جامعـــة العربـــي التبســـي تبســـة
كليـة الحقوق و العلـوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة التعددية الطائفية

## "دراسة حالة لبنان"

## ( 2011-1989)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية و أمنية

إعداد الطلبة :
- لعبيدي ناصر
- هشام ربيعي

إشراف الأستاذة :
رقيـــة بلقاسمـــي

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

| الاســـــم واللقـــــب | الرتبـــــة العلميـــــة | الصفـــــــــة |
|---|---|---|
| ليلـــي لعجـــال | أستاذ محاضر "ب" | رئيســـــــــــا |
| رقيـــة بلقاسمـــي | أستاذ محاضر "ب" | مشرفـــا ومقررا |
| سميـر كيـــم | أستاذ محاضر "أ" | مناقشـــــــــا |

السنة الجامعية:2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

على صحائف الأوراق تتناثر كلماتنا

تقديرا و احتراما وعرفانا

إلى كل من علمنا

وأزال عن سمائنا غيوم الجهل

بنسائم العلم الطيبة

إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل

إلى قدوتنا و عنوان التميز الأستاذة

رقية بلقاسمي

# الإهداء

إلى ذكراها الطيبة

إلى عطرها الذي لم يفارق عالمي

إلى روح والدتي الطاهرة شوقا و حبا

إلى سندي وفخري في هذه الدنيا

إلى والدي

إلى من هم جزء مني إخوتي

إلى أغلى الأشخاص على قلبي

أقدم ثمرة جهدي حبا و عرفانا

**هشام ربيعي**

# الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة في جنة الخلد إن شاء الله

إلى أغلى من في الوجود التي قرن الله رضاه برضاها

وكرمها إذ وضع مفتاح الجنة تحت قدماها أمي

إلى زوجتي وأبنائي

إلى أخوتي و أخواتي كل باسمه و عائلته

إلى زملاء العمل والدراسة وأخص بالذكر صديقي الغالي الطاهر سالمي، دون أن أنسى أخي ورفيقي هشام.

إلى قراء هذا الإهداء

**لعبيدي ناصر**

**ملخص :**

تناولت الدراسة موضوع الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة التعددية الطائفية في لبنان معتمدين على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لتناسبهما للموضوع، حيث بينا مفهمة الديمقراطية وخصائصها وكذلك معنى الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي، كما ركزنا على النظام السياسي اللبناني لاتفاق الطائف وما جاء بعده (1989 إلى غاية 2011 ) كما أبرزنا أهم المبادرات الداخلية وكذا الدور الخارجي لحل الأزمة اللبنانية إضافة إلى محاولة تقييم الديمقراطية التوافقية على مستوى الاستقرار السياسي وسيادة الدولة .

لنبين أن اتفاق الطائف كان بمثابة بداية لنظام سياسي جديد يحكم لبنان، حيث خلفت هذه الديمقراطية التوافقية نتائج في الساحة اللبنانية جعلت من القوى السياسية و الاجتماعية داخل الدولة منقسمة فريقين الأول مؤيد لهذه الديمقراطية بحجة تحقيق الاستقرار السياسي لكونه يحمي جميع الطوائف خاصة الأقليات والفريق الثاني معارض للنظام بحجة أن لبنان يمر بحالة من القصور والجمود السياسي على الرغم من انتهاجه للديمقراطية التوافقية، وأن النظام حاد عن مساره وأصبح نظاما للمحاصصة الطائفية وبالتالي أصبحت له العديد من النتائج السلبية التي تهدد استقرار الدولة اللبنانية وتحد من بسط سيادتها وعليه فإن أهم نتيجة وصلنا إليها أن لبنان فشل في تقديم صورة إيجابية عن الديمقراطية التوافقية لما ساده من فساد سياسي وإداري ومالي .

**الكلمات المفتاحية** : الديمقراطية التوافقية، التعددية الطائفية، الطائفة السياسية واتفاق الطائف

## Abstract

The study dealt with the issue of consensual democracy as a mechanism for managing sectarian pluralism in Lebanon, relying on the historical and descriptive approach to suit them to the topic, as we demonstrated the concept of democracy and its characteristics as well as the meaning of sectarianism and its impact on political stability, as we focused on the Lebanese political system for the Taif Agreement and what came after (1989 to 2011) We also highlighted the most important internal initiatives, as well as the external role of resolving the Lebanese crisis, also trying to access consensual democracy at the level of political stability and state sovereignty. To show that the Taif Agreement was the beginning of a new political system governing Lebanon, as this consensual democracy has results in the Lebanese arena that made the political and social forces inside the country divided. The first team supports this democracy under the pretext of achieving political stability because it protects all communities, especially minorities, and the second party opposes the system On the pretext that Lebanon is going through a state of political failure and stagnation despite its pursuit of consensual democracy, and that the system has strayed from its path and has become a sectarian quota system and thus has many negative consequences that threaten the stability of the Lebanese state and Limiting the extension of its sovereignty and, so, the most important result we reached is that Lebanon has failed to present a positive image of consensual democracy due to its political, administrative, and financial corruption.

**Key words**: consensual democracy, sectarian pluralism, the political community and the Taif Agreement

# مقـــدمـــــــة

**مقدمـة**

تعتبر الدولة بمفهومها وهيكلتها الحالية إحدى أكبر الأفكار التنظيمية التي اهتدى إليها الإنسان في سبيل بحثه عن أحسن السبل لتنظيم حياته و إبراز مواهبه لتطوير إمكاناته، وقد حظيت الدولة باهتمام أكاديمي كبير إلى درجة تسمية علم السياسة في مرحلة من مراحل تطوره بعلم الدولة والحقيقة أن علم السياسة لم يستغن يوما عن هذا الوصف، فالدولة كانت وما تزال تشغل بال العوام من الناس وكذلك المشتغلين في البحث العلمي في علم السياسة وعلم الاقتصاد وباقي العلوم الاجتماعية.

يشكل تعدد المجتمعات وتنوع الثقافات في العالم أكبر تحدي للدولة، فالإنسان اجتماعي بطبعه عن قول ابن خلدون، لكن تعدد الأقليات والطوائف أصبحت الآن في العديد من دول العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط تهدد استقرار الدولة وثبات كيانها، وهذا لما أنتجته من حروب وصراعات والتي كانت في اغلبها لأسباب عرقية أو هوياتية ، وخاصة في ظل تعدد الفواعل ما فوق دولتيه وما تحت قومية والتقدم التكنولوجي والقضاء على الحدود في ظل العولمة .

ويشكل تعدد الثقافات في دولة مثل لبنان حالة من للاستقرار للنظام السياسي وذلك لوجود متغيري الطائفية والمذهبية في المعادلة السياسية اللبنانية وهنا تبرز طبيعة مكونات الثقافة السياسية كإشكالية متعلقة بكيفية توافقها وهذا ما يدفع بالمكونات اللبنانية التي تشكل دولة ديمقراطية بتعددية طائفية وبنظام خاص يراعي طبيعة المكونات الاجتماعية للدولة في جميع مجالاتها .

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الموضوع في انه متعدد الوقائع في ظل تعدد الأعراف والديانات والمذاهب داخل الدولة الواحدة وصعوبة التعامل مع هذا الوضع الذي يكتسي طابعا خاصا نتيجة الاختلاف الشائع في الأفكار والمعتقدات التي يمليها الوضع الطائفي المتشعب خاصة في دول العالم العربي التي تحوي مثل هذا التنوع في ظل بحثها عن لعبة سياسية لا تستطيع أن تنفي الآخر وتهمشه كما لا يستطيع الطرف الآخر أن يهمشها، وهذا بعد تجربة فاشلة أملتها المحاصصة الطائفية التي تسببت في حروب أهلية ونزاعات طائفية لا تزال تظهر من حين لآخر .

تعد لبنان إحدى الدول التي اتسمت بالديمقراطية التعددية الطائفية ، لذا سوف يهتم موضوعنا بدراسة آلية إدارة المؤسسات السياسية اللبنانية في تطبيق الديمقراطية التوافقية مع وجود طوائف عدة .

**أهداف الدراسة :**

يعود هدف اختيارنا للموضوع كمجال للدراسة لدوافع ومحفزات علمية وعملية متمثلة فيما يلي : -

**- أهداف علمية :**

تكمن الأهداف العلمية لدراستنا في تحديد بنية النظام السياسي وكيفية تأثير التعددية الطائفية في تشكيلها وأهمية الديمقراطية التوافقية في تسيير التعددية الطائفية وتشكيل النظام السياسي اللبناني .

**- أهداف عملية :**

تعتبر لبنان من الدول التي تسعى إلى بناء نظام ديمقراطي توافقي والذي يتناسب مع البنية الطائفية للتكوين السكاني في لبنان إضافة إلى ما يتميز به هذا البلد من بعد طائفي وموقعه الجيو سياسي في منطقة الشرق الأوسط جعل ه يتأثر داخليا بالوضع الدولي .

**أسباب الدراسة :**

تتجلى أهم أسباب الدراسة سواء كانت موضوعية أو أسباب ذاتية فيما يلي : -

- **أسباب ذاتية** : تكمن في :-

- رغبتنا في إثراء البحث العلمي .

- اهتمام وميول الطالبين لمثل هاته المواضيع .

- بحكم التخصص في الدراسات الاستراتيجية والأمنية والذي يعتبر موضوع الطوائف اهم هاته المواضيع والتي تؤثر على امن الدول و الانظمة السياسية و استقرارها .

- الرغبة في دراسة نموذج لبنان الذي يعكس التعايش بين ثقافات وديانات متعددة كدولة عربية ونحن ننتمي للدائرة العربية المتوسطية .

- **أسباب موضوعية** :و تكمن في :-

- اعتبار الطائفية السياسية لها من يؤيدها ولها من يعارضها، وعليه ارتأينا أن اختيار دولة لبنان يكون الأنسب للدراسة بحكم الديمقراطية التوافقية المعتمدة في هذه الدولة منذ اتفاق الطائف سنة 1989 .

- تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية وموقعه في ظل الدولة الحديثة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعوا إلى تعزيز حقوق الإنسان خاصة في لبنان التي تتميز بتنوع الطوائف .

**الدراسات السابقة :**

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع التي وجدناها تتحدث عن موضوع الديمقراطية التوافقية والتعددية الطائفية ومن بين هذه المراجع :

1- تناول "أرنت ليبهارت "في كتابه الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد أربع خصائص للديمقراطية التوافقية أولها تكوين تحالف كبير يضم المكونات الرئيسة للمجتمع التعدادي، وثانيها وجود مبدا الاعتراض أو (الفيتو ) وفق نظام يتفق عليه بين الأطراف، والثالثة سواء على صعيد المقاعد البرلمانية أو أعضاء الحكومة أو الوظائف المهيأة في الدولة أما الرابعة والأخيرة تتعلق بمدى قدرات كل مكون من مكونات الديمقراطية التوافقية على حسم أموره وتمثيل مكونه بشكل جيد .

2- تناول "حمدي الطاهري "في كتابه سياسة لبنان في الحكم إشكالية صعوبة الحفاظ على بنية الدولة في ظل تمتع كل طائفة بإدارة شؤونها بحرية واستقلال بعيدا عن سلطة الدولة و عن الجماعات الأخرى وحالة التوتر التي تشهدها المنطقة العربية وتأثيرها على استقرار الدولة، وقد أخذ لبنان نموذجا لذلك باعتبارها تعاني من إشكالية عدم وجود انتماء للدولة في العصر الحالي، حيث نجد الفرد اللبناني متجه إلى الطائفة أكثر منه إلى الدولة .

3 – تناول " حسن النوي " في كتابه الديمقراطية التوافقية في لبنان من خلال عرض الاتجاهات المتباينة في كيفية تطبيق الديمقراطية التوافقية و التعايش السلمي بين الطوائف في ضل هشاشة الدولة اللبنانية و التدخلات الأجنبية في الحياة السياسية اللبنانية .

– أما دراستنا نحن فتكمن في التعددية الطائفية وتأثيرها على النظام السياسي اللبناني وكيفية تطبيق آلية الديمقراطية التوافقية لإدارة التعددية الطائفية .

**إشكالية الدراسة :**

يعتبر موضوع التعددية الطائفية من المواضيع الشائكة وذلك لما يدور حوله من خلافات تأثر على استقرار النظام السياسي في لبنان، ولتحقيق هذه الاختلافات التجأ النظام السياسي اللبناني إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية لإدارة هذه الطوائف لذا فإن المشكل الذي نحن بصدد طرحه يكون على النحو التالي :-

**إلى أي مدى يمكن ان تساهم آلية الديمقراطية التوافقية في إدارة التعددية الطائفية في لبنان ؟**

ويمكننا من خلال هذه الإشكالية استخلاص التساؤلات الفرعية الآتية : –

– ما المقصود بالديمقراطية التوافقية ؟

- ما هي تأثيرات التعددية الطائفية على النظام السياسي اللبناني ؟

- ما هي تأثيرات الديمقراطية التوافقية وما مدى نجاحاتها في الدولة اللبنانية ؟

**فرضيات الدراسة :**

تهدف الدراسة لاختبار ومعرفة صحة الفرضيات التالية :-

- يشكل التعدد الطائفي في لبنان مصدر لانعدام الاستقرار السياسي ونشوب النعرات الطائفية .

- يساهم تقسيم المناطق السياسية وفق اليات الديمقراطية التوافقية بين الطوائف اللبنانية في تحقيق الاستقرار الساسي في لبنان .

- يؤدي انحراف تطبيق الديمقراطية التوافقية الي استمرار الازمات السياسية بين الطوائف في لبنان .

**المنهاج :**

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهاج التالية : -

1- **المنهج التاريخي** : وذلك من خلال تتبع المسار التاريخي لنشأت وتطور الحركات الطائفية داخل دولة لبنان والتي لها عدة تأثيرات مما أدى إلى اعتماد نموذج ديمقراطي توافقي للحد من هذه التأثيرات إضافة إلى تتبع المراحل التاريخية لظهور وتطور الديمقراطية التوافقية وإبراز أهم المراحل التي مرت الدولة اللبنانية حسب تشكل هذه الطوائف .

2- **المنهج الوصفي** : وذلك لتبيان بحث تقري في جوهره ووصف الديمقراطية التوافقية وتبيان آلياتها للتأثير على التعددية الطائفية مما يؤثر البيئة السياسية داخل الدولة اللبنانية، وتحليل مدى نجاحها عن طريق تقييمها .

**خطـــة الدراسة :**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الخطة المتكونة من ثلاثة 03 فصول أساسية حيث جاء عنوان **الفصل الأول** تم التطرق الي التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة وذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول التأصيل المفاهيمي للديمقراطية التوافقية ويتناول اربعة مطالب حيث المطلب الأول تناول المفهوم و النشأة و المطلب الثاني مبادئ الديمقراطية التوافقية و المطلب الثالث ضمانات الديمقراطية التوافقية

و المطلب الرابع معوقات الديمقراطية التوافقية, اما المبحث الثاني عنوانه مقاربة مفاهيمية للطائفية وبدوره متكون من ثلاثة مطالب مفهوم الطائفية المطلب الأول و المطلب الثاني مفاهيم ذات صلة بالطائفية و المطلب الثالث

أسباب الصراعات الطائفية اما **الفصل الثاني** تخصيصه للواقع السياسي في لبنان ضمن التعددية الطائفية ويتضمن مبحثين المبحث الأول الدولة اللبنانية النشأة المضطربة والانقسام السياسي وجاء فيه ثلاثة مطالب المطلب الأول المراحل التاريخية في تشكيل الدولة اللبنانية الحديثة و المطلب الثاني جغرافية الانقسام الطائفي لبنان في المطلب الثالث تأثير البناء الطائفي علي الاستقرار السياسي اللبناني اما بالنسبة للمبحث الثاني فهو الديمقراطية التوافقية للتعايش الطائفي وتضمن ثلاثة مطالب الديمقراطية المستحدثة في لبنان كمطلب الأول والمطلب الثاني البناء التوافقي الهيكلي للنظام السياسي في ظل التعددية الطائفية والمطلب الثالث اللبنانية واخيرا الفصل الثالث تحت عنوان تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار .التقسيم السياسي للطوائف السياسي اللبناني وتناولنا فيه مبحثين المبحث الأول النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطائف وما بعده (1989 – 2011) ويحمل ثلاثة مطالب المطلب الأول النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطوائف و المطلب الثاني مميزات الديمقراطية التوافقية بعد الطائف للبنان و المطلب الثالث انحراف الديمقراطية التوافقية ( التطبيق الانتقالي لاتفاق الطائف ) اما المبحث الثاني خصيص للمبادرات الطائفية وتقييم الديمقراطية التوافقية لحل الأزمة اللبنانية وبدوره تضمن ثلاثة مطالب المطلب الأول المبادرات الداخلية و مجال حل الأزمة السياسية اللبنانية و المطلب الثاني الدور الخارجي لحل الأزمة السياسية اللبنانية المطلب الثالث تقييم الديمقراطية التوافقية بين الإخفاقات و النجاحات.

**الصعوبات :**

أثناء معالجتنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات لطالما واجهت الباحثين تمثلت ندرة المراجع التي تتحدث عن لبنان بصفة خاصة بالإضافة إلى أن أغلب المراجع تتحدث عن الطائفية بشكل عام ومتطرفة للموضوع ناهيك عن قلة الموضوعية فيها، حيث نجد كل باحث ينتمي إلى طائفة سياسية معينة فالشيعي يساند الشيعة والمسيحي يساند المسيحيين والسني يساند السنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن جائحة كورونا التي أصابت العالم بأسره أثرت على عملية تنقلنا للبحث عن المراجع نظرا لسياسية العزل التي انتهجتها الدولة من غلق للجامعات والمكتبات وصولا إلى سياسة العزل الفردي وشل كل حركة التنقلات بين المدن مما صعب علينا الحصول على عدد أكبر من المراجع .

# الفصل الأول :

# التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للديمقراطية التوافقية من حيث المفهوم والنشأة مرورا بمتطلباتها وعوامل نجاحها في مبحث متكون من أربعة مطالب، أما في المبحث الثاني سوف نتناول مفهوم الطائفة وعوامل نشأتها لإضافة إلى المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الطائفة وهذا من خلال ثلاث مطالب أساسية .

**المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للديمقراطية التوافقية .**

كثيرة هي الدراسات التي تناولت بالتحليل قضية الديمقراطية وإمكانية تطبيقها خاصة على دول العالم الثالث، ولعلى هذا ما دفع بالعديد من الباحثين والفلاسفة إلى طرح مفهوم جديد يسمى بالديمقراطية التوافقية، فضلا عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بها، لذا فإن البحث في ماهية الديمقراطية التوافقية يستوجب تحديد الأطر والمفاهيم الأساسية التي تستند عليها هذه الديمقراطية، ومن ثمة تتبع الجذور التاريخية لها ، أو لتطورها ونشأتها من جهة، وأركانها ومقوماتها من جهة أخرى، فقصد معرفة مدى تطابقها مع واقع المجتمع ومسايرتها للحياة السياسية، وهو ما يتطلب منا البحث في العناصر التالية :

1- الإطار المفاهيمي للديمقراطية التوافقية .

2- أركان ومتطلبات الديمقراطية التوافقية .

3- عيوب ومعوقات الديمقراطية التوافقية

**المطلب الأول :المفهوم والنشأة .**

**أولا المفهوم :**

عند محاولة الباحثين والمختصين صياغة تعريف محدد للديمقراطية التوافقية وقع هناك اختلاف كبير، أو عدم اتفاق حول صياغة مفهوم معين، أو محدد لها، بل توسع الاختلاف إلى حد عدم الاتفاق على التسمية سواء من الناحية الاصطلاحية أو اللغوية، غير أنهم أجمعوا على أن المرتكز الأساس لهذه الديمقراطية هو مبدأ التوافق، فنجد في قواميس اللغة العربية ورود كلمة **التوافقية** جاء من الفعل اتفق بمعنى تقاربا، والتوافق أو الاتفاق والموفق هي من جمع الكلام، والاتفاق ( جعل الأمر ) جمعا بعد تفرقه، كما جاءت بمعنى ( التقرب أو التطابق قدر الإمكان، والكفاية والتناسب )[1].

[1] لويس معلوف ، **المنجد في اللغة العربية** .ط5،عمان:دار المشرق ، 1996 ، ص 911 .

والتوافق كما يعرفه(أبريك كارتر April Karter ) يعني« ..تكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق وتعزيز الخير بالتضحية ببعض المطالب والإثارات الشخصية ويرتبط – أيضا– بقيم التوافق من جهة أخرى، ولكن التوافق بين من ؟ إنه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة مع تلك المكونات المتصارعة التي تبحث لها عن دور سياسي، وتحرص عللا تأكيد هويتها المستقلة في المجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية ويكون مجتمع غير متجانس ثقافيا، ومتصارع اجتماعيا ».[1]

أما (**ليبهارت**) فقد حدد أربع خصائص للديمقراطية التوافقية أولها تكوين تحالف كبير يضم المكونات الرئيسة للمجتمع التعدادي، وثانيها وجد مبدأ الاعتراض أو ( الفيتو )، وقف نظام يتفق عليه بين الأطراف، والثالثة سواء على صعيد المقاعد البرلمانية أو أعضاء الحكومة أو الوظائف المهيأة في الدولة أما الرابعة والأخيرة تتعلق بمدى قدرات كل مكون من مكونات الديمقراطية التوافقية على حسم أموره وتمثيل مكونه بشكل جيد وذلك عن طريق تسير القطاع دون تدخل المكونات الأخرى وأيضا تقسيم السلطة السامي وتبادل المصالح الاقتصادية بين المكونات[2] .

ويقابل مصطلح التوافقية في اللغة الانجليزية (CONSOCIATIONS) الذي وضعه يوهانين التوسيوتين في كتابه مختصر المنهج السياسي ويطلق عليه الطائفية، فضلا عن استخدام (CONCODANT) بمعنى التقاعدية أو (CONTRACF A RIAN) الاتفاقية وبعض النظر عن الاختلاف في المسميات فإن هناك شبه إجماع على أن الديمقراطية التوافقية تتمايز عن الديمقراطية الأغلبية، أن هذه الأخيرة تقوم سوء في سباقها التاريخي أو الفكري على المبادئ التي حددها المفكرون الأوروبيون، لاسيما لوك و منتيسكيو، التي تتلخص في الحكم بالرضا عبر الانتخابات، قاعدة الأغلبية والأقلية في حين أن الديمقراطية التوافقية طبقت في الدول دون وجود أي شكل من الأشكال التنظير لها، وأنها جاءت لتعبير عن حاجة هذه المجتمعات التي تتسم بالانقسام وعدم التجانس لا سيما أن هناك اختلافات عرقية وثقافية، دينية وعقائدية في هذه المجتمعات، وبغية تأكيد تعريف الديمقراطية التوافقية ذهب ليبهارت إلى القول بأن الديمقراطية مفهوم يتحدى التعريف فعلا، يكفينا القول بأنه سوف يستعمل مرادفا لها اسمه روبرت دال تعدد السلطات، ويعرفها من خلال أركانها الأربعة التي سبق ذكرها[3].

---

[1] علي فارس حميد ، **الديمقراطية التوافقية (رؤية في المفهوم و النشأة)** . المركز العربي الأمني 2010/10/03 .

[2] أرنت ليبهارت ،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد** . ترجمت : حسني ،بغداد بيروت : الفرات للنشر و التوزيع ،2006 ، ص 48.

[3] **المرجع *نفسه*** ،ص 11 .

و تعرف أنسيكلوبيديا الحرية الدولة التوافقية بأنها " يكون سكانها من الأقليات عرقية والدينية واللغوية متنوعة وغير متناسقة، ولا تشكل أي واحدة منها الأغلبية، كما تحيط بها مجموعة من القيادات والزعامات ذات التأثير والتوجيه السياسي والاجتماعي على تابعيها، كما أنها لا تتبنى أعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفق مبدا الأغلبية، بل بالتمثيل التناسبي بين الأطراف، وكل جماعة من الأقليات لها حق النقض حيال الطرف المقابل[1] .

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن هناك تمايز كبير في التعريفات بين المفكرين حول أولويات وأساسيات هذه الديمقراطية إلا أنهم اتفقوا على أن هذه الديمقراطية تنسجم مع دول ذات تعددية اجتماعية، أو مجتمعات تتسم بعدم الانسجام الاجتماعي، بمعنى خليط من الشعوب يتعايشون لكن من دون الاندماج أو التداخل، فكل جماعة تتمسك بثقافتها ومبادئها وأفكارها، وهو ما دفع بهذه المجتمعات إلى سلك طريق الديمقراطية التوافقية باعتبارها النموذج الأنسب لتمثيل كل هذه الشرائح أو المكونات وصون حقوقها والحفاظ عليها، وإعطائها فرصة أكبر للمشاركة في صناعة القرار السياسي والحفاظ على مصالحها دون الاصطدام بالمكونات الأخرى.[2].

**ثانيا: نشأة وتطور الديمقراطية التوافقية :**

يعد مصطلح الديمقراطية التوافقية في السياق التاريخي من المصطلحات الحديثة، التي تعود للعقد السادس من القرن العشرين وبالتحديد نشأة الديمقراطية التوافقية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اكتمل بناؤها في عدد من دول أوروبا الغربية مثل : بلجيكا النمسا، هولندا وسويسرا ، ووفقا لما يشير إليه ليبهارت فإن أبرز النماذج التي نشأت فيها الديمقراطية التوافقية هي هذه البلدان التي ذكرنا، ولم تكن احتياجات هذه الدول في لإقامة ديمقراطية توافقية قائمة على أساس نظري، إنما جاءت حاجة هذه الدول لهذا النموذج كضرورة إستراتيجية من أجل معالجة المشكلات الخطيرة التي يتعرض إليها النظام الديمقراطي.[3]

وكانت البدايات الأولى للديمقراطية التوافقية عندما بدأ تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوروبية الصغيرة التي يقوم بناؤها الاجتماعي على التعددية، حيث يضم هذا البناء عدد من الجماعات المتباينة دينيا، لغويا وطبقيا، وهذا كفيل بإثارة الاحتجاج والعنف الجماعي، بيد أن

[1] أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص 47 .

[2] موريس دو فرجيه ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة: سليم مراد ،ط2،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 2001 ، ص.36 .

[3] علي فارس حميد ، **مرجع سابق**.

هذه الدول تنعم بالاستقرار السياسي وخلص هؤلاء إلى أن مصدر هذا الاستقرار السياسي على الرغم من الانقسام الاجتماعي هو تبني هذه الدول لنظام حكم ديمقراطي أسموه « الديمقراطية التوافقية Consociation Démocracy» .[1]

وكمثال عن نماذج هذه الديمقراطية سويسرا، الاتحاد الفدرالي يتألف من 07 أعضاء وهم يمثلون الأحزاب الرئيسية في البلاد على النحو التالي : 02 أعضاء من الراديكاليين، 02 أعضاء من الاشتراكيين، 02 أعضاء من الكاثوليك و01 عضو من حزب الفلاحين .

وبدأت هذه الديمقراطيات تأخذ حيزا في الأدب السياسي المقارن في الدول الأوروبية ابتداء من نهاية الستينات من القرن العشرين، عندما نشر ليبهارت كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد "، وبقيت حكرا على الأدب السياسي الغربي، ومازالت الدول الأخرى، لاسيما في العالم العربي، تفتقد إلى الرصيد الكافي من الدراسة والبحث في هذا النوع من الديمقراطية إلى الدرجة التي حذت بالبعض إلى القول "بأن العرب لا تعرف أصل الكلمة، وقد أفتى البعض بأنها نتاج مؤامرة أمريكية، على الرغم من أنها أوروبية "لا شك أن السبب في ذلك يعود إلى غياب الإرث النظري للديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص منة جهة، وتزايد الدعوات لها في الحقبة الأخيرة من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

ويرجع مركز الدراسات الاستراتيجية في مقدمته لترجمة كتاب ليبهارت "الانطلاقة النظرية في العالم العربي والمشرق للديمقراطية التوافقية إلى أواخر عقد الثمانينات، بالإشارة إلى مبادرة الأستاذ اللبناني أنطوان مسرة، وعده المتابعون ممثلها الأكثر حماسا لدعمه الندوات والمؤتمرات لمناقشة هذه النظرية "[2].

والأكثر من ذلك إن البعض يحاول أن يجد جذور للديمقراطية التوافقية في الإرث الإسلامي، عندما يربط بينها وبين نظام الملة (الملل) الذي طبقه العثمانيون في إدارة لإمبراطوريتهم، والذي منح استقلالا للجماعات الدينية في مجتمع ترتيبي يتربع فيه المسلمون على قمة الهرم، إلا أن نظرة شاملة في نظام الملة العثماني والديمقراطية التوافقية، نجد أن هذا الاتجاه أخطأ كثيرا عندما ربط بين الاثنين، وانه قد ظلم الديمقراطية التوافقية مرتين، مرة عندما ربطها بنظام الملة وهي تمتاز عنه حتى في الاستقلال القطاعي، لأنه لا يرتبط في الجانب الديني وحسب، في حين أن نظام الملة يقتصر على الجانب الديني، وحقيقة الأمر أنه يشكل نوع من أنواع التسامح الديني الذي عرف به العثمانيون خاصة، والمسلمون على وجه العموم وعلى مر العصور، لكن العثمانيون أطروه في أطر

[1] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** ،الكويت : وكالة المطبوعات ، 1975 ، ص.218

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص 241-244 .

قانونية وإدارية، فضلا عن ذلك إن نظام الملة مشروع حضاري والديمقراطية التوافقية مشروع حضاري آخر، فلا أحد يستطيع أن ينكر بأن الديمقراطية التوافقية من إرث ابتكار الحضارة الغربية بكل تفاصيلها ومعالمها.[1]

**المطلب الثاني : مبادئ الديمقراطية التوافقية .**

إن مستلزمات نجاح البناء الديمقراطي في أي بلد يتطلب بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية وقوى سياسية مؤمنة بجوهر العمل الوطني والمبادئ العليا للديمقراطية، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وضمان وتأكيد الحريات المدنية والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بعيدا عن استخدام العنف وصون كرامته، بغض النظر عن انتمائه العرقي أو معتقده أو جنسيته أو قوميته بعيدا عن الطائفية أو التمايزات الإثنية، من هنا حدد الدارسون للديمقراطية التوافقية أربع مبادئ أساسية لابد من توفرها من أجل إنجاحها سوف نحصرها في دراستنا هذه في ما يلي : –

**أولا : الإتلاف الكبير (الشامل) Grand Coalition Concept:**

يعد الإتلاف الكبير السمة الأساسية في الديمقراطية التوافقية، ويعبر عنه ليبهارت بقوله "إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع ألتعددي تتعاون في إتلاف واسع لحكم البلد، ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية هزيلة ومعارضة واسعة "[2].

وتكمن أهمية الإتلاف الكبير في عدة أسباب نذكر منها :

- أنه حل مؤقت تستخدمه المجتمعات التي تتسم بالتعددية ولا بالتوافقية للتعامل مع أزمات داخلية أو خارجية حادة ويضرب مثالا على ذلك بالسويد والمملكة المتحدة دولتان تنتميان إلى فئة الديمقراطيات المتجانسة .
- الإتلاف الشامل يحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم في حالة المجتمعات التعددية، وذلك لأن الانقسامات الطائفية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية والحزبية، بمعنى أن لكل طائفة أحزابها السياسية التي تمثل مصالحها ومن ثمة قد يؤدي إلى عدم مشاركة جماعة أو جماعات معينة في الحكم مما يحتم عليها البقاء بشكل دائم في صفوف المعارضة لأنها لا تستطيع أن تحظى بالأغلبية التي تمكنها منة تشكيل الحكومة، فهو يعمم القاعدة الديمقراطية القاضية بأن تحصل الحكومة في

[1] أرنت ليبهارت ، **مرجع سابق** ، ص 6 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 48 .

الأنظمة البرلمانية على تأييد الأكثرية وبالتالي لا يسمح للإتلافات الصغيرة بالمساهمة في صنع القرار ولا حتى بتشكيل معارضة فعلية.[1]

**ثانيا: الفيتو المتبادل Mutuel Veto .**

تتيح هذه الآلية سياسة هامة لقطاعات الأقلية لكنها ليست حماية مطلقة ولا خالية من العيوب وينبغي للقرارات أن تتخذ في الإتلافات الواسعة، وعندما تحوز على أكثرية الأصوات فإن تمثيل الأقلية في الإتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها بأقصى ما يمكن من قوة لشركائها .

لكنها قد تهزم مع ذلك أمام الأصوات الأكثرية، وعندما تؤثر قرارات كهذه في المصالح الحيوية لقطاع أقل (أقلية) فإن هذه الهزيمة تعتبر غير مقبولة وتعرض التعاون بين النخب القطاعية (نخب التكوينات ) للخطر ولذلك فلابد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الإتلاف الواسع ولا يمكن لغير هذا الفيتو أن يمنح كل قطاع ضمانة كاملة للحماية السياسية.[2]

هناك محاذير تنجم عن تطبيق هذا المبدأ، هو إمكانية أن يؤدي إلى حالة من الاستبداد من طرف الأقلية والتي يمكن أن تقود إلى توتر التعاون بين ممثلي الطوائف داخل الإتلاف بنفس الدرجة التي قد تؤدي إليها هزيمة إحدى الطوائف ، غير أنه يضمن نوعا من التوازن وفق للعناصر التالية :-

- حق النقض هو حق متبادل تملكه كل الطوائف وبإمكان أي منها أن تستخدمه متى شأت غير أن الإفراط في استخدامه يؤدي إلى توظيفه ضدها فيما بعد من طرف الطوائف الأخرى ولو على سبيل الانتقام .
- هذا الحق يعطي شعورا بالأمان للأقليات، الأمر الذي يقلل من استخدام استعماله بالفعل .
- ستدرك كل طائفة خطورة الوصول إلى حالة من الجمود جراء الاستخدام المفرط لهذا الحق وبالتالي سوف تقبل بالتضحية ببعض مصالحها في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي لها وللمجتمع ككل .

[1] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** ،الكويت : وكالة المطبوعات ، 1975 ، ص.219

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص 219-220 .

**ثالثا: قاعدة النسبية : Proportionality .**

يمثل هذا المبدأ أيضا انحرافا عن حكم الأكثرية وهو وثيق الصلة بمبدأ الإتلاف الموسع، ويقوم بوظيفتين هامتين :-

✓ أنه طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية القلية على شكل مساعدات حكومية تشمل كل الفئات .

✓ أنها معيار محايد وغير منحاز يزيل كثيرا من مسببات الانقسام، إذ يوضح **يورغ شتاينر** آلية عمله بكونه يتيح لكل مجموعة التأثير في قرار ما بنسبة قوتها العددية .

**رابعا: الاستقلال القطاعي : Segmental Isolation .**

لا غنى عن مشاركة جميع الطوائف في صنع القرارات بشكل يتناسب تقريبا مع أحجامها العددية كما سبق القول، وفيما عدا ذلك تترك حرية صنع وتنفيذ القرارات للجماعات والطوائف المختلفة، ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن توكل لقطاعات مختلفة[1].

[1] أرنت ليبهارت ، **مرجع سابق** ، ص 66 .

**المطلب الثالث : ضمانات نجاح الديمقراطية التوافقية .**

يتطلب نجاح الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي للمجتمع مجموعة من الضمانات لمنع تحويلها إلى شكل هدام من أشكال المحاصصة المفتتة للمجتمع ،و يمكن تحديد هذه الضمانات في :-

**1- الدور المحوري لزعماء المكونات الاجتماعية** : يعد الدور الفعال والإيجابي لزعماء المكونات الاجتماعية من أهم ضمانات نجاح الديمقراطية التوافقية .، غذ يجب أن يتصف الزعماء بصفات معينة لقيادة دولة تتبنى المبدأ التوافقي في ديمقراطيتها وبدون ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تسير العملية السياسية فيها بشكل صحيح وهذه الصفات هي[1]: -

أ – أن يشعر الزعماء بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد وبالممارسات الديمقراطية .

ب- أن يتحلوا بالاستعداد للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والحلول الوسطى .

ج- أن يضمنوا ولاء أتباعهم من جهة، وقدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم من جهة أخرى .

إن اتصاف الزعماء بمثل هذه الصفات هو الذي يفسر سب نجاح الديمقراطية التوافقية وتحقيقها للاستقرار في دول كان يتوقع لها الإنسان عدم الاستقرار[2].

ففي مثل هذه الدول "....تتعرض الميول اللامركزية للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني اللذين يبديهما زعماء مختلف قطاعات السكان .....إلخ[3]، وهذا السلوك التعاوني "...يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير، ( فالديمقراطيات التوافقية الأوروبية ) مستقرة لأن مجتمعاتها تعددية بصورة ملطفة بل على الرغم من الانقسامات القطاعية العميقة في مجتمعاتها "[4]، وذلك بفضل وجود زعماء قادرين على تحمل مسؤولياتهم رغم صعوبة الظروف، إن فشل زعماء المكونات في التمتع بهذه الصفات سينعكس سلبا على تطبيق الديمقراطية التوافقية عموما وستزيد ممارساتها الخاطئة من انقسام المجتمع ولا استقراره السياسي، بل وقد تقود إلى الصراع الداخلي، لأنهم – أي الزعماء- لن

---

[1] أرنت ليبهارت،**مرجع سابق** ، ص ص 87-88

[2] **المرجع نفسه**، ص 12 .

[3] كمال المنوني، **نظريات النظم السياسية** ،الكويت : وكالة المطبوعات ، 1975 ، ص.218

[4] للمزيد راجع: **النخب المارقة** . مقال منشور على الإنترنت على الموقع الالكتروني تم التصفح بتاريخ: 2020/03/11 الساعة 16.25.
http://Critique-Sociale-blogspot-com

يكونوا أكثر من مجرد قوى مسيطرة تسعى إلى تعظيم مصالحها الخاصة الضيقة على حساب مصلحة المجتمع العامة ومصلحة المكونات التي يدعون تمثيلها بشكل خاص .

2- ترسيم منظومة قيم ديمقراطية ترتكز إلى التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر والاعتدال، تجري حمايتها دستوريا فبدون هذه المنظومة لن يتجاوز الحديث عن الديمقراطية التوافقية حدود الأطروحات النظرية التي لا أساس لها على أرض الواقع .

3 – التبني المرحلي للديمقراطية التوافقية إذ أن اعتماد هذه الديمقراطية يجب أن يأخذ في الحسبان أن هذا الأمر يكون مرحليا وليس دائما إذ يتم تركه لصالح ديمقراطية الأغلبية بمجرد تجاوز حالة الصراع وانعدام الثقة بين المكونات، وخلق هوية ثقافية متجانسة تسمح بذلك، والوقت هنا غير محدد بل تحدده الظروف وإدراك هذه الحقيقة من طرف زعماء المكونات يشكل ضمانة مهمة لتفعيل عملية تجسيد العلاقة بينهم للانتقال للمرحلة التالية .

4 – هناك ضمانات أخرى ترتبط بـ[1] :-

- وجود توازن بين القوى الاجتماعية المشتركة في العملية السياسية بشكل لا يسمح باستبداد أحدها على حساب الآخرين .
- صغر حجم البلد، فكلما كان حجم البلد صغيرا كلما كانت فرص نجاح الديمقراطية التوافقية اكبر .
- ولاءات غالبة وعزل قطاعي بين المكونات .
- وجود تقاليد سابقة في مجال التوافق بين زعماء المكونات .

[1] أرنت ليبهارت ، **مرجع سابق** ، ص 89 .

**المطلب الرابع : معوقات وعيوب الديمقراطية التوافقية .**

تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الانتقادات وهذا لما تحتويه من عيوب وثغرات في مفهومها الفكري من جهة ومن جهة أخرى في تطبيقاتها العلمية، ومن كثرة هذه العيوب أصبح من الصعب حصرها في مجموعة واحدة وهذا لاختلاف التطبيقات التوافقية من جدولة لأخرى، غير أنه يمكن تسجيل جملة من الانتقادات الجوهرية أهمها :-

- ✓ لعلى أهم هذه العيوب أو الانتقادات هو حق النقض الذي يعارض أهم مبادئ الديمقراطية التوافقية ألا وهو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصا إذا كانت هذه القرارات ذات استراتيجية ضرورية للدولة، حيث أن هذه القرارات الصادرة أو التشريعات لا يمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات وهو ما يشير إليه روبرت دال.[1]
- ✓ لعلى مشكلة إيجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية قد يكون أمر في غاية الصعوبة خصوصا إذا كانت هذه القرارات تتعلق بفئة معينة، بمعنى خطورة الموقف تكون متعلقة بهذه الفئة أو القرارات المتخذة بشأنها وهو ما لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار في محالة دراسة وتحليل هذا النوع من النظم، لأنه أحينا تكون إدارة عملية الحكم صعبة في مجال التفاوض خصوصا لما يتعلق الأمر بالمصالح، الشيء الذي يشكل أزمة في أدبيات الاستراتيجية، مما قد يؤدي إلى حدوث مشكلات خطيرة لا يمكن معالجتها في ضوء التهديدات المتباينة.[2] .
- ✓ الديمقراطية التوافقية يمكن أن تصبح وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع التعددي إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية، الشيء الذي يزيد الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كما مكون على حدى مما يضر بعملية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية، وهذا ما يزيد من ظاهرة التمايز بين المكونات والمساواة في ضل التوافق والتي ليست مساواة حقيقية، لأنها لا تأخذ حق الفرد بعين الاعتبار، إذ ينظر إلى المساواة على أساس التوافق بين الجماعات وليس بين الأفراد، لأن الثقل الكبير للديمقراطية التوافقية هو لزعماء الكتل والطوائف الذين يمثلون مجلس النواب كبديل عن السلطة التشريعية المنتخبة،

---

[1] علي محمد علوان، خضر عباس عطوان ، « آداب البرلمان السياسي، أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد» **مجلة الحكمة**، ع1،بغداد: بيت الحكمة، 2011،ص9.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 9 .

كما أن بعض القرارات التي تصدر عن هذه الحكومة إذا لم تلقى قبولا من طرف فئة ما تجمد الأمر الذي يعطل صدور القرارات ويؤخرها.[1]

– الديمقراطية التوافقية تعطي وزنا للأقليات أكبر من حجمها وذلك من خلال استقلالها القطاعي، واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، وبالتالي الحصول على مكاسب أكثر من حجمها الحقيقي، فالأقليات تحصل على تمثيل مبالغ فيه إلى حد ربما يصل غلى التساوي مع الأكثرية أو الجماعات الكبرى.[2]

– عملية التوافق تؤثر على العملية السياسية لأنها لم تخضع للتصويت داخل البرلمان وإنما خضعت لآلية الصفقات بين زعماء الفئات مما أفضى إلى إضعاف البرلمان في دوره الرقابي على الحكومة خاصة في المجال الاقتصادي والأمني وهذا ما يفتح بابا لانتشار الفساد الإداري والمالي نتيجة آلية التراضي في الصفقات[3].

– أنها لا تخلو من الدكتاتوريات، وذلك لسيطرة نخبة قليلة من الفئات الاجتماعية على عملية صنع القرار وذلك عن طريق مساومة بعضهم بغية الوصول إلى حلول توافقية[4].

– ربما تؤدي إلى تفكيك الدولة خاصة إذا ما فشلت في استيعاب كل القطاعات، أو تحقيق نموذج ديمقراطي ناجح، الشيء الذي يعطي الفرصة لتقسيم البلد خاصة بعد تطبيق الاستقلال القطاعي، وكذا حق الفيتو لذلك يقول "أرك نورد لنغر إن قيام قطاعات متمايزة إقليميا إذ اما اقترنت بما تمنحه الفدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعا إضافيا للمطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتي، وعندما ترفض هذه المطالب قد يعقب ذلك الانفصال أو الحرب الأهلية، إذ أن ربط مصير الدولة بالنخب السياسية ،خاصة النخب غير المؤمنة بوحدة الدولة ومصيرها فإن ذلك يرض الدولة إلى خطر التقسيم "[5].

– أنها ليست نظاما مثاليا لتحقيق الديمقراطية لأنها مجرد سلام سلبي من خلال التعايش السلمي، صحيح أن التعايش السلمي أفضل من السلام غير الديمقراطي أو ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات، لكن يبقى السلام والتآخي الإيجابيان أفضل بكثير من التعايش السلمي[6].

---

[1] علي محمد علوان، **المرجع نفسه**، ص 10 .

[2] أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**،ص70.

[3] كمال المنوفي ، **مرجع سابق**، ص 249

[4] صالح جاسم جبر، **إشكالية البناء الديمقراطي في العراق** ، منشور على صفحة الحزب الشيوعي العراقي .

[5] كمال المنوفي ، **مرجع سابق**، ص 250 .

[6] **المرجع نفسه** ، ص ص 249-253 .

– أنها تلغي عنصر أساس من الديمقراطية وهو مسألة المواطنة فقد جرت إعادة تعريف للفرد في سياق إنجاز الحداثة، من كونه واحد من طائفة أو دين (المواطن المنتمي لوطن أو امة ) وأصبح هو الذي يميز العلاقة بالسلطة، حيث أن مبدأ المواطنة هو الذي رسم المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وانتقل النظر إلى الشعب من النظرة الطائفي أو الديني إلى النظر السياسي وهو ما يلغي انتمائهم إلى طوائف ويعزز انتمائهم إلى الوطن بينما الديمقراطية التوافقية تعزز ذلك فهي تفقد روح المواطنة بالنسبة للفرد تجاه بلده وتعزز النظرة الطائفية والقومية[1].

**المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للطائفية .**

يعد الحديث عن الطائفية مسألة مهمة ومعقدة في نفس الوقت، خاصة في المجتمعات العربية التي تتميز بكونها من الأعراق والأقليات فالطوائف تشكل فسيفساء في البناء المجتمعي العربي، ونتيجة للآثار التي نتجت عن الطائفية التي عبرت عن القيم الوطنية والقومية للأمة وتجاوزت كيان الوطن العربي وحدود الهوية الوطنية خاصة في العقد الأخير، أين تفاقمت أزمة الطائفية في العالم العربي حتى أصبحت من بين القضايا والمشكلات التي تشغل الكثير من المفكرين والباحثين وكذا القادة السياسيين على حد سواء .

**المطلب الأول : مفهوم الطائفية .**

ارتبط مفهوم الطائفية بمفهوم العصبية أو المواجهة للدولة أو الولاء الاجتماعي العام مما يتطلب منا في هذا البحث تعريف الطائفية لغة واصطلاحا .

1– **لغة** : ذكر محمد الرازي في مختار صحاح : الطائفة من الشيء قطعة منه مصداقا لقوله تعالى " وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين "[2] .

وذكر ابن المنصور في لسان العرب الطائفة من الشيء جزء منه، وقال مجاهد الطائفة الرجل الواحد إلى الألف فالطائفة هي فرقة من الناس.[3]

لم يرد في اللغة العربية لفظ الطائفية فهو مصطلح حديث مقارنة بلفظ الطائفة والذي يعد لفظا قديما، فالطائفة لفظ مشتق من (طاف، يطوف، طواف، فهو طائف ) فالبناء اللغوي لهذه الكلمة يحمل معنى التحرك الجزء من الكل دون أن يفصل عنه بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه.[4]

---

[1] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 253 .

[2] أرنت ليبهارت :**مرجع سابق**،ص70.

[3] كمال المنوفي : **مرجع سابق**، ص 249 .

[4] صالح جاسم جبر, **مرجع سابق** .

وقد جاءت تعريفات الطائفة في بعض العلوم مختلطة مع تعريف الدينية، وبخاصة التعريفات الاجتماعية لدى علماء الغرب منها :-

- الطائفة : بمعنى أحد أشكال التدرج الاجتماعي الذي تكون الطائفة فيه ممثلة تنظيما هيكليا متميز الشكل ذا خصوصية منفصلة عن الطوائف الأخرى له قوانينه[1].
- الطائفة الدينية : Cult : في الأنتروبولوجيا تعنى عبادة المعتقدات وممارسات لجماعة معنية في علاقتها مع الرب أو الأرباب، والطائفة الدينية في علم الاجتماع غالبا ما تقترن مع نقاش الكنيسة في تصنيف الطوائف الدينية، وتعد الطائفة جماعة صغيرة يتميز بنائها بالفردية وذات معتقدات معينة وأحيانا معتقدات سرية وخفية[2].
- **الطائفة Sect** : جماعة دينية صغيرة طوعية تتطلب التزاما كاملا من أتباعها وتدعوهم للانفصال عن المجتمع ورفضه .
- **الطائفة المذهب Denomination**: جماعة دينية مسيحية متألقة ذات درجة من التقدم كجماعات الكويكرز Quakeas والمعدانيون Boptits والميتوديون Methodits (*)
- **الطائفية الدينية الملة Sect** : طائفة دينية تتميز بانطوائها على نفسها وجمودها الفكري واعتناقها المتعصب لطقوس عقائدية لممارسة العمل السياسي[3].
- من خلال ما سبق مصطلح الطائفية مشتق من الطائفة، والطائفية هي القومية نسبة للقوم كالعروبة نسبة للعرب، وهذا الاشتقاق لا يعني اختفاء مسحة سلبية على طائفة معنية او اهتمام جماعة ما بما هو معيب وقبيح، إنما هو تأكيد على الارتباط الطبيعي للأفراد جماعة ما ضمن دائرة مشتركة كالجنس، الدين ، المذهب ، اللغة والعرق .
- ان العلاقة القائمة بين مصطلح الطائفية والجانب العقائدي يثبت أن العامل المحايد للطائفة هو ديني، لاسيما من الناحية السياسية للمصطلح حيث تم تأسيسه، حيث تجلت دلته في هذا العصر بوجه سياسي، أكثر من كونه نتاجا للتميز الفقهي الذي هو من طبيعة الشرائح القائمة على التعددية [4]

[1] كمال المنوفي ، **مرجع سابق**، ص 250 .

[2] معن خليل العمر ، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، مصر : مكتبة الشروق الدولية،2004 ، ص .571 .

[3] **المرجع نفسه**، ص .175 .

[4] **المرجع نفسه**، ص .175 .

➢ و يمكن تقديم تعريف أجرائي للطائفية من خلال دراسة التعريف السابق :

'' تعتبر الطائفية عن مجموعة من الأفراد تجمعهم في الغالب انتماءات وروابط دينية وعقائدية وغالبا ما يرتبط الجانب العقائدي بالنسق السياسي فهي عبارة عن نظام اجتماعي سياسي وديني تحكمه انقسامات عمودية، فهو نظام اجتماعي لأنه يضم مجموعة من الأفراد من المجتمع، في كونه نظاما سياسيا فهو يسمى في الغالب لأنه يكون على رأس الدولة انتصارات مذهبية وعقائدية ودينية معينة

2 - **الطائفية اصطلاحا** : في علم الاجتماع الطائفية الدينية غالبا ما تقارن مع نقاش الكنيسة ونقد جماعة صغيرة يتميز دينها بالفردية والذات، معتقد مغاير وأحيانا معتقدات سرية خاصة .

الطائفية هي قوة التمسك بالطائفية كسلك أو كمذهب أو كمبدأ عقائدي، وعن قوة الانشغالات داخل بنية دينية معينة، وهي التعصب والتزامات تقوم على مبدأ التمايز بين الآخرين وتعبر عن نفسها في ظاهرتين[1]

- ظاهرة الجماعات الدينية العلانية المتفرقة بها رسميا وقانونيا .

-ظاهرة الجماعات الدينية الكامنة أو الباطنة الأخذة في تكوين كمعارضة في وجه قوى طائفية أخرى .

تعبر الطائفية عن قوى التصارع داخل المجتمع لكنها على المستوى الفكري والإيديولوجي والخطاب السياسي تسعى دائما إلى إخفاء نفسها كقوة انقسام.[2]

يعرفها سعيد سامراني بأنها ''تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق واتجاه الطرف الأخر، فهي شعور السني بالضعف أمام شيعي والعكس، وهذا بدون سبب واضح إنما نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتعقيدات كل طرف من الأخر[3]

يعرفها جهاد الدين بأنها تحويل طائفة إلى الإطار الوحيد للممارسة العمل السياسي، بإمكان الطائفيين الدن يقدمون أنفسهم سياسيا بصفته الطائفية، أن يملكون حق التعبير عن لونهم في دولة ديمقراطية ولكن الشاذ أن يتحول ذلك إلى المجال الوحيد للممارسة العمل السياسي .

أما الفكر الغربي فجاء لفظ Sect كما سبق ذكره في تعريف الطائفية والذي تعني الفرقة وترجم للغة العربية ب الطائفة، وهذا يصح لفظا وليس مصطلحا، وأصل الكلمة لاتيني من Secta والذي كان

[1] كاظم الشبيب ، **مرجع سابق**. ص .55 .

[2] خليل أحمد خليل، **الطائفة قوة إنقسام و إحتواء**. دراسات عربية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الدراسات الإسلامية . أكتوبر،1990، ص.63 .

[3] سعيد السامرائي ، **الطائفة في العراق**. لندن : مؤسسة الفجر،1993، ص .43 .

استخدامها حياديا وتعلق بإتباع فكرة فلسفية أو دينية أو غيرها، أما اليونانية فكانت لفظ Hairesis والتي تعني الاختيار، ثم أصبحت تعني تيارا فكريا أو دينيا مرادفة ل Secta.[1]

**المطلب الثاني : مفاهيم ذات صلة بالطائفية .**

توجد عدة مصطلحات تقترب وتتداخل مع مصطلح الطائفية ونذكر أهمها :-

**أ – الأقلية** : هي جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما، وأقل عددا من بقية السكان، ويرتبط أفرادها عن طريق روابط دينية وعرقية ولغوية وثقافية تميزهم عن بقية السكان، ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها[2].

بمعنى أن الأقلية هي مجموعة من سكان قطر أو إقليم معين تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي واللغوي والديني، دون أن يعني ذلك موقفا سياسيا وطبقيا متميزا، ويقودها **فرانسيسكو كوبو نورتي** بأنها "مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان العالم، ويظهرون ولو بصفة ضعيفة شعورا اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم "

وهناك من يقرنها على أنها تباين نسبي في عدد الجماعات المنضوية إلى دولة واحدة تختلف فيما بينها في عدة أشياء كاللغة، الدين، اللون، التاريخ والشعور بالانتماء المشترك.[3]

**ب – القومية** : تعرف موسوعة العلم السياسي القومية بأنها تربط مجموعة من المتغيرات، وهي أكثر ارتباطا بمفهوم الأمة من حيث الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفراده وروابط موضوعية وروحية متعددة، تختلف من أمة لأخرى أو من مجتمع لآخر كالعقيدة، التاريخ، الحضارة واللغة التي هي عبارة عن مقومات مشتركة تتقاسمها أمة واحدة[4]

كما ورد تعريف القومية في الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية بأنها :" صلة وانتماء زمرة بشرية واحدة لدولة واحدة شرط أن يجمعها وطن مشترك، لغة واحدة، أرض، مصير مشترك، أهداف ومسؤوليات يشترك فيها كل فرد من الوطن، متأثرة بفكرة الولاء والانتماء للوطن، فالشعور القومي هو شعور بوحدة الكتلة البشرية للدفاع عن مصالحها ومستقبلها[5].

---

[1] عزمي بشارة ،**الطائفة، الطائفية،الطوائف المتخيلة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،2018، ص .75 .

[2] **المرجع نفسه**، ص .75 .

[3] وائل علام ، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام** . القاهرة : دار النهضة العربية،1994، ص ص .8-24 .

[4] عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، سوريا : لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية و حقوق الانسان في سوريا ،2015، ص .5

[5] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ،(د .م . ن )، ص .332 .

فالقومية في إطارها العام تتمحور حول الشعور بالهوية الاجتماعية المشتركة بفعل عدة متغيرات كالدين، اللغة، التاريخ والوطن فهي تشترك مع الطائفية في كون الجماعة تشترك في نفس الأشياء التي تشترك فيها الطوائف وبالتالي فكلاهما يعبران عن مجموعة من المتغيرات التي تجمع جماعة بشرية ما .

**ج – الإثنية** : هوية اجتماعية تستند إلى المشاعر التي تربط من يشتركون معا في ثقافة واحدة ومعتقدات وشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة .

ويعرف جورج قرم الإثنية بأنها جماعة بشرية تؤكد على مستوى معين وشكل خاص تتميز عن غيرها من الجماعات الأخرى، وأهم متغيرين متميزين للإثنية هما الدين واللغة، لأن الدين واللغة يضمنان التواصل الناجح بين أعضاء الإثنية، شريطة أن يكونا مختلفين عن الأديان واللغات للجماعات الأخرى[1] وتختلف العرقية عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي والعربي المشترك، فهي تعبر عن الشعب أو القبيلة بغض النظر عن الدين والثقافة والمعتقدات .

**د – العرقية** : ترمز العرقية إلى مجموعة بشرية يشترك أفرادها في البيئة المورفلوجية والأصل ولتقاليد واللغة والدين[2].

تعرف العرقية على أنها "جماعة تتقاسم التراث والثقافة والتقاليد التي تميزها وتحتوي العرقية على عدة مكونات كالدين، اللغة والأصل المشترك "[3]

فالعرقية تختلف عن الطائفية قي كونها تركز على الأصل السلالي بغض النظر على المعتقد، كما يشير مصطلح العرقية إلى إختلال لفئة معينة في حين أن الطائفية تركز على الانتماء العقائدي والتراث وكذلك وحدة المذهب والدين المشترك على عكس العرقية .

**هـ– المذهبية** : تعرف المذهبية حسب معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي- مذهب، مصدر للفعل ذهب، وجمعه مذاهب، المذهب : طريقة، قصد، رأي، وجهة نظر، ( وعند العلماء ): المذهب مجموعة من الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطات يجعلها وحدة منسقة[4].

---

[1] جورج قرم ،"**إنتاج الاديولوجيات و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني** "،دراسات عربية، العدد 11،بيروت: 1978، ص.11.

[2] سعد الدين إبراهيم ، **الملل و الدخل و الاعراق : هموم الاقليات في الوطن العربي**، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ،دار الأمين للنشر و التوزيع ،1994، ص .27 .

[3] سعد الدين إبراهيم ، **تأملات في مسألة الأقليات**، الكويت: دار سعاد الصباح،1992، ص .23 .

[4] المعاني . الموقع : مذهب تاريخ التصفح 2020/03/18 الساعة 13.55

http/http://www.almaany-com/on/dt.

ويعرف المذهب أنه الطريقة والمعتقد الذي تذهب إليه، وقد وقع تداول مصطلح "المذهب" في مجالي الفقه وعلم الكلام، إذ استعمل في الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية " وبصفة عامة كانت مذهبة المجتمعات نتيجة هذه الصراعات، لذلك كانت الحروب الداخلية في عدة بلدان من أجل تشبعهم بالقوة، أو تشتيتهم بالقوة كذلك .

هناك فروق طفيفة بين كل هذه المصطلحات لكن معظمها تشترك في الإحساس بالانتماء والولاء لعرقية أو إثنية أو لقومية معينة .

ومنه فالطائفة فكر الطائفية وقد يؤدي ظهور نزاعات وحروب أهلية، هذا بالإضافة غلى البعد الخارجي لاشتداد الفتن الطائفية، ولا شك أن حالة الاستقطاب السياسي الدائمة داخليا وخارجيا تسهم في إذكاء التوترات، وبالتالي تسعى الجهات الخارجية للاستفادة من هذه الأوضاع النزاعية .

**و – القبيلة Tribu** : إن الاختلاف في تحديد مفهوم القبيلة راجع لاختلاف السياقات التي تناولها بها الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم القبيلة (trubi ) والإثنية (ethnie)،كما يجري الخلط بينهما بما يساويهما ببعضهما البعض، رغم اختلاف حجمهما وأسس بنائهما ووظائفهما، وهذا ما يجعل مفهوم القبلية يتسرب إلى الخطاب السياسي والإعلامي ليدل على كل الكيانات المغلقة ذات الصبغة الدينية أو الطائفية .

وللقبيلة في اللغة العربية معاني كثيرة ومتنوعة، يقول بن منظور في لسان العرب " قبائل الشجرة : أغصانها، وكل قطعة من الجلد قبيلة، والقبيلة : صخرة على رأس البئر (...)و القبيلة من الناس : بنو أب واحد، وبرأي الكلبي فإن الشعب أكبر من القبيلة ثم تأتي القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ، والقبيل : الجماعة من الناس يكونون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى كالزنج ، الروم والعرب وقد يكونون من نحو واحد "[1].

أما محمد عابد الجابري فيرى أنها اعتقاد مجموعات من القبائل في انتمائها إلى جد أعلى مشترك انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة، ويفضلها عنها بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع يحكمها مفعول القبيلة في معناه الصدامي، وفق قانون الصراع القبلي: .أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب[2]

[1] عبد الله الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**. ط 2، المغرب :المركز الثقافي العربي،2009 ، ص .41

[2] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي، محدداته و تجلياته**، لنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990،ص .89 .

وحسب المفكر خلدون النقيب فإن القبيلة هي مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ماهي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرسة في أعمق أعماق الجماعة[1].

وقد أضفى النقيب الصبغة السياسية على القبلية العادية ووصفها بحكم العناصر الإيديولوجية في توزيع السلطة السياسية ووضعها في ثلاث معان:[2]

-أنها توفر أساسا للعصبية.

-أنها تعمل كمبدأ منظم أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال أو الاستبعاد المطلق من الجماعة.

-أنها تمثل عقلية عامة تحكم كل أشكال العلاقة السياسية .وتوحد الغايات لكل العناصر المكونة والأفراد الذين يتنافسون على موارد الجماعة.

أما بن خلدون فيرى بأنها جماعة متفرعة عن جد هّا الأول، وهي لا تتحدد فقط بما يجمع أعضاءها من روابط دم وفق المعنى الضيق للنسب، ولكن تتحدد بمعناه الواسع الذي يشمل مختلف أشكال التحالف والولاء والانتماء، إضافة لدور المكان والأرض اللذان تشكلان محور التحام الجماعة[3].

وقد أضاف إلى هذه العناصر روبير مونتاني R. Montagne عنصري التسمية ونمط العيش ونمط العيش وفق تقاليد وأعراف موحدة، كتمحور نشاطها حول سوق أسبوعي أو ضريح ولي ما أو عدائها المشترك مع قبيلة مجاورة.[4]

وفي تعريف مفصل للقبيلة يرى عبد الله الغذامي أنها عائلة كبيرة تستند إلى سلالة متوارثة تمتد إلى جد واحد وقد يكون الجد الخامس أو أكثر، لكنه لا يكون أقل من ذلك، ويحمل الجد معنى خاصا في ذاكرة أحفاده، قائم على خيال عريض من المرويات الشفاهية المتوارثة[5].

---

[1] غانم النجار ،**القبيلة و الدولة في الكويت و الجزيرة العربية** "**شؤون اجتماعية**. 84 (2004)، ص . 89

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص .68-87 .

[3] محمد نجيب بوطالب ، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. ط 2، بيروت : دراسات الوحدة العربية ،2009 ص .58 .

[4] **المرجع نفسه** ، ص 59 .

[5] الغذامي , **مرجع سابق**، ص 112 .

**ز– ا لعصُبة:** تسند كلمة العصبية إلى العصُبة، وعصُبة الرجل بنوه وقرابته، وفي المفهوم الفقهي العصبة هي قرابة الميت ممن يستحقون الإرث ويأخذون في حال انفرادهم جميع التركة، ويدخل ضمن العصبة الأصول والفروع وفروع الأب وفروع الجد، أي الآباء والأبناء والإخوة والأعمام، وتأتي فروعهم من بعدهم، وهي بمفهوم أشمل :الجماعة التي ترتبط يبعضها البعض برباط القرابة، ولو كانت قرابة نسبية بعيدة[1].

أما العصبية فهي ذلك الشعور الداخلي الذي يشد أفراد المجموعة الواحدة إلى بعضهم البعض في حالات المواجهة فتتقارب العواطف ويتعاون الأفراد لمواجهة الأخطار التي تهددهم فيتحركون تلقائيا بمشاعر مشتركة، تؤكد أن العصبية هي نوع من أنواع الدفاع الاجتماعي عن النفس[2].

[1] مصباح محمد ، "**الأنتروبولوجيا الأنغلوسكسونية في المغرب، تقييم الأطروحة الإنقسامية لغيلنر**"،**مجلة إضافات** 14 ربيع2011 ، ص 119. .

[2] محمد فاروق النبهان ، **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة** ، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998 ،ص .58 .

**المطلب الثالث : أسباب الصراعات الطائفية .**

يمكن حصر معنى الطائفية بجماعة تعيش في رقعة جغرافية محددة وفي الوقت ذاته يمكن أن يشمل المعنى جميع أرجاء المعمورة، والطائفية في شكلها السلبي تعني أن يتحول هذا الاختلاف والتباين بين الجماعات والطوائف إلى حالة صراع ورفض لوجود الآخر نتيجة إدراك الاختلافات بين الأنا والآخر وتحول هذه الاختلافات إلى احتقان طائفي ومن ثمة صراعات طائفية يعود للعديد من الأسباب سيتم عرضها من خلال التطرق إلى عوامل نشأة الصراعات الطائفية.

-غياب ثقافة التعددية الفكرية والتوافق السياسي، وبالتالي غياب القبول بالتعددية الاجتماعية والثقافية.

-الأمراض الأخلاقية المنتشرة في المجتمع نتيجة بنية المنظومة الاجتماعية والسياسية والفكرية كالعصبية، الحقد والكراهية .

-ارتباط المجتمعات سلبيا بالموروث التاريخي، والاحتكام في خلافاتها الاجتماعية والسياسية إلى وقائع تاريخية.

-وجود مصالح وأجندات سياسية ضيقة تعمل على استغلال الاختلافات الطائفية.

-المطالبة بالانفصال عن الوطن الأم والتي تزامنت مع سقوط الاتحاد السوفياتي وأيديولوجيته الشيوعية، وهو ما وصفه المفكرون بالانفجار الهوية والذي يقصد به تشجيع أقلية معينة أو طائفة على تفعيل هويتها سياسيا.[1]

-غياب العدالة التوزيعية وجهوية التنمية مما يولد شعور بالظلم والتهميش، فيلجئون إلى الإطار الضيق الانتماء الطائفي في محاولة منهم للتكتل والتضامن لنيل الحقوق.

-الأحقاد والضغائن التاريخية التي تحملها الطوائف والأقليات نتيجة الظلم الذي تعرضوا له عبر التاريخ بالإضافة إلى الغلو والتطرف في الممارسات الدينية.

-غلبة الميل للهويات الأقرب إلى الذات كالقبيلة والطائفة والمذهب على حساب الهويات الكلانية الجامعة كالوطن والقوم، فقد تتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة[2].

- غياب الرؤية السياسية و الاستراتيجية للأطراف الداخلية المعنية بالفتنة الطائفية، حيث تذهب الطوائف والأقليات إلى التحالف مع القوى الخارجية بهدف تحقيق انفصال عن الدولة الأم أو تحقيق مكاسب مادية

[1] كاظم الشبيب ، **مرجع سابق**. ص ص ..85-86 .

[2] رشيد شقير، **مفاهيم الدولة النزاعات دارسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية**،بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992، ص 188.

وغير مادية من هذه الارتباطات الخارجية وهذا ما يزيد من إمكانية بروز الفتن الطائفية مع وجود التحريض والتدخل الخارجي[1].

-وجود اختلال في العلاقات القائمة بين مصالح الطبقة الحاكمة والطبقات المهيمنة على الطوائف، أو بسبب اختلال في العلاقات الطائفية على المصالح بين زعامات الطوائف.

-استخدام ورقة المذهب والطائفة كأداة للتنافس السياسي بين مكونات المجتمع السياسي الواحد للتنافس على السلطة والنفوذ.

-انعكاس لمجموعة من الإخفاقات التي مني بها العالم الثالث في البعد التحديثي والإصلاحي واتساع الفجوة بين العالم المتقدم والدول النامية، وتدني المستوى المعيشي لهذه الدول وزيادة مؤشرات الانكفاء على الذات والسير نحو الهوية الضيقة على حساب الهوية الوطنية الجمعية.

-وجود إعلام مساعد على تأجيج الصراعات والنزاعات الهوياتية، فيدخل الإعلام في دائرة الاستفزاز والاستفزاز المضاد، مما يغذي الشحنات السلبية لدى الطوائف[2].

كل هذه العوامل تساهم في اشتداد فكر الطائفية وقد تؤدي إلى ظهور نزاعات وحروب أهلية، هذا بالإضافة إلى البعد الخارجي لاشتداد الفتن الطائفية، ولا شك أن حالة الاستقطاب السياسي الدائمة في لبنان والعراق وفلسطين داخليا وخارجيا تسهم في إذكاء التوترات الطائفية، وبالتالي تسعى الجهات الخارجية للاستفادة من هذه الأوضاع النزاعية .

كما يمكن حصر بعض أسباب الصراعات الطائفية على حسب الإيديولوجية التي تتبناها الجماعة الطائفية خاصة الدينية منها فيما يلي :-

**أ – الخلل في أسلوب إدارة التنوع الطائفي:**

وهو خلل يتجسد في إقدام الجماعة الحاكمة على تهميش ما عداها من جماعات طائفية ويكون في هذه الحالة رد فعل الجماعات مختلفا وفي أحيان كثيرة يصعب التنبؤ به فقد ترد الطوائف على ذلك التهميش بالعنف أو يكون بالمطالبات السياسية أو بالانكفاء على الذات.

[1] كاظم الشيب ، **مرجع سابق**. ص ص . 86 – 93 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص . 94 – 96 .

**ب- التوظيف السياسي الخبيث:**

الطائفية الدينية ليست شر مطلق ما لم يتم توظيفها وتتنوع مصادر التوظيف فقد يكون التوظيف داخلي مصدره فئات داخل المجتمع تنتمي للطوائف حتى تستطيع الوصول للسلطة وقد يكون مصدر التوظيف خارجي تمثله قوى إقليمية ودولية لها مطامع وتريد تفتيت الدولة كما في الحالة اللبنانية، وبالتالي يكون التوظيف السياسي سببا في استفحال ظاهرة الطائفية الدينية وتحولها لأداة هدم وتخريب[1].

**ج- الانحراف الفكري:**

ويتمثل في سيطرة ثقافة التعصب على الطائفة وعدم قبول الأخر، مما ينتج عنه الصدام الطائفي الذي قد يتحول إلى نزعات دموية تهدد كيان الدولة ما لم يتم احتواؤه وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى خلق حواجز نفسية وسوء الفهم بين الطوائف وبعضها البعض[2].

**د .العلاقة بين تحريف الدين والطائفية الدينية:**

من أسباب النزاع الطائفي أيضا هو التحريف لتعاليم الدين والعقيدة مما يؤدي إلى تصاعد وتيرة النزعة الطائفية في الفرد والطائفة الدينية، لان الأديان السماوية جاءت بصفة عامة بقيم مشتركة تعزز في الإنسان قيم الأخوة والإنسانية والمساواة والعدالة، في حين تتعارض الطائفية الدينية مع هذا المبدأ، وتريد الفرد أن يكون تابع وخاضع كل الخضوع لتعاليمها ولا يجرا حتى بالتفكير مستقلا عنها، من خلال مجموعة من القوانين والأعراف التي تخص تلك الطائفة المعينة ويضيفون عليها طابع القداسة التي تجرم الخروج عن طاعتها ومناقشتها، ويفرضونها عليهم فرضا، على أنها أمر الله الذي لا يعصى، ومن يخالفهم يجرمونه ويعزلونه، لان الطائفة إلغاء للعقل وإتباع لعقل الآخر بذلك لا يبحث عن الحقائق فهو يعتبر أن دينه وشيوخه يملكون كل الصدق والحقيقة، ومن هنا ينج تعالي طائفة على أخرى ونبذها[3].

**هـ – التدخلات الأجنبية:**

من مظاهر النزاع الطائفي وتصاعد وتيرة، هو إثارة الفتن الداخلية من أطراف خارجية لأنها تعلم إن هكذا نوع من الدول ــ الطائفية ــيثير حفيظته كل ما هو ديني ويركز في معاملاته على الكره والقتل ونبذ الآخر، لسبب انه يخالفه فكرة الاعتقاد فقط أو العرق أو المذهب، وهكذا تدرس الدول الغربية بدقة تناقضات العالم العربي

---

[1] فاروق عبد اللطيف، **الطائفية قراءة في المفهوم و دلالاته** .فكر، 18 أوت،2014 ، تم تصفح بتاريخ 2020/03/10 الساعة 16.30. http://fekr-online.com/index.php

[2] جلال الدين محمد الصالح ، **الطائفية الدينية بواعثها..واقعها..طرق مكافحتها** ، جامعة الرياض: درا نايف للنشر، 2016،ص . 120.

[3] **المرجع نفسه** ، ص . 269 .

عموما والإسلامي خصوصا، ثم تقرر هاته الدول كيفية الاستفادة منها بنشر الفتن وفي اللحظة المناسبة، وذلك عن طريق إشعال حرب طائفية بين أبناء البلد الواحد والشعب الواحد تفد المجتمع استقراره وأمنه، ويتفتت ويتفرق ويسود العنف والخراب والتشتت[1].

**و – الإكراه على المعتقد الطائفي أو المذهبي:**

الطائفية الدينية في علاقتها بمن يخالفها في توجهها الديني بالإكراه على المعتقد أو المذهب بأساليب عنيفة ومتنوعة، وهو احد أهم أدوات التدين المتطرف الذي يؤدي إلى نشوب نزاعات دموية بين الطوائف ليس من اثر يترتب على الإكراه من الناحية الشرعية والقانونية، فكل ما نتج عنه لا اعتبار له لأنه في حد ذاته فعل مجرم جنائيا، فاليهود تعرضوا للإكراه الديني من قياصرة الرومان الوثنيين بإكراههم على السجود لتماثيل ذلك ما كان يثير فيهم سخطا ويرفضون بقوة وعناد، فيتعرضون للقمع والتعذيب، فيرد اليهود على هذه الإهانات بقتل جنود من الرومان، ويقابله الرومان بأبشع من ذلك وأكثر قمع[2].

## خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل نخلص إلى أن الديمقراطية التوافقية فرضت نفسها على علم السياسة بعد أن تطورت خلال قرون من الزمن ومرت بثلاث معلم كان من أهمها الصراعات الفئوية المسلحة فهي الأفضل لمعضلات المجتمعات التي تتسم بعمق انقساماتها الفئوية والطائفية وتعبر الديمقراطية التوافقية الحل العملي الوحيد لهذه المعضلات خاصة في البلدان التي تتنوع مجتمعاتها طائفيا ومذهبيا لان وجود هذه الاخيرة يغذي

[1] محمد الصالح ، **مرجع سابق**، ص ص .135-136 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص .269 .

الصراع داخل المجتمع عن طريق استغلال العقيدة أو المذهب الإيديولوجي كنزعة سلطوية من اجل التعبئة والنفوذ .

# الفصل الثاني :

# الواقع السياسي في لبنان ضمن

# التعددية الطائفية

تتميز لبنان في تكوينها وتركيبتها الاجتماعية وموقعها الجيو سياسي بأهمية عن باقي دول الشرق الأوسط، إذ تشكل مكوناتها الطائفية دورا مساهما في بناء النظام السياسي بلبنان، حيث تعتبر من الدول التي تسعى لبناء نظام ديمقراطي توافقي يتناسب مع بيئتها الثقافية وهو ما سوف نحاول معالجته وفق مبحثين أساسيين.

**المبحث الأول : الدولة اللبنانية، النشأة المضطربة والانقسام الطائفي .**

شهدت دولة لبنان أحداث جعلت منها منطقة متميزة من حيث حضورها وهذا راجع إلى موقعها الجغرافي الذي يربط عدة محاور استراتيجية في قلب منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى وقوعها على الحدود مع دولة فلسطين المحتلة وإسرائيل .

ولاشك أن خلو لبنان من الثروات الطبيعية، وصغر مساحتها الجغرافية هي عوامل طرد لكل الأطماع الخارجية وحتى الداخلية، رغم ذلك فإن هذا البلد يحضى باهتمام دولي بالغ بالنظر إلى إحتوائه على طوائف تعادي إسرائيل وتحاربها، فضلا عن كونه امتداد للأراضي العربية في فلسطين التي احتلتها إسرائيل، كما أن التنوع الكبير في التركيبة المجتمعية في لبنان وانقسام المجتمع على نفسه بجميع الانقسامات اللغوية والأثنية والإيديولوجية والطبقية والنخبوية وغيرها جعل من هذه الدولة ملتقي كل التيارات والمخابرات العالمية .

**المطلب الأول :المراحل التاريخية في تشكل الدولة اللبنانية الحديثة .**

لبنان هي إحدى الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط جنوب غرب القارة الأسيوية، يحدها من الشمال والشرق سوريا ومن الجنوب فلسطين المحتلة وغربا البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طول حدودها مع سوريا 375 كلم، ومع فلسطين 79 كلم ويبلغ طول شواطئها على البحر الأبيض المتوسط 225 كلم تبلغ مساحة لبنان 10400 كلم مربع، أم عدد سكانها فيبلغ أربع ملايين و مئة ألف نسمة تتراوح نسبة سكان المدن بين 86 % و90 % يتكلمون العربية، الفرنسية والإنجليزية، فيما تعد نسبة الأمية في لبنان من أقل النسب في العالم العربي .

**أولا : الدولة اللبنانية في العهد العثماني**

بدأت لبنان ككيان سياسي بإمارة جبل لبنان[1] التي تشكلت في أواخر القرن السادس عشر كمنطقة حكم ذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية، ويعتبر تاريخ نشوء هذه الإمارة حسب الكاتب فواز الطرابلسي بمثابة إعلان عن الحملة التوسعية للإمبراطورية العثمانية باتجاه فلسطين وتعتبر هذه الإمارة أيضا ذات تأثير كبير على تكوين الدولة الحديثة في لبنان في الجوانب السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، إذ اشتهرت باحتضان ممرات لقوافل التجارة الدولية للحرير باتجاه أوروبا مما جعلها عرضت للاحتكاك بالثقافات الوافدة خاصة الأوروبية منها[2].

إن الفلسفة الأساسية التي كانت تطبقها الدولة العثمانية لقرون عدة على لبنان وباقي البلدان العربية هي فلسفة نظام الملل، أي إعطاء الدور الديني والاجتماعي لأصحاب المذاهب والطوائف في الرقعة المكانية التي تقطن فيها هذه الطائفة أو تلك، أما الدور السياسي والعسكري فهما من مسؤولية ممثلي القيادة السياسية العثمانية، هذا التطبيق أوجد في جسم الشعب اللبناني جماعات بشرية منغلقة حول ثقافة الطائفة والقيادة الدينية وغالبا ما كانت مستعدة لتقبل الدور السياسي لزيادة نفوذها ومنافعها عند ضعف الدور السياسي المركزي لممثلي القيادات التركية، أو عند ورود مساعدات خارجية مؤثرة [3]

ويعود السبب في ذلك لرغبات هوية وطنية جامحة في ظل المصالح المشتركة لجميع الكتل البشرية اللبنانية، ولهذا جاء نشوء الكيان الإداري والسياسي الأساس للدولة لبنانية الحالية في منتصف القرن التاسع عشر في ظل بيئة نفسية، سياسية تتقاسمها القوى العظمى المؤثرة في النظام الدولي متعدد الأقطاب، غرضها التغلغل في جسم الدولة العثمانية الضعيفة والمتصدعة من خلال الأقليات والعرقيات الطائفية، بذريعة حماية حقوقها الإنسانية والترويج لأفكار المساواة والحرية لتغطية هدف السيطرة و النفوذ في العالم وبالذات في الشرق الأوسط، ولهذا جاء اتفاق بضواحي إسطنبول سنة 1861 من قبل وزير خارجية الدولة العثمانية وعضوية ممثلي خمس دول غربية هي بريطانيا، فرنسا، النمسا، بروسيا وروسيا[4].

---

[1] عبارة جبل لبنان كانت تطلق على المناطق المارونية الشمالية،بشرى،بلاد البترون،جبيل،كسروان يقابله ما يسمى بجبل الدروز أو جبل الشوف وهي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من كسروان عبر طريق بيروت ودمشق، تمركزت فيه عبر التاريخ طوائف عديدة من الموارنة ، الدروز، الشيعة المسيحيين. أنظر حسان حلاق, **قضايا و مشكلات العالم العربي** . دار النهضة العربية، بيروت : 2004،ص292.

[2] Feuaz Traboulsi ,**a History of Modern lebanon** , london :Pluto press ,2007, p.23.

[3] رعد قاسم صالح ، **تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة** . العراق: مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية 34، 2011 ،ص 06.

[4] **المرجع نفسه** ، ص 07 .

وقد خضع لبنان بوجب هذا الاتفاق لنظام إداري خاص يعرف بنظام المصرفية ،يقوم اللبنانيون بموجبه بتصريف شؤنهم الخاصة ضمن إطار السلطة العثمانية على أن يتولى الحكم متصرف مسيحي من خارج جبل لبنان[1].

إن قيام دولة على هذا الأساس مناف لما قام عليه النموذج الدولي الويستفالي الحديث، وقد يفسر ذلك عدم استقرار الأوضاع في لبنان على امتداد عدة قرون، فقد ترتب عن العجز العثماني نشوء قوة إندفاع كبيرة للتغلغل الاستعماري الاوروبي في المنطقة العربية عموما وفي لبنان بالذات من خلال نافذة الطوائف الدينية المجردة من العقد الاجتماعي التضامني وبذلك نستطيع أن نشير إلى ان العهد العثماني أنتج : ـ

– جماعات بشرية طائفية منعزلة ثقافيا، كل جماعة تتلقى أوامرها وتوجيهاتها من قيادتها فقط بعيدا عن أساليب التعاون والتفاعل لصياغة الهوية الوطنية الجامعة .

– إرتباط هذه الجماعات الطائفية إقتصاديا وثقافيا مع دول مختلفة الثقافات والسياسات في أوروبا وأمريكا الشمالية إضافة للدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية الدولية الشكلية على لبنان الشيء الذي ساهم في اتساع هوة التنافر بينهم[2].

**ثانيا : الدولة اللبنانية خلال الإنتداب الفرنسي .**

لقد ساهم الانتداب الفرنسي على كل من لبنان وسوريا في تحضير البلدين لمزيد من التشتت والانقسام الداخلي فقد نتج عنه عدة مظاهر نذكر منها : –

– تفتيت الوشائج الاجتماعية لبلاد الشام من خلال اقتطاع أراضي من ولاية دمشق والولايات الاخرى وإضافتها لولاية جبل لبنان وإعلان ولادة دولة لبنان الكبير سنة 1920 وإلحاق بعض الاراضي بمدينة اللاذقية السورية واعتبارها المركز الإداري للطائفة العلوية وجعل جبل العرب المركز الإداري لطائفة الدروز .

– تشريع دستور 1926 لمنح الوضع القانوني في توزيع الوظائف العامة الكبرى السياسية والإدارية في أماكن تواجد الطوائف الدينية المسيحية والمسلمة الشيعية والسنية والدرزية حسب حجم كتلهم البشرية من اجل بناء أول دولة طائفية معاصرة على الاراضي العربية .

---

[1] مصطفى علي معطي ، **تاريخ لبنان السياسي و الاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية 1908 – 1918**. بيروت : مؤسسة عزالدين للطباعة و النشر ,1992، ص .05 .

[2] رعد قاسم صالح ، **مرجع سابق**، ص .08 .

– من خلال السنوات الست الاولى من ولادة الكيان اللبناني حقبة مليئة بالأحداث المتتالية التي حكمت مواقف الطوائف والتي املتها إلى حد بعيد مواقف خارجية كتطور الموقف الفرنسي من لبنان وموقف الامير فيصل، كما أن الكيان الجديد قد قلب المعادلة الديمقراطية للطوائف، حيث أصبحت مارونية سنية بعد أن كانت في القرون السابقة مارونية درزية[1].

وكان للإعلان عن الدستور وقيام الجمهورية سنة 1926 وانتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة تشمل جميع الطوائف الكبرى أثر كبير في بلورة تيارات سياسية جديدة أبرزها تيار مسيحي ينتقد الانتداب الفرنسي ويطالب بمزيد من الاستقلال والسيادة الوطنية، وينادي بالتعاون مع المسلمين للدفاع عن مصالح لبنان، وبهذا تضاعفت دوافع التقارب بين المسيحيين والمسلمين إلى غاية ميلاد الميثاق الوطني عام 1943 والذي يعتبر الدعامة الأساسية التي قام عليها لبنان الحديث رغم أنه لم يكن مكتوبا والذي اعتبر مثيرا للجدل وتم تعليقه من قبل القائد الفرنسي في 10 نوفمبر 1943 إثر اعتقال رئيس جمهورية لبنان ورئيس وزرائها وأفرز ذلك تنامي الاضطرابات حتى اضطرت فرنسا لقبول إعلان استقلال لبنان في 31 ديسمبر 1964 بتأييد من الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

**ثالثا : الدولة اللبنانية المستقلة .**

جاء التوافق الدولي على استقلال لبنان وفق رؤية القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية لبناء دول شرق أوسطية تحمل عناصر الضعف معها بعيدا عن التناغم لأركان الدولة الحديثة المتمثلة في الأرض والسكان وهذا بغية جعل هذه الدول غير قادرة عن النهوض والتقدم حتى تبقى دائما تحت سيطرة القوى العظمى وتحكمها وهذه الاستراتيجية التي تبنتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية طبقتها على لبنان الدولة الحديثة التي منحت استقلالا يكرس هذه الاستراتيجية عن طريق منح الصلاحيات السياسية للطوائف في عملية البناء الجديد للدولة من خلال : –

– تشريع قوانين لإعطاء صلاحيات سياسية للطائفة المسيحية وصلاحيات التشريع الديني والأوقاف للطائفة السنية ، وإنشاء مجلس مذهبي للطائفة الدرزية ثم صدر قانون أخر سنة 1967 لتنظيم شؤون الطائفة الشيعية، وعدل جدول توزيع المقاعد والنيابة وحصلت الطائفة العلوية على مقعدين نيابيين .

---

[1] زهير شكر ، **الوجيز في القانون الدستوري نشأة و مسار النظام السياسي الدستوري و المؤسسات الدستورية**. ج 1،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2006، ص 137 .

[2] العبد عارف ، **لبنان و الطوائف** ، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص ص . 82_ 86 .

– استعانة الطوائف اللبنانية بالقوى الإقليمية والدولية في حالات الاختلافات الكبيرة بينهم لغرض تحقيق مصالح حتى أضحى هذا السلوك السياسي معيار لتوازن القوى الطائفية في لبنان والذي عرض أمن البلد المعاصر للتهديد .

هذين العاملين جعلا الطائفية تتغلغل في كل تفاصيل الممارسة السياسية وفي جزئيات الدولة الناشئة وتكبل مؤسساتها بكثير من المعيقات مما أوجد حالة من التأزم والاحتقان الطائفي لعب فيه التمايز المسيحي الإسلامي دورا كبيرا بسبب الاستقطاب الخارجي لقيادات الطائفتين[1].

إن الشحن الطائفي الذي تزامن مع الانتخابات الرئاسية التي فاز بها سليمان فرنجية سنة 1970 بالتوازي مع أزمة اقتصادية خانقة، وتداخل الشأن الفلسطيني مع الشأن اللبناني بسبب دعم الطوائف المسلمة في لبنان للمقاومة الفلسطينية أدى إلى تشكيل مليشيات مسلحة تابعة لهذه الطوائف وكان الحصول على السلاح أمر هين تحت عنوان مواجهة التهديدات الإسرائيلية وهو نفسه السلاح الذي وظف لاحقا في الحرب الأهلية التي اندلعت سنة 1975.[2]

كما تضاعفت التحرشات الإسرائيلية بلبنان فكان اجتياح الجنوب سنة 1978 ثم حرب كاملة أدت إلى احتلال العاصمة بيروت سنة 1982 قبل الانسحاب منها سريعا بعد مقاومة شرسة من طرف اللبنانيين الذين طردوها إلى جنوب البلاد لتبقى محتلة لهذا الجزء إلى غية سنة 2000 حيث انسحبت تحت ضربات حزب الله[3].

كما شهدت فترة التسعينيات مع بدايتها تحولات سياسية وتعقيدات طائفية وضحايا كثيرين، وكانت الحرب الأهلية بمثابة العبير عن انفجار أزمة اجتماعية حادة .

وقد شهد لبنان في الفترة الممتدة بين 2005 و2008 تطورات سياسية وأمنية وعسكرية مثيرة بدأت باغتيال رئيس الوزراء السابق والشخصية السنية المؤثرة في السياسة والاقتصاد رفيق الحريري في فيفري 2005، ما حمل قطاعا واسعا من اللبنانيين على التظاهر ضد الوجود السوري في بلادهم وأجبروا سوريا تحت ضغط دولي كبير على الانسحاب من الأراضي اللبنانية في أفريل من نفس السنة، وفي شهر جويلية من سنة 2006

[1] أنطون نصري ، « معضلة المساواة في أنظمة الحكم العربي (الحالة اللبنانية ) » ، لبنان : **مجلة المستقبل العربي**،119 ( 1989 )، ص.61

[2] زهير شكر , **مرجع سابق**، ص .317 .

[3] مصطفى الحسيني ،**جذور الأزمة اللبنانية و تعقيداتها**، مصر: شؤون عربية 133، 2008، ص.144 .

شنت إسرائيل أعنف حرب لها على لبنان لمدة شهر كامل كردة فعل على عملية قان بها حزب الله اللبناني أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين.[1]

من جهتها سعت إيران إلى استقطاب الطائفة الشيعية في لبنان وإمدادها بالأموال والدعم السياسي.

كل هذه الانقسامات بين الدول حول لبنان إضافة إلى الانقسامات الداخلية أدت إلى تعريض الأمن الاجتماعي والثقافي للمجتمع اللبناني إلى مخاطر بنيوية ما جعله رهين بالمساعدات التي يقدمها هذا الطرف أو ذاك وهي الأطراف التي صارت تمنح المساعدات للتكوينات الداخلية وليس للحكومة الشيء الذي شجع هذه التكوينات في تجاوز السلطة القائمة وتحديها.

**المطلب الثاني :جغرافية الانقسام الطائفي في لبنان .**

يعاني المجتمع اللبناني من انقسام طائفي حاد، فعلى الرغم من قلة عدد السكان فإنه يضم أكثر من خمس عشر طائفة، تشكل كل واحدة منها كيانا منفصلا متماسكا داخل المنطقة التي تعيش بها، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شؤنها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى[2].

**1 – الطوائف المسلمة** : وهي –

السنة، الشيعة، العلوين، الإسماعيليون، الشركي، الأكراد (إثنية) .

**أ– الطائفة السنية** : تعتبر من أكبر الطوائف المسلمة حجما فهي تشكل نسبة 50% من تعداد منتسبي الطوائف الإسلامية[3] وتشارك هذه الطائفة في الحياة السياسية بفاعلية، حيث يمثلها في مجلس النواب عشرون نائبا كما أن لها بعض المناصب الوزارية أهمها رئيس الوزراء، ومنها يختار مفتي الديار اللبنانية .

**ب– الطائفة الشيعية** : ظهر الشيعة في لبنان في ظل الدولة الفاطمية (969 – 1075 ) حيث كان المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للدولة وكثر عددهم وقوي نفوذهم السياسي وأصبحت في المرتبة الثانية من حيث الحجم، ويشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية ويعطيهم الدستور اللبناني رئاسة مجلس النواب، كما يشاركون في تشكيل الحكومة[4].

**ج–الدروز** : تعود نشأة هذه الطائفة إلى أوائل القرن الحادي عشر حيث جاء تكشين الدرزي "ويعتقد أنه شيعي " إلى سوريا عام 1020 وأستقر في وادي اليتم عند أسفل جبل حرمون وراح يبشر بمذهب

---

[1] العبد عارف ، **مرجع سابق** ، ص .270 .

[2] حمدي الطاهري ، **سياسة لبنان في الحكم** ، القاهرة: المطبعة العالمية، 1979، ص.15 .

[3] جواد بولس، **تاريخ لبنان** ، ترجمة : جورج حاج، بيروت :دار النهار، 1972 ص .262.

[4] رعد قاسم صالح ، **مرجع سابق**، ص . 135 .

جديد يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله إمام ذو صفة فوق الطبيعة، أي أنه تجسيد للعقل الكوني ،وأصبح للدروز تلامذة وأتباع أطلق عليهم اسم الدروز وشكلوا نواة الطائفة الدرزية وانتشروا في ظل الدولة الفاطمية في منطقة الشوف والمتن .

وتبرز هذه الطائفة عائلتان هما : أرسلان و جنبلاط حيث يشارك أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية، ويمثلهم في مجلس النواب ستة نواب وفي الحكومة وزيران[1].

**2 – الطوائف المسيحية :**

وهي : الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، البروتستانت بالإضافة إلى الأثينيات المسيحية التالية : الأرمن الأرثوذكس، الآشوريين، الكلدان والسريان .

وسوف نحاول تسليط الضوء على الطوائف المسيحية الرئيسية وهي : –

**أ– الموازنة** : تعتبر من اكبر الطوائف المسيحية في لبنان، حيث تتمتع بمستوى ثقافي لم يتح لغيرها من الطوائف، فقد استأثرت بالمناصب الحساسة في الدولة، فمنها ينتخب رئيس الدولة ويمثلها في البرلمان ثلاثون نائبا، إضافة إلى العديد من الوزراء، لذلك تتسم هذه الطائفة دائما بأنها صاحبة الدور الرئيسي في نشأة الدولة اللبنانية الحديثة، وأهنا المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية والعامل المؤثر في بناء واستمرار الدولة[2].

**ب–الروم الأرثوذكس** : ظهرت هذه الطائفة في القرن التاسع الميلادي واستقرت في المناطق الساحلية، وتركزت في منطقة الكورة والمدن الكبرى وهي أصغر حجما من الطائفة المارونية، تشارك الطائفة في الحياة السياسية حيث تحصل على أحدى عشر مقعدا في مجلس النواب كما أن لها بعض المناصب الوزارية[3].

**ج– الروم الكاثوليك** : تشترك هذه الطائفة مع الروم الأرثوذكس من حيث الأصول التي تنحدر منها الطائفتان، وتتمركز هذه الطائفة بصفة خاصة في منطقة زحلة، وأبناؤها في الغالب حلفاء للموارنة، تتمتع بوضع اقتصادي ممتاز حيث أن غالبية أبنائها على درجة كبيرة من الثراء، أما من الناحية السياسية فتشارك هذه الطائفة بستة مقاعد في مجلس النواب ومقعد واحد في مجلس الوزراء[4].

---

[1] حمدي الطاهري ، **مرجع سابق**، ص .31 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص.23.

[3] **المرجع نفسه** ، ص، 24 .

[4] **المرجع نفسه** ، ص، 26 .

**3 – الطائفية في الأحزاب والتوزيع الإعلامي الطائفي في لبنان .**

**أ– الطائفية في البنى الحزبية اللبنانية** : يمكن التمييز بين نوعين من البنى الحزبية في لبنان هما : الأولى بنية جماهيرية تتميز بها الأحزاب والحركات والتيارات ذات الانتماء الطائفي، سواء حملت هذا العنوان صراحة أو بطريقة غير مباشرة والثانية فهي بنية نخبوية تتميز بها الأحزاب والتيارات والحركات الحديثة فكرا وتنظيما في أساليب عملها، وتنشط عادة تحت العنوان القومي أو الليبرالي أو الاشتراكي أو الشيوعي .

**1– الأحزاب الطائفية** : وتشمل كل من حزب الله، حركة أمل، الحزب النقد مي الاشتراكي، حزب الكتائب اللبنانية، القوات اللبنانية، التيار الوطني الحر، تيار المستقبل، الجماعة الإسلامية ويقتصر انتشار هذه الأحزاب على طوائفها مع بعض الاستثناءات المحدودة[1].

**2 – الأحزاب اللاطائفية** : وتشمل الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي، جزب البعث العربي الاشتراكي، حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وبتركز نتشارها بين نخب الطوائف كافة مع انتشار جماهيري لها في بعض المناطق[2].

**ب – التوزيع الإعلامي لأهم الطوائف في لبنان .**

تأسست كثيرا من وسائل الإعلام اللبنانية خلال الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد (1975 – 1990 ) دون ضوابط قانونية، وانخرطت مباشرة في تمدرس طائفي إلى جانب الأطراف المتصارعة، وقد خفف اتفاق الطائف و انتهاء الحرب الأهلية من حدة المواجهة الإعلامية لفترة من الزمن ثم عاد الشحن الطائفي عبر وسائل الإعلام إلى سابق عهده خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، بالأخص في قطاع القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، حيث انقسمت وسائل الإعلام إلى معسكرين بعد انقسام الساحة اللبنانية عقب اغتيال الحريري بدورها إلى تيارين، تبنى المعسكر الاول أطروحات تيار المستقبل الذي يضم القوى السياسية المناهضة للوجود السوري في لبنان وعلى رأسها قناة المستقبل السنية التابعة للنائب البرلماني سعد الحريري و هي اكثر القنوات دفاعا عن الطائفة السنية .

في حين تستقطب قناة أل بي سي المسيحية ولاء المنتمين للطوائف المسيحية التي تدعم بطريقة خفية تيار المستقبل[3].

---

[1] شوكت اشتى و فارس أشتى ، **تطور الأحزاب السياسية في لبنان** ، بيروت : المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص .62.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 63 .

[3] شوكت اشتى و فارس أشتى ، **مرجع سابق** ، ص ص. 63-65.

بينمنا يتبنى المعسكر الثاني أطروحات فريق حزب الله والأحزاب المساندة له ويضم قناة المنار الشيعية التابعة للحزب وتلفزيون الجديد وقناة NBN الشيعية أيضا، إلا أن الحرية الكبيرة التي تتمتع بها وسائل الإعلام خاصة الصحف المكتوبة منحتها هامش معتبر للتعبير عن هذه الاختلافات وشحن الساحة السياسية بها.

## 4 – خصائص الطائفية في لبنان .

تعد النزعة الطائفية في لبنان أوضح من نظائرها في غيرها من المجتمعات الأخرى، فهي ليست مجرد روابط دينية ومذهبية حتى وإن تأسست على ذلك إلا أنها تطورت تاريخيا لتصبح تكوينا اجتماعيا قادرا على احتواء ما ينطوي داخله من عوامل اجتماعية، وتعتبر ثلاث من تلك الطوائف وهي المسلمون السنة والمسلمون الشيعة والموارنة تكوينات رئيسية تبعا لأحجامها التي تفوق بكثير بقية الطوائف متبوعة بالموحدين الدروز قليلة العدد وذات الزعامة التاريخية[1].

لا تكمن مشكلة دولة لبنان في مجرد تعدد الطوائف وتوزعها على الكيانات والأعراق والمناطق، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة ذاتها وإنما تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية الضيقة والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى وهو ما يترتب عليه سلوك لا يقوم إلا على الترقب والتحفز ثم المواجهة في آخر الأمر[2].

في الوقت الذي يجب أن يكون التعدد الطائفي مصدر ازدهار وغنى للمجتمع اللبناني فإنه شكل على الدوام الإطار العام للخلافات والنزاعات المسلحة، فالطوائف اللبنانية، من ضمنها الأقليات الدينية تحتفظ بعادات وتقاليد مختلفة ومتناقضة متصلة إلى هذا الجد أو ذاك بقيمها الدينية وبالتحديد القيم المذهبية ذات الحدود الصارمة .

[1] مصطفى الحسيني ، **مرجع سابق** ، ص .141.

[2] حمدي الطاهري ، **مرجع سابق** ، ص .32.

وعليه تكاد المناطق الجغرافية اللبنانية أن تكون مكرسة لزعماء الطوائف دون السياسيين بمختلف مراتبها ويتبع التقسيم الطائفي سلسلة من الانقسامات في ميادين التربية والتعليم والاقتصاد والخدمات البلدية وأيضا الميادين الثقافية والفكرية[1].

في هذا الوضع تصبح العلاقة بين مختلف الطوائف محكومة دائما بمبدأ الشك والريبة والصراع وليس بمبدأ التعاون والتسامح، سواء كان ذلك بشكل خفي أو بصورة معلنة، ويحد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته ولعل اندلاع الأزمة اللبنانية منذ سنوات واستمرارها إلى يومنا هذا دون حل يؤكد ذلك[2].

– تتميز الطائفة عن غيرها من الدول بمأسسة نشاطاتها من خلال بنية متماسكة ومغلقة منى الأطر التنظيمية التي تمتد في مختلف جوانب الحياة، وبالتالي فهي تقدم لمجتمعها خدمات كثيرة تعتبر عوامل جذب وجلب للولاء، كما أنها تضطلع بوظائف داخلية سياسية واجتماعية ومذهبية من خلال تلك المؤسسات، ولهذه الوظائف خصائص ومشروعية مستمدة من الدستور اللبناني ومن العرف الذي أكتسب بفضل الممارسة والتقليد قوة ذاتية .

– تلحق بالطائفة عدة تكوينات فرعية تشغل الحيز الذي تشغله عادة مؤسسات الدولة منها عائلات سياسية مليشيات، لجان مختلفة في العلاقات الخارجية والداخلية، مثقفون، قضاء مذهبي مستقل، جمعيات خيرية وكشفية، خطاب سياسي مختلف، ومصادر دعم وتمويل خارجية وداخلية .

– بهذا تكون الطائفية في لبنان في إطار بنيوي مستقل، يجعل منها سيدة في حدود تأثيرها فهي تملك وسائل الدفاع عن النفس بالقدر الذي تملك وسائل الانحراف في المساومة الطائفية العامة مع الطوائف الأخرى .

– ويتم التعبير عن الانقسامات الداخلية في كل مجموعة طائفية بمواقف معينة تتعارض مع مصالح غيرها من الطوائف في المجموعة الواحدة، وقد يصل الأمر إلى حد الخروج عن الموقف السياسي والعسكري لنفس المجموعة، كما هو حال طائفة الروم الأرثوذكس وموقفها من المؤتمر المسيحي الذي عقد في 1983.[3]

– وعلى مستوى الطائفة الواحدة نجد أن الطائفة المارونية المسيحية تتميز بانقسامات معينة، وهذا ينطبق على الطائفة الدرزية أيضا والسنية وبقدر أقل على الطائفة الشيعية، إلا أن الانقسامات الداخلية هذه قابلة للضبط داخل الطائفة الواحدة عكس الانقسامات التي تتم بين الطوائف .

---

[1] فيصل جلول ، « عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان » ، **مجلة السياسة الدولية**، 82 (أكتوبر 1985 )، ص .11.

[2] عطا محمد و فوزي أحمد تيم ، **النظام السياسي العربي المعاصر**. ج 2، ليبيا : جامعة قار يونس بنغازي، 1988،ص.115.

[3] رعد قاسم صالح ، **مرجع سابق** ، ص .135.

يتضح مما سبق مدى التعقيد الناتج عن الوضع الطائفي في لبنان فهو يؤثر على مجمل نواحي الحياة، والسلوك الطائفي في هذا البلد يتجه لخدمة الطائفة الواحدة على حساب الطوائف الأخرى أول ثم على حساب الدولة بشكل عام .

هذا التعقيد جعل الدولة اللبنانية وبعد مرور أكثر من ثمانية عقود على تحقيق الاستقلال السياسي تمتنع عن إجراء أي تعداد رسمي للسكان وانتمائهم الطائفي خشية أن يأتي بنتائج غير مطابقة للوضع السياسي الطائفي القائم منذ الاستقلال، وهو الوضع الذي لا يرغب الزعماء الطائفيون في تغييره رغم أن دولا مماثلة تعيش تعقيدات مشابهة مثل كندا تجري تعدادها السكاني مرة كل خمس سنوات أو على الأكثر عشر سنوات وهو ما يسمح بتوفير معطيات هامة تساعد الأجهزة المختصة في الدولة على وضع خطط تنموية جيدة.

**المطلب الثالث :تأثير البناء الطائفي في الاستقرار السياسي في لبنان .**

**أولا : على المستوى الداخلي :**

**أ: الحرب الأهلية في لبنان 1975.**

تبدأ وثيقة الطائف بمبادئ وإصلاحات عامة، تلك المبادئ التي كانت سببا للحرب بين اللبنانيين إذ تنص الإصلاحات السياسية على تعديل المجتمع الأهلي وليس تغييره[1]، فقد جاءت معظمها متجزئة ومتلاعبة على الواقع الاجتماعي، لأنها تكرس وتعزز الوجود الطائفي الذي يعوق قيام الدولة المدنية وبناء المواطنة والمواطنة الصحيحة والسليمة، وفرض قيام الدولة العلمانية في بناء لبنان، فالإصلاحات لا تبني غير زيادة حصص ومكتسبات فريق على حساب الأخر ولا تراعي التوازن الوطني، طالما أن البنى الطائفية لازالت على حالها، أو على العكس من ذلك قد وجدت التربة الخصبة لتنمية طائفية مستدامة، علما أن قراءة معمقة ودقيقة لوثيقة الطائف سوف تجد فيها الكثير من التناقض في طياتها .

ظهرت عوامل بداية الحرب الأهلية في لبنان في أواخر الستينات من القرن العشرين، ودخل لبنان طور الأزمة الاجتماعية بسبب تناقضات النظام الاقتصادي المتبع وما يولده من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني لانعدام التوازن بين قطاعاته وتبعيته المتزايدة للسوق الرأسمالية العالمية[2].

وكان من الطبيعي أن تشهد تلك الفترة أيضا نمو الحركات الطائفية المطالبة بإزالة الظلم والفقر عن طوائف معينة، لكن هذه المطالب كانت شكلية إلا أنها في الواقع كانت الفرصة للطوائف الدينية المتخاصمة للظهور

[1] اتفاق الطائف ، **وثيقة الوفاق**، ص .2.

[2] عبد فتوتي ، **تاريخ لبنان الطائفي** ، بيروت : دار الغرابي , 2013 , ص .124.

والاقتتال وكانت بداية الصراع الطائفي الاجتماعي في كل المجالات[1]، وأن هذا الشكل الطائفي للحرب ليس طارئا وإنما تبلور بفضل ما سببه ميثاق 1943 من تقاسم للسلطة وتقاسم للبلاد تبلور فيها تمايز واضح وبرزت فيه امتيازات لفريق طائفي دون آخر، ولمناطق ذات لون طائفي معين دون مناطق من لون طائفي معين آخر الأمر الذي رسخ الشكل الطائفي للصراع السياسي.

فهو إيجابي للطوائف المتحكمة ومدمر للطوائف الضعيفة والمتحكم فيها، فقد شهدت معظم المناطق والطوائف تغيرات هامة إثر الصراعات الدموية، إذ نزح قسم كبير من مختلف الطوائف اللبنانية إبان الحرب الأهلية نتيجة تصور معظم أبناء هذه الطوائف أنها مهددة بالزوال مما دفع بالطوائف المتناحرة إلى ارتكاب جرائم مروعة وهمجية لأنها تنطلق من فكرة إما قاتل أو مقتول، وأشتد التسابق على النفوذ بين الطوائف لأجل السيطرة على السياسة والاقتصاد ,

سخرت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 كل التناقضات الموجودة على الساحة اللبنانية لخدمتها فكانت نتيجة هذه الحرب المتعددة الجنسيات على الساحة اللبنانية بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، أين راح ضحيتها المئات من القتلى والجرحى والمتشردين بالإضافة إلى الأعداد الهائلة من المهاجرين، ناهيك عما خلفته من تخلف اقتصادي وتدمير للبنى التحتية[2].

**ب: الانقسام الطائفي على مستوى المؤسسات .**

على مستوى المؤسسات التعليمية : القانون والدستور اللبناني شرع للطوائف حرية التعليم الخاص والديني كما جاء في المادة 10 من الدستور اللبناني والتي تنص على "التعليم الحر ما لم يخل بالنظام، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقا للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية " وهذا الوضع يساهم إلى حد ما في التباعد بين اللبنانيين وعدم الاندماج الوطني وبالتالي خلق أجواء متنافرة بين المواطنين من الناحية التي يتلقاها الشباب اللبنانيون من مشارب ثقافية مختلفة سواء كانت دينية أو ثقافية أم اجتماعية [3].

[1] إبراهيم محسن ، **الحرب و تجربة الحركة الوطنية اللبنانية** . ط 1،بيروت: بيروت المساء , 1983، ص .21.

[2] عاطف عطية ، **الدولة المؤجلة** ، بيروت: بيسان للنشر و الإعلام، 2000، ص .58.

[3] بيضون أحمد ، **نحو دولة الموطن** ، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 23 نوفمبر 2008 .

أما على مستوى البرامج والمناهج التعليمية فالأمر ليس بعيد، والمشكلة الأساس تكمن في عدم وجود رؤية تعليمية توحد اللبنانيين حول أفكار وتطلعات مشتركة تدمجهم ولا تفرق بينهم، كغياب كتاب تاريخ موحد لكل المدارس اللبنانية .

إن غياب الهدف الأساسي في التعليم وهو القضاء على التعصب الطائفي وتربية الجيل الصاعد على تبني إصلاحات اجتماعية وسياسية هادفة تؤدي إلى رفاهية المجتمع كل ذلك سيعمق الهوة بين المواطنين كما أن المستوى التعليمي بات من أسس الفوارق[1].

– الإعلام الطائفي في لبنان : المؤسسات الإعلامية من المفترض أن تكون صورة للوطن وصوت للمواطنين لأي مذهب أو طائفة انتموا كوسيلة لعملية الاندماج والانصهار الوطني، لكن على العكس من ذلك فقد تحول الإعلام ي لبنان إلى ناطق بلسان رجال السياسة والمحفز إلى التشنج والتباعد الطائفي بحيث أضحى لكل طائفة إعلامها.

**ج: الطائفية وقوانين الأحوال الشخصية في لبنان**

قوانين الأحوال الشخصية في لبنان لا تزال رهن القادة الروحيين في ضل غياب تام لدور الدولة والذي لا يزال ضعيفا أمام هذه التشريعات الطائفية التي تجذب الفرد أكثر فأكثر وتربطه بالدين والطائفة الأمر الذي أعاق قيام قانون مدني شامل تكون فيه الدولة المسئول الوحيد عن حقوق الأسرة في الزواج والإرث، علما أن الدولة اللبنانية تقر وتعترف بالقانون المدني[2].

**د: الطائفية والحد من صلاحيات الدولة**

باعترافها للطوائف باستقلالية تنظيم نفسها أعطت المراسيم المتعلقة بالطوائف للمسلمين وضعية قانونية مساوية لتلك المعطاة سابقا لغير المسلمين، وهكذا خلقت نظاما طائفيا تشكل فيه كل طائفة كيانا مستقلا، إلا أن الاستقلال الذاتي الممنوح لمختلف الطوائف الدينية في لبنان يعطيها إمكانية المحافظة على خصائصها وامتيازاتها وتطوير استقلاليتها داخل الدولة[3].

---

[1] كمال الصليبي ، **بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور و الواقع** ، بيروت: مؤسسة نوفل، 272 ، ص . 285 .

[2] مالك حن ، **الأحوال الشخصية ومحاكمها للطوائف المسيحية في سوريا و لبنان**. ط 2،بيروت:دار النهار،1978،ص ص 49-52.

[3] أحلام بيضون، **الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الألعاب**. الجامعة اللبنانية . تم تصفح الموقع يوم 11 . 03 . 2020 على الساعة 14:00. https://akhbasalaoumma.Nordpress.com

**هـ : نظام المحاصصة الطائفية**

أفرز تطبيق مبدأ المحاصصة الطائفية نتائج سيئة على مستوى الطوائف ذاتها، مما أدى إلى التفاوت في مستوى تولي المناصب العامة وإلى تفاوت في التنمية وبالتالي أخذت المطالب الإسلامية دائما طابعا طائفيا .

**و :تأثير الإنقسام الطائفي على وحدة الدولة وإضعاف سيادتها**

تشكل الطائفة أو التعدد الطائفي في لبنان سببا للانقسام الداخلي كما أنها تعد مبررا مناسبا لتدخل قوى خارجية عديدة، لأن أغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطا سياسيا بدول أجنبية فمثلا المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون تاريخيا بفرنسا، والسنة يرتبطون بدول الخليج، أما الشيعة الذين لم يكونوا مرتبطين بإيران زمن الشاه فبعد انتصار الثورة الإسلامية فيها أصبحوا على ارتباط بإيران وكذلك سوريا[1].

**ثانيا : على المستوى الخارجي .**

**أ– دور التدخل السوري في تأجيج الأزمة الطائفية :**

رغم التوقيع على اتفاق الطائف إلا أن الوجود السوري بقى يحتل رأس قائمة المشكلات السياسية المطروحة في لبنان، ذلك أنه من المفروض أن يعيد الجيش السوري انتشاره ليتمركز في البقاع كمرحلة أولى بعد سنتين من بدء تنفيذ اتفاق الطائف .

**ب – التدخل الإسرائيلي :**

قامت إسرائيل في هذه الفترة – الحرب الأهلية اللبنانية – بغزو لبنان مرتين اختلفت أهدافها في كل مرة، ورغم انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية بعد اتفاق الطائف إلا أن إسرائيل واصلت هجوماتها وعملياتها العسكرية ضد لبنان(عملية تصفية الحسابات 1993،عملية عناقيد الغضب 1996،عدوان 2006 ) والسبب الرئيسي لهذه الهجومات حسب إسرائيل كما جاء في رسالة للمثل الدائم لدى الأمم المتحدة دوري غولة إلى الأمين العام في 27 جانفي 1998 . ويكمن في النشاط الارهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الارهابية اللبنانية منها والفلسطينية التي تعمل تحت مظلته والحكومة اللبنانية ليس عاجزة عن منع استخدام الاراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على اسرائيل او غير مستعدة لذلك وانما تقوم ايضا بدعم النشاط وتشجيعه بالاشتراك مع دول اخرى معروفة بتأييدها للإرهاب الدولي في انتهاك واضح للقانون الدولي ميثاق الامم المتحدة وفي هذه الظروف لا تملك اسرائيل سوى ان تمارس حقها في الدفاع عن النفس بقية حماية

[1] حسين قادري ، **لبنان الحرب الأهلية و التدخلات الخارجية**. ط 1،باتنة : دار جمانة للنشر و التوزيع، 2008، ص . 140 .

ارواح السكان في مدنها وقراها الشمالية وقد اوضحت اسرائيل مرارا ان ليس لديها مطالب او اطماع اقليمية في جنوب لبنان وانه اذا التزمت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الاساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على اسرائيل لانعدمت اسباب الوجود الاسرائيلي في هذه المنطقة(...)[1].

**ج – التدخل الإيراني :**

استفادت إيران من العلاقات الثقافية التاريخية مع الشيعة في لبنان ومن عوامل الحرمان التاريخي والتهميش الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي الذي عان منه الشيعة في لبنان دون وجود دولة حامية أو راعية لهم أسوة بالسنة أو الموارنة أو الأرثوذكس فطرح الإيرانيون قيادتهم لشيعة لبنان.[2]

غير أن المسألة الإيرانية تجاوزت حدود السعي إلى تصدير الثورة بالعباءة الشيعية إلى التأثير المباشر في قضايا أمن واستقرار المنطقة ككل فإيران حاليا تلعب دورا واضحا في الأمور الداخلية لبعض الدول ومنها لبنان، فهي لا تقدم الدعم للدول ولكن تقدمه لفئات داخلية معينة مثل حزب الله وحركة أمل الأمر الذي يهدد الشرعية السياسية لدولة لبنان ويخلق لها أزمات داخلية[3].

**المبحث الثاني : الديمقراطية التوافقية والتعايش الطائفي لدولة لبنان .**

إن تغلغل الطائفية في كل المجالات الحياتية في المجتمع اللبناني المتعدد جعل من الدولة مجرد مؤسسة تحكيمية تسعى لإقامة التوازن بين مختلف الكيانات وهو الدور الذي لعبته في مختلف الحقب الزمنية، هذا الدور وإن تم وجوده فهو بوجود الديمقراطية التوافقية في هذه الطوائف وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث محاولين البحث في ما تثيره الديمقراطية التوافقية من نقاشا واسع في لبنان .

**المطلب الأول : الديمقراطية المستخدمة بدولة لبنان .**

لقد ضرب المثل دوما بالديمقراطية اللبنانية الفريدة التي تقوم أساسا على التآلف مع نظام لبنان السياسي الطائفي، وتجعل من المواطن اللبناني منتسبا أولا غلى طائفته الدينية بسبب غياب دولة المواطنة، ولم تأت هذه الديمقراطية بفضل تغييرات اجتماعية واقتصادية أو سياسية أو ثقافية كما هو الحال مع الديمقراطيات

---

[1] محمود سويد ، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود و المقاومة**. ط 1،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1998،ص . 140 .

[2] سعود المول ، **العلاقات اللبنانية الإيرانية الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح و الهيمنة** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، 2008، ص ص . 63-64

[3] عادل سليمان ، **دور إيران الإقليمي بين الطموحات و المحددات و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار في المنطقة في المشروع النووي الإيراني الأبعاد الاستراتيجية و الانعكاسات الإقليمية**. القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،2006،ص.15 .

الفردية بل لتمكين التعايش المجتمعي الطائفي من الاستمرار والصمود، ومن هنا فإن أول ما يلفت النظر في الديمقراطية اللبنانية هو التوافق بين الطوائف على كيفية تعايشها حول حصصها في الحكم وفي اتخاذ القرارات، لكن هذه الديمقراطية كانت في الحقيقة لا تؤمن المساواة بين المواطنين ولا بين الطوائف على الصعيد السياسي، إذ كانت تجعل من بعض المراكز والمناصب السياسية حكرا على طائفة دون أخرى، ولا تمكن المواطن الكفء من اجتياز حدود نصيب كل طائفة من المناصب والوظائف[1].

وما ميز لبنان عن محيطه، الانتخابات التي كانت تجرى بانتظام وطريقة حرة إلى حد بعيد، لكن هذا النظام الانتخابي كان يشجع على حدة الانتماء الطائفي، حيث كانت تحدد سلفا هوية المقاعد الطائفية في المجلس النيابي، وقد لا تختلف بنية الحكومة اللبنانية عن التشكيلة الطائفية للمجلس النيابي إذ كانت تتغير باستمرار كسمة من السمات المميزة للديمقراطية اللبنانية .

وإذا كانت الفترات من 1958 إلى 1970 ومن 1998 إلى 2004 شهدت بروز العسكر إلا أن الحكم في لبنان ظل مدنيا واستمر الشعب ينتخب نوابه بطريقة حرة إلى حد كبير .

وبسبب النظام الطائفي وتموضع السلطة لم يستطع لبنان أن يحقق المساواة في المشاركة ويقيم المساواة بين مواطنيه ويؤمن العدالة للجميع فرسخت الفوارق الاجتماعية بين المناطق وبين الريف رو المدينة وبين الطوائف نفسها وحتى ضمن الطائفة الواحدة في بعض الأحيان .

في عام 1969 وافق البرلمان اللبناني على اتفاق القاهرة دون أن يطلع عليه مسببا بذلك جرحا عميقا في جسم الديمقراطية اللبنانية

وخلال الحرب الأخيرة فقدت المؤسسات الدستورية دورها السابق وتلاشت معالم الوحدة السياسية أثناء حرب عون (1989 – 1990 ) كما لم يعد لبنان تلك الواحة الإعلامية الحرة في منطقة الشرق الأوسط وفقد المواطن العادي جزءا كبيرا من حقوقه في الحياة الكريمة والأمن وكسب قوته أو ممارسة حقوقه الاجتماعية والسياسية[2] ، وعندما جلب اتفاق الطائف السلام للبنان تضمنت وثيقة الوفاق الوطني نصا جاء فيه على أن " لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك " – وأثناء عهد إلياس الهراوي – الحريري جرى انتهاك الدستور عندما إتفق الرئيسان على إقالة جورج أفرام عبر التوقيع على مرسوم مخالفين في ذلك

[1] غسان سلامة ، **المجتمع و الدولة في المشرق العربي** ، بيروت: 1987،ص . 192 .

[2] أبير منصور، **الانقلاب على الطائف** ، بيروت: 1993،ص . 250 .

المادة 56 من الدستور[1]، وفي أواخر عهد الرئيس الهراوي جرى انتهاك الدستور مرة أحرى عندما رفض رئيس الحكومة الحريري وكتلته التوقيع على قانون أقره مجلس الوزراء في 18 آذار 1998، وقد رفضت المرسوم قيادات دينية وسياسية سنية وشيعية ودرزية وبدرجة أقل الكنيستين المارونية والكاثوليكية .

كان على الحريري الاستقالة من رئاسة الحكومة عندما رفض التوقيع على مرسوم المشروع، لكنه فضل انتهاك النصوص على التضحية بالوطن كما نقل عنه، وتحريك الشارع السني ودار الفتوى وتجييش الإعلام عبر أجهزته ضد مشروع المرسوم[2] وتحصين نفسه بسنة بيروت ومرجعياتهم الدينية .

وعندما باشرت حكومة لحود سياسة الإصلاح تبين بعد قليل أنها كانت بنظر المعارضة (الحريري) حالة ظرفية وغير عادلة وموجهة ضد فريق دون آخر .

وفي أواخر عهد حكومته رفض الرئيس التوقيع على مرسوم وقعه رئيس الجمهورية إميل لحود يقضي بإعدام شخصين أدينا بتهمة قتل، وبرر رئيس الوزراء موقفه بالقول : الحياة سيهبها الله وحده، ووحده يستردها، فشكل تصرفه هذا انتهاكا للدستور، وعندما قام ميشال أمر بصفته نائب لرئيس مجلس الوزراء بالتوقيع على المرسومين أثناء سفر الرئيس إلى الفاتيكان أعتبر تصرفه أيضا انتهاكا آخر للدستور.[3]

**المطلب الثاني : البناء التوافقي الهيكلي للنظام السياسي في ظل التعددية الطائفية .**

يقوم النظام السياسي اللبناني على قاعدتين رئيستين هما : –

الإطار الدستوري الخاص، المؤسسات السياسية المرتبطة بهذا الإطار الدستوري وتنظم العلاقة بين هذه المؤسسات على أسس معينة وتظهر الطائفية في وصفها الدستوري في النظام اللبناني في مجالات ثلاث هي السياسة، الإدارة والأحوال الشخصية .

**أولا : الطائفية في المجال السياسي :**

تستخدم القاعدة الطائفية في المجال السياسي في كل توزيع المناصب الرئاسية العليا وتكوين الوزارة وتكوين المجلس النيابي كما يلي :–

[1] عارف العبد ، **مرجع سابق**، ص . 308 .

[2] نواف كبارة ، **دور رئيس مجلس الوزراء بعد الطائف في وثيقة الوفاق الوطني** ، مراجعة نقدية وطنية (عمل مشترك)، بيروت 2000، ص . 84 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص . 84 .

**1 – في المناصب السياسية العليا :**

يتم تقاسم المناصب الرئاسية الثلاث الرئيسية بإسناد رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية ورئاسة الحكومة للطائفة السنية أما رئاسة مجلس النواب فتسند للطائفة الشيعية وقد اعتمدت هذه القاعدة في بدايات الاستقلال كسابقة، ثم تكررت إلى أن أصبحت عرفا سياسيا جرى الالتزام به خلال فترات مختلفة مع بعض الاستثناءات[1].

**2 – في تشكيل الحكومة :**

ورد في المادة 95 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943.11.9 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990.09.19 ) انه والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة، وقد فرضت هذه المادة التوازن الطائفي في تشكيل الوزارة، لكن لم نحدد أي نسبة تمثيل لأي طائفة، وقد جرى ذات العرف على أن تمثل كل طائفة بنسب متفاوتة وفقا لحجم الوزارة ثم استقر الأمر على تمثيل الطوائف الأخرى بمناصب في الوزارات الكبرى[2].

**2 – في تشكيل المجلس النيابي :**

تنص المادة 24 من الدستور اللبناني على أن مجلس النواب يتألف من أعضاء منتخبين يكون عددهم وانتخابهم بحسب القوانين ولم تشر هذه المادة صراحة إلى أي صبغة طائفية في التمثيل النيابي، وقد اعتمد الدستور المعدل سنة 1990 مبدأ الانتحاب لاختيار النواب وهو التعديل الذي نص على العودة إلى نظام البيكاميرالية، فالي جانب الغرفة السفلى (مجلس النواب) نشأت غرفة عليا تدعى مجلس الشيوخ تشكل صمام أمان للنظام السياسي أمام احتمالات التغير في اتجاهات الرأي العام قد تسفر عن برلمان تسيطر عليه طائفة واحدة أو يسيطر عليه المتطرفون لأي جهة كانوا[3].

---

[1] اسكندر بشير ، **الطائفية في لبنان إلى متى ؟**، دراسة تحليلية وثائقية لمنظور الطائفية السياسية و مستقبل إلغائها ،القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2006،ص . 17 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص . 18 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص . 437 .

وقد اعتمدت مختلف قوانين الانتخابات إلى غاية التعديل الدستوري سنة 1990 مبدأ التمثيل الطائفي الذي يجمع بين التوازن بين الطوائف أو الهيمنة لطائفة معينة، إلا أن الانتخاب غير طائفي حيث يتم انتخاب النواب لتمثيل الدوائر الانتخابية من طرف الناخبين من كل الطوائف[1].

**ثانيا : الطائفة في المجال الإداري :**

إن تسلل الطائفية إلى التعيينات الإدارية خاصة في المناصب العليا أربك عمل الجهاز الإداري اللبناني، فنادرا ما يتوافق أركان الدولة وأطراف الحكم والمعارضة على تعيين مدير عام أو محافظ أو قاض إذ تخضع هذه التعيينات لحسابات الطوائف، في نظام قائم على المحاصصة الطائفية دون أي اعتبار لقدرات الشخص ومهاراته، وفي غياب هذا التوافق تعاني الدولة تهالكا في جهازها الإداري إذ تزايد عدد الوظائف الشاغرة في هذا الجهاز حتى صار كبيرا جدا .

**ثالثا : الطائفة في الأحوال الشخصية :**

تخول القوانين اللبنانية للطوائف إنشاء مجالس طائفية تشرف على مصالح كل طائفة إشرافا كاملا، ولها الحق في وضع التشريعات الخاصة بشؤونها، وقد كان هذا الأمر محصورا في الطوائف المسيحية فقط ثم تم تعميمه على الطوائف المسلمة بطلب منها، وبذلك أصبحت الطوائف تمارس سلطات هامة وتتمتع بالنفوذ والاستقلالية في سن تلك التشريعات والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية هذا وقد تتعدى مراجع بعض الطوائف حدود دولة لبنان في سن القوانين والحكم بها في بعض القضايا[2].

**المطلب الثالث : التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية :**

عند الحديث غن التقسيم السياسي فإنه بلا شك سنتطرق إلى النشاط السياسي للطوائف من خلال الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة والتي نجدها تتبنى برامج تتراوح بين برامج عامة تروج لثقافة الحزب بحد ذاته ويعضها الأخر يسعى لترويج المذهبية ويكون موجه في حقيقة الأمر لتوسيع نفوذ طائفة معينة .

إن عدد الأحزاب السياسية في لبنان عدد كبير يتجاوز الأربعين حزبا[3]، وقد نص الدستور اللبناني المعمول به حاليا وهو دستور 1926 المعدل باتفاق الطائف على الحقوق المدنية والسياسية وذلك من خلال المادة 07 التي تنص على أن :« كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية

[1] شكر زهير ، **مرجع سابق**، ص .446 .

[2] اسكندر بشير ، **مرجع سابق** ، ص . 26.

[3] عصام سليمان ، **الأحزاب السياسية في لبنان** ، المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة ،بيروت : الصادر بتاريخ 16 جانفي ، ص . 1.

والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم » كما نصت المادة 13 من الدستور اللبناني على حرية إبداء الرأي وتأليف الجمعيات، حيث نصت على ما يلي:« حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون » كما نجد الباب الأول المعنون بالأحكام الأساسية في مقدمة الدستور التي أضيفت بمقتضى اتفاق الطائف بتاريخ 1990.09.21 يتضمن الالتزام التام للدولة اللبنانية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا يعني مبدئيا الحق السياسي والذي يتضمن حق إنشاء الأحزاب، وقد نصت مقدمة الدستور في البند الثاني على ما يلي:« لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميعا لحقوق والمجالات دون استثناء ».[1]

بعد حاثة اغتيال الحريري في 14 فيفري 2005 ازدادت التشنجات الطائفية خاصة بين السنة والشيعة، واتهام حزب الله اللبناني وسوريا بعملية اغتياله كونه سنيا، وازداد الدور الخارجي المغذي للتشنجات الطائفية من خلال الدور الإيراني السوري الداعم للشيعة (حزب الله ) والدور السعودي القطري الداعم للسنة (تيار المستقبل ) ونتيجة لكل هذا انقسمت الساحة السياسية اللبنانية أو بالأحرى الأحزاب والتيارات السياسية إلى قسمين هما قوى 14 آذار ( مارس ) وقوى 08 آذار .

**أ – تحالف 14 آذار:**

ويضم هذا التيار العديد من الفصائل السياسية المتمثلة في تيار المستقبل السني، الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي، القوات اللبنانية، حزب الكتائب اللبنانية المسيحيين، حركة التجدد الديمقراطي، حركة اليسار الديمقراطي واثنين من الأحزاب الأرمينية هما حزب الهانشاق وحزب الرامغاضار .

**1– تيار المستقبل :**

يضم 27 نائبا في البرلمان تأسس بتاريخ 9 أوت 2007، حيث صدر بيان عام وخبر رقم 191 المتضمن تأسيس جمعية سياسية باسم تيار المستقبل ومركزها العاصمة بيروت، والمؤسسون هم السادة سعد الدين الحريري، نادر مصطفى الحريري، سليم عبد الرحمان دياب، سمير فؤاد صومط، عبد الغني عبد اللطيف عبارة، فادي فوزي فواز، آري كيفام سيسريان، غطاس سمعان خوري، أما ممثل التيار لدى الحكومة فهو السيد سليم عبد الرحمان دياب حيث تسعى هذه الجمعية إلى تجسيد ميثاق العيش المشترك الذي اتى به اتفاق

[1] **الدستور اللبناني**، وزارة الاعلام اللبنانية ، الاحزاب السياسية في لبنان، وزارة الاعلام اللبنانية 2013، ص ص . 2 – 5 .

الطائف سنة 1989 وتجسيد نظام برلماني قائم على احترام الحريات العامة، وكذلك تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات[1].

**2- الحزب التقدمي الاشتراكي :**

هو تنظيم سياسي لبناني وطني تقدمي أسسه كمال جنبلاط في ماي 1949 يمثله 06 نواب في البرلمان وقد لعب دورا مهما في حرب لبنان بين (1975 – 1990 ) وأهم أهداف هذا الحزب بناء مجتمع على أساس ديمقراطي والمناداة بحقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل وتطبيق اللامركزية الإدارية ومنع التكتلات الرأسمالية واعتماد نظام التعاون في مختلف فروع الإنتاج والاستهلاك .

**3 – حزب القوات اللبنانية :**

يتكون من 05 نواب في المجلس النيابي وهو حزب سياسي ومليشيات عسكرية أسسها بشير الجميل سنة 1976، وأهم أهدافها العمل على صيانة سيادة لبنان واستقلاله وترسيخ الديمقراطية تبعا للمبادئ والأسس الواردة في اتفاق الطائف، بناء مجتمع متصالح مع نفسه تسوده الطمأنينة والعمل على تنشيط الاقتصاد الحديث وتشجيع وتطوي ر الحوار الفكري الثقافي والسياسي بين كافة المجموعات اللبنانية دعم العنصر النسوي والشباب وتعزيز دورهم في المجتمع وتنشيط الحياة السياسية[2].

**4 – حزب الكتائب اللبنانية :**

يمثله نائب واحد في البرلمان وهو حزب سياسي ينتمي للطائفة المارونية تأسس في العقد الرابع من القرن المنصرم، ويعبر بيار الجميل الزعيم الروحي للحزب يهدف إلى إقامة قومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها .

[1] الموقع الرسمي لتيار المستقبل تم التصفح بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 12.30
http://www .almustaqbal .org / artickes.php.lang=arxe

[2] الموقع الرسمي لحزب القوات اللبنانية بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 13.00
http://www .lebanese – forces . com

**5 – حركة التجدد الديمقراطي :**

هي حركة سياسية نشأت في 2001 مؤلفة من 14 عضوا ورئيسها لحود، يمثلها نائب واحد في البرلمان أهم مبادئها الإصلاح المستديم للحياة السياسية عبر إحياء المواطنة ومكافحة الفساد ومعالجة مشكلة الدين العام[1].

**6– الأحزاب الأرمينية :**

عددها ثلاث منها اثنان ضمن تكتل 14 آذار وهما حزب " الهانشاق" يهدف إلى دعم قرار الشعب اللبناني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي وكذلك يهدف إلى فصل الدين عن الدولة ويمثله نائب برلماني واحد أما الثاني "حزب الرامغاضار" تأسس سنة 1921 في مدينة وان التركية وهو في لبنان يعتبر الممثل الثالث للأرمن وله ممثل واحد في المجلس النيابي .

**ب – تحالف 08 آذار :**

ويضم حزب الله، حركة أمل اللبنانية يمثلان الطائفة الشيعية، التيار الوطني الحر الذي ينتمي للطائفة المسيحية وحزب الهانشاق وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي والتنظيم الشيعي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي .

**1 – حزب الله :**

يتكون من 11 نائبا، طابعه عسكري بالدرجة الأولى بدأ ظهوره منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، من أهم مبادئ الحزب :- الاهتمام بمصير ومستقبل لبنان .

- المساهمة بالتعاون مع بقية القوى السياسية في إقامة مجتمع أكثر عدالة وحرية .
- يتبنى مبدأ رفض التواجد الأجنبي في لبنان والمحافظة على الوحدة الوطنية إضافة إلى الاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية خاصة القضية الفلسطينية .
- القضاء على الكيان الصهيوني باعتباره كيان غير مشروع[2].

[1] الموقع الرسمي لحركة التجدد الديمقراطي بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 13.00

http://www. tagadod . com

[2] وزارة الإعلام اللبنانية ، **الأحزاب السياسية في لبنان**، لبنان، وزارة الإعلام اللبنانية، 2013، ص . 4 .

**2 – حركة أمل :**

تأسست الحركة على يد الإمام موسى الصدر سنة 1975 يمثلها 10ى نواب في البرلمان اللبناني ومن أهم مبادئها :- الإيمان بالله والتراث والقيم والمبادئ اللبنانية

- الحرية الكاملة للمواطن اللبناني
- التمسك بالسيادة الوطنية والسعي إلى إلغاء النظام الطائفي السياسي الذي يمنع تطور النظام السياسي في لبنان ويزعزع وحدة الوطن .
- السعي إلى تنمية الجنوب اللبناني وحمايته والوفاء له لأنه يعتبر جوهر الوطنية وأساها .

**4 – حزب الهانشاق الأرميني :**

تأسس سنة 1890 ضد غريمه حزب الهانشاق الشيوعي يمتلك أكبر قاعدة جماهيرية في الأرمن ورغم ذلك يمثله نائبان فقط في البرلمان اللبناني يسعى إلى تجسيد الاعتدال والوقوف ضد الاقتتال الطائفي وضد مشاريع التقسيم[1].

**3 – التيار الوطني الحر:**

ظهر كفكرة سنة 1990 بعد نفي العماد ميشال عون ثم أصبح حزبا سياسيا سنة 2005بعد عودته من منفاه بباريس في 07 ماي 2005 وتحالف مع تيار الردة ثم حزب الله، رغم أنه كان في السابق من أكبر المعارضين للوجود السوري في لبنان الداعم لحزب الله ومن أهم مبادئه[2] : -

- تأكيد مبدأ علمنة الحزب .
- توفير حقوق الإنسان .
- الانتماء إلى الدولة اللبنانية المستقلة وذات السيادة الكاملة .

**5– الحزب السوري الاجتماعي :**

هو حزب سياسي إقليمي الانتشار أسسه أنطون سعادة في نوفمبر 1992 ومن أهم مبادئه :-

- إقامة نظام اقتصادي جديد .
- فصل الدين عن الدولة .

[1] عبد الوهاب الكيالي و أخرون ، **موسوعة السياسة** . الجزء الثاني، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979، ص.486 .

[2] وزارة الإعلام اللبنانية ، **مصدر سابق** ، ص . 5 .

**6 – التنظيم الشيعي الناصري :**

تنظيم قومي عربي أسسه سعد معروف سنة 1973 وخلفه نجله في رئاسة الحزب بعد وفاته سنة 1975 من أهم مبادئه :– الدفاع عن المقاومة الإسلامية المسلحة التي يقودها حزب الله واعتبارها جزءا من قوة لبنان ورفض كل المحاولات التي ترمي إلى النيل منها .

– الدفاع بقوة عن الوحدة الوطنية ونبذ العشائرية والطائفية التي تسيطر على الساحة اللبنانية[1] .

**7 – حزب البعث العربي الاشتراكي:**

بدايته في لبنان سنة 1935 وأول مؤتمر له سنة 1956 من أهم مبادئه : –

– الدعوة إلى علمانية الدولة

– تبني الخيار الاشتراكي وإتباع الوسائل الديمقراطية .

– ينادي بضرورة تخليص القضية اللبنانية من الطائفية والانعزالية .[2]

[1] الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية تم التصفح بتاريخ 11 مارس 2020 الساعة 21.20

http://www .almanar . com lb

[2] وزارة الإعلام اللبنانية ، **مصدر سابق** ، ص . 8 .

**خلاصة الفصل الثاني :**

من خلال هذا الفصل نخلص إلى أن تاريخ لبنان عرف تشكل وتعدد الطوائف عبر عدة مراحل حيث تحاول كل طائفة فرض وجودها على الطوائف الأخرى وهذا ما دفع باللبنانيين إلى التوافق من اجل إقامة نظام سياسي يراعي مصالح جميع مكوناته المجتمعية، وكان للترسبات التاريخية دور مساهم في بناء النظام أين كان للفاعل الفرنسي عامل رئيسي في اقتراب النخب السياسية بين الطوائف من اجل ترسيخ التفريق المذهبي والديني في مجالات الحياة ومؤسسات الدولة في هذا البلد أين شكل شعور الفرد بالانتماء إلى الهوية الطائفية على حساب الدولة.

# الفصل الثالث:

# تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي

شهدت دولة لبنان تنافس وصراع طائفي حول شغل المؤسسات السياسية وتمثيل الفئات داخل هذه المؤسسات خاصة على مراكز السلطة فيها والذي أفضى إلى أزمات حادة في المنطقة التي شهدت انقسامات أدت أغلبها إلى حروب أهلية، حيث كان الحل هو الديمقراطية التوافقية، لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي اللبناني وتبيان مدى نجاعتها على النظام السياسي .

**المبحث الأول : النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطائف ما بعد (1989 – 2011 ).**

في هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم الأسس العامة للنظام السياسي اللبناني، وماهي مميزات الساحة السياسية اللبنانية بعد اتفاق الطائف مع ذكر انحرافات الديمقراطية التوافقية (التطبيق الانتقالي لاتفاق الطائف).

**المطلب الأول : النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطائف .**

تضمن اتفاق الطائف محوران أساسيان هما الإصلاح داخل دولة لبنان والعلاقات بسورية بعد انتهاء الحرب الأهلية وهما مرتبطان بشبكة وثيقة ومتلازمة من المتغيرات فلا سيادة ولا استقلال منى دون إعادة نظر أساسية في النظام تثبيتا للمساواة والمشاركة وفي المقابل لا تعديل في النظام إلا بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة

❖ **الأسس العامة للنظام السياسي اللبناني :**

نص اتفاق الطائف على أن لبنان جمهورية ديمقراطية سياسية وأن الشعب مصدر السلطات كما أن النظام قائم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها ونصت مقدمة الدستور اللبناني التي وضعت في الطائف على شكل النظام السياسي ونص اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق وعلى الطوائف الدينية وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية ويمثل التعدد في مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، واللافت لنظر انه يوجد لا يوجد في أي نظام ديمقراطي سياسي مناصفة بين أعضاء المجلس تبعا لدينهم أو وفقا للنسبة العددية لطوائفهم[1].

[1] الامانة العامة لمجلس النواب اللبناني ، **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**. اتفاق الطائف، بيروت: الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني، 1959، ص. 5 .

❖ **مبادئ النظام السياسي اللبناني .**

قرر اتفاق الطائف عدد من المبادئ ضمانا لعدم تجدد الحرب الأهلية من بينها :-

- إلغاء هيمنة طائفة بعينها على الطوائف الأخرى وهي الطائفة المارونية بواسطة رئيس الجمهورية المنتمي للطائفة المارونية والممسك بالسلطة الإجرائية والمحتكر للسلطات الأساسية .
- يمكن القول أن أهم الأسس التي ركز عليها اتفاق الطائف تتعلق بالمؤسسات وصلاحيتها .
- إلغاء الهيمنة على الحكم والانفراد به .
- تثبيت المشاركة الواسعة لجميع الكيانات في الحياة السياسية .
- إقرار حكم الجماعة والأكثرية المركبة بطلب الثلثين .

❖ **رئاسة الجمهورية وفق ما جاء في اتفاق الطائف .**

تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الجرائية إلى رئيس للدولة، فهو يعمل وفقا لاتفاق الطائف على السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، كما يعمل على تحقيق هذه الغاية وفقا لأحكام الدستور بممارسة صلاحيات محددة فصلها الاتفاق والدستور الجديد، وأعطته الدولة حق رئاسة المؤسستين الأساسيتين وهما مجلسا النواب والوزراء وبحكم هذه المهمة فان رئيس الجمهورية مسئول عن علاقاتهما[1]

أسندت إلى رئيس الجمهورية مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه فقد أعطته صلاحية محدودة وهي أن يرأس المجلس الأعلى للدفاع الذي يجتمع عند وقوع تهديد استقلال لبنان أو المساس بوحدته وسلامة أراضيه وقد عكس هذا الواقع في مجمله تراجعا لسلطة رئيس الجمهورية الماروني لحساب رئيس الوزراء السني[2].

❖ **مجلس النواب في تعديلات اتفاق الطائف .**

لم يعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب فهو السلطة التشريعية ويمارس الرقابة الشاملة على السياسية الخارجية وأعمالها، وربما كانت التعديلات السياسية هي تلك المتعلقة بحل رئاسة المجلس ومدة رئاسته وبإنشاء مجلس للشيوخ وكان الهدف من التعديل الأول هو التوازن بين السلطات والرئاسة الموزعة توزيعا طائفيا

[1] أنور وائل ، **موسوعة الدساتير العربية و الأنظمة السياسية** . المجلد 4، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،( د.س.ن) ، ص ص. 17-19 .

[2] عدنان السيد حسين ، **الحالة اللبنانية في كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 ، ص ص 410 – 431 .

فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون بين المؤسسات والرئاسة فرضا لإعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس تأكيدا لإلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطائفية تمثل على رئاسة المجلس .

أما التعديل الثاني فحدد بحصر الحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طل بحل مجلس النواب وحددت بثلاث حالات فقط :-

- عدم الاجتماع
- رد الموازنة
- الإصرار على تعديل الدستور .

وعدا ذلك لا يحل مجلس النواب مما يعزز دوره وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية وفقا لتصور المؤتمرين في الطائف .

أما التعديل الثالث فارتبط بأفق السعي الجاد إلى انصهار وطني يصدر عنه تمثيل شعبي غير مركب .

كما أن أهم انجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف هو إقرار الصيغة الجماعية استنادا إلى قاعدة المشاركة والعدل وتقرير الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة ومن دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات وسعيا إلى أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي[1].

استمرت الطائفة المعيار الأساسي الذي يحكم الحياة السياسية ومن ثمة النخبة في لبنان بينما كان الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 يركز على طائفتين هما "الموارنة والمسلمون السنة " فان ميثاق الطائف استبدل ثنائية الحكم الماروني السني بجهاز جماعي يتألف من كل الطوائف اللبنانية وعليه اتخاذ قرارات توافقية بينها، وقاد ذلك التغيير الاجتماعي والسياسي إلى رفع عدد أعضاء مجلس النواب من 99 عضوا قبل الطائف إلى 105 عضوا في مطلع ماي 1991 ثم 128 عضوا في جويلية 1992.[2]

[1] أنور وائل ، **مرجع سابق** ، ص.22 .

[2] عدنان السيد حسين ، **مرجع سابق** ، ص ص 415 – 416 .

**المطلب الثاني : مميزات الديمقراطية التوافقية بعد اتفاق الطائف في لبنان .**

عرفت المرحلة ما قبل الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975 إلى غاية 1989، إلا أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمة اللبنانية بل كانت فترة شديدة التعقيد والحساسية لما شابها من توتر سياسي وأحيانا عنف فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة بل أزمات عديدة، أزمة لبنانية داخلية، أزمة مرتبطة بالعلاقات اللبنانية السورية والنزاع اللبناني الإسرائيلي .

أثير نقاش حول أسباب استمرار الوضع المتأزم وهذه المرحلة فيما يتعلق بلبنان، فرجح فريق من الدارسين أن السبب الرئيسي راجع إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية والتدخلات الأجنبية، فيما أرجع فريق آخر سبب استمرار الأزمة إلى البيئة الداخلية اللبنانية بمختلف مكوناتها .

فرغم التعديلات التي عرفها لبنان على مستوى النظام السياسي والتي كرسها اتفاق الطائف، إلا أن النظام السياسي اللبناني في هذه المرحلة لم يبتعد كثيرا عن الطائفية فكل ما حصل هو إعادة توزيع الأدوار في ضوء المتغيرات الديمغرافية الطائفية لهذه المرحلة ليس إلا[1].

وبالتالي فإن كل المشاكل والنعرات الموجودة في لبنان على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي بقيت على ما هي عليه قبل الحرب الأهلية، فلازال التعدد الطائفي يشكل سببا للانقسام الداخلي ولازال النظامين الاقتصادي والسياسي يشكلان عاملين مهمين في حدود الأزمة اللبنانية .

كما لا يمكن إغفال التدخلات الخارجية في لبنان ففترة ما بعد الطائف شهدت العديد من الصراعات الإقليمية والدولية التي كانت لبنان مسرحا لها رغم اختلاف الأطراف، والدول الأكثر تأثيرا في الأزمة اللبنانية تمثلت في سوريا، إيران، إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كل هذه الدول أثرت بشكل أو بآخر في الأزمة اللبنانية لما بعد اتفاق الطائف

لقد ارتبط الوجود السوري في لبنان بغطاء عربي دولي، فعربيا دخلت القوات السورية ضمن قوات الردع العربية اثر قمتي الرياض والقاهرة 1976 لإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية، وفي سنة 1989 نظم اتفاق الطائف العلاقة بين الحكومة اللبنانية والقوات السورية عندما أجاز للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية[2].

---

[1] ظاهر مسعود ،« **قراءة في أمراء الحرب و تجار الهيكل ,رجال السلطة و المال في لبنان لكمال أديب** »، المستقبل العربي: العدد 341 (2007 )، ص.17 .

[2] أحمد عامر كامل ، **العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان**. دراسات دولية، العدد 35،(بيروت،2006 )، ص ص 63. - 64 .

➢ الانسحاب السوري من لبنان 26 أفريل 2005

طرأت جملة من التحولات فيما يتعلق بالحضور السوري في لبنان بسبب تطورات الداخل اللبناني والسوري من جهة والتطورات الإقليمية من جهة أخرى .

تتمثل تحولات الداخل اللبناني في صعود المعرضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان، وهي معارضة ذات طيف واسع تبدأ من التيار الذي يمثله العماد ميشيل عون الداعي إلى خروج السوريين من لبنان مرورا ببقايا القوات اللبنانية وحزب الكتائب وصولا إلى الزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط الذي طالما كان حليفا لسوريا وهو الذي يتبنى الدعوة إلى إعادة النظر في العلاقات السورية اللبنانية .

أما التحولات السورية فأهمها تولي تيار الأسد مسؤولية الملف اللبناني مما أخرج التعامل السوري مع هذا الملف من سياقه التقليدي الذي ترسخ على مدى عقدين ونصف وبد أن ثمة شكلا جديدا من العلاقة مع الملف اللبناني يستند إلى شعور السوريين بالقوة والراحة في لبنان بعد إعادة الانتشار الأخير للقوات السورية في لبنان، وإجراء الانتخابات السياسية عام 1996 ثم انتخاب الرئيس إميل لحود وتشكيل وزارة سليم الحص أواخر عام 1998 وكلها كرست ضمانة قوية للعلاقات السورية اللبنانية في مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية[1].

غير أن تطورين حثا كان لابد وأن يتركا أثرهما على السياسة السورية في لبنان أولهما الانسحاب الإسرائيلي من لبنان ولأمر الثاني وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي عجل في تحول السياسة السورية أكثر باتجاه الداخل بعد تولي بشار الأسد للحكم سنة 2000 .

ومنذ عام 1992 والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إخراج سوريا من لبنان فقرر الكونغرس الأمريكي قرارا يقضي بمحاسبة سوريا على تواجدها في لبنان سمي بقرار "محاسبة سوريا" ومما زاد من الرفض اللبناني للتواجد السوري في لبنان تفجير 02 فيفري 2005 الذي تم من خلاله اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري واتهام المعارضة صراحة للجانب السوري بضلوعه في عملية الاغتيال، واستقالت حكومة عمر كرامي بعد مظاهرات في شوارع لبنان في 01 مارس 2005 ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطابا أمام مجلس النواب مفاده أنه سيسحب القوات السورية من لبنان خلال أشهر قليلة علما أن انساح القوات السورية من لبنان بدأ سنة 1989 بعد اتفاق الطائف .

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص . 65 – 66 .

بعد الانسحاب السوري من لبنان ظهرت الاختلافات الطائفية من جديد في 12 نوفمبر 2006، كما أدت إلى الهجرة والنزوح نتيجة سوء الأوضاع المعيشية سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية، كما أدى الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان إلى نزوح حوالي مليون شخص، وتسبب الاقتتال بين جماعة فتح الإسلام والجيش اللبناني عام 2007 إلى نزوح 2700 شخص من مخيم نهر البارد وجواره وكذلك تسببت المناوشات المسلحة في 2008 بين الشيعة والسنة في نزوح 600 أسرة إلى مناطق أمنة في لبنان[1].

- استمرار الصراع بين الأطراف السياسية اللبنانية .

شهدت لبنان في 07 حزيران 2009 انتخابات نيابية وهي انتخابات عامة تحصل كل 04 سنوات وتوزع مقاعد المجلس بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين وعلى أسا نسبي بين طوائف الجماعتين وبين المناطق الجغرافية ويمثل النواب الشعب اللبناني بكامله وليس دوائرهم الانتخابية فقط وتتقاطع الولاءات الطائفية مع الولاءات الحزبية .

بعد مرور سنة على الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب الرئيس ميشال سليمان والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن ولادة الحكومة كانت ولادة عسيرة فقد تجاوز عدد المرشحين للانتخابات النيابية عدد السبع مئة مترشح، في حين كان عدد المترشحين في 2005 أقل من خمس مئة مترشح علما أن عدد المقاعد النيابية لم يرتفع بل بقي كما كان عليه في السابق 128 مقعدا ودل التسارع على المشاركة في الانتخابات على أمر ين بارزين هما [2]:-

1 _ أن معظم الشخصيات تعتقد أن العبور إلى السياسة يتم بواسطة الانتخابات النيابية .

2 – أن الأحزاب السياسية لا تمسك بزمام الانتخابات ويتمتع الأفراد بمساحة واسعة من الحركة فيترشحون على حسب اتجاهاتهم .

وكلف الرئيس اللبناني "ميشال سليمان" النائب سعد الحريري زعيم كتلة المستقبل ورئيس أكبر كتلة في البرلمان في 27 حزيران 2009 بتشكيل أول حكومة بعد انتخابات 07 حزيران 2009 لكن الحريري واجه عدة صعوبات في تشكيل الحكومة حيث أكد الحريري " أن الهدف لن يكون سهلا والعراقيل قد تكون أكثر من الظاهر علما أن الظاهر منها كثير ".

---

[1] مركز رصد النزوح الداخلي ، **لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية** ، جنيف : مركز رصد النزوح الداخلي ،2009 ، ص ص .1 – 5 .

[2] كريم يقرا دوني، « حكومة وحدة وطنية »، **مجلة الحوادث**، العدد 2738، نيسان 2009، ص .26 .

وشكلت الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني 2009 بعد مخاض طويل وهذه الحكومة اليوم عاجزة عن استيعاب خطط الأعمار و عدم تنفيذ الخطط الاقتصادية بسبب انشغالها بالمحكمة الدولية والصراع مع حزب الله [1].

وعليه حدث تطور مهم وخطير في لبنان اليوم في مطلع العام 2011 إذ حصل رئيس الوزراء اللبناني السابق " نجيب ميقاتي" المدعوم من قبل حزب الله على تأييد 65 نائبا لبناني من أصل 128 عضوا يشكلون أعضاء البرلمان لترأس حكومة جديدة وسقطت بذلك حكومة "سعد الحرير " وفي 2011/01/25 دعي رئيس الحكومة سعد الحريري في طرابلس للخروج في يوم الغضب احتجاجا على ما أسماه فرضا من جانب حزب الله لميقاتي في رئاسة الحكومة، وو ضح النائب في كتلة تيار المستقبل "أحمد فتحت " أن ما حصل من مظاهرات كان مجرد رد فعل عفوي من جمهور تيار المستقبل دون أي تخطيط وطالب مناصريه بالالتزام بالقوانين والانسحاب من الطرقات وعدم التعدي على أمن المواطنين والمؤسسات، في الوقت ذاته أعلن سعد الحرير في 14 /2011/02 بمناسبة الذكرى السادسة لاغتيال والده رفيق الحريري أنه سينتقل من موقع التسوية إلى موقع المعارضة الواضحة، كما أكد حماية المحكمة الخاصة بلبنان ورفض السلاح داخل لبنان وذلك عبر مقاومة مدنية سلمية وديمقراطية مؤكدا حق اللبنانيين في تقرير مصيرهم في مواجهة التحكم في بناء الدولة من جانب سلاح غير شرعي[2].

وأكد عضو المجلس السياسي في تيار المستقبل ومسئول منطقة الشمال مصطفى علوش "أن الانقلاب الذي يقوم به حزب الله في محاولة لوضع رئاسة الوزراء تحت وصايته ولاية الفقيه"، وفي جديد موقف الإدارة الأمريكية من التطورات في لبنان حذرت واشنطن من تداعيات تفاهم دون حزب اله الذي سيكون له انعكاسات على العلاقات بين الولايات المتحدة ولبنان، وأكد فليب كراولي باسم الخارجية الأمريكية على تعاظم الدور الذي يقوم به حزب الله في هذه الحكومة الجديدة ، بالمقابل أعلن رئيس جبهة النضال الوطني النائب "وليد جنبلاط"« أن حكومة نجيب ميقاتي ليست في حدود إلغاء المحكمة الدولية لأنه لا احد يستطيع

[1] مرحلة حكومة الانتاج 2 تم تصفح الموقع بتاريخ : 2020/03/11 على الساعة 14.30
http://www.aladiyaraline.com

[2] يوسف دياب ، « المستقبل و حلفائه يحبون اليوم. ذكرى اغتيال رفيق الحريري عشية إعلان القرار»، **مجلة الشرق الأوسط**، ع 11766، 2011/2/14 .

إلغائها إلا مجلس الأمن، لكن علينا العمل على درء كل المفاعيل السلبية للقرار الانقسامي في الداخل هذا هو المطلوب».[1]

والوضع الحالي في لبنان متأزم بسبب البحث عن الحقيقة في اغتيال الحرير وعليه وقف لبنان على أعتاب أزمة سياسية أسقطت حكومة سعد الحريري الإتلافية بعد اتهام تيار المستقبل أعضاء في حزب الله باغتيال الحريري ونفي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وهذا كانت أزمة سياسية نشبت بين أنصار الحريري وأنصار حزب الله في أيار 2008 واستمرت 18 شهرا عندما حاولت حكومة فؤاد السنيورة تفكيك شبكة هواتف للتجسس يديرها حزب الله مما أدى إلى حرب شوارع وتم حل هذه الأزمة بعد محادثات الدوحة .[2]

في ظل هذه الأوضاع الصعبة في لبنان يمكن القول أن الديمقراطية التوافقية محفوفة بالمخاطر لاسيما في ظل نقص الوعي في استيعاب مراميها الحقيقية وإدراك أهميتها كمرحلة مؤقتة على الطريق السوي لبناء وحدة وطنية سليمة في ظل استمرار الصراع بين تيار المستقبل وحزب الله ووضع الحكومة اللبنانية في موقف الحرج.

**المطلب الثالث : انحراف الديمقراطية التوافقية (التطبيق لانتقالي لاتفاق الطائف)**

في لبنان تتطلب المحافظة على السلم الأهلي ومن ثمة الانطلاق نحو استقرار مستدام إرساء سلطة القانون، تراجع عدد النزاعات ذات الطابع الهوياتي المتفاقمة حاليا، وإعادة تموضع الحياة السياسية حول الأفكار والبرامج، الحقوق والواجبات، ولا شك أن التطبيق الانتقائي لا بل المشبوه لاتفاق الطائف نسف فلسفة الديمقراطية التوافقية من أساسها وأصبحت ممارسة منحرفة بسبب المحددات التالية التي أدخلت عليها:-

- أحادية أو احتكار التمثيل الطائفي المذهبي هو المعوق الأساسي للديمقراطية التوافقية، إذ أن الانقسام السياسي داخل الطوائف هو شرط أساسي من شروط ممارسة التعددية والتوافقية، عندما تتضامن غالبية الممثلين والأحزاب السياسية لطائفة معينة وتسيطر على مجمل مكونات هذه الطائفة وتشكل كتلة متحالفة

[1] تشكيل الحكومة اللبنانية ، **نجيب ميقاتي يحصل على الأغلبية** ،تم تصفح الموقع بتاريخ : 2020/03/11 على الساعة 14.30 http://www.z-zz.com

[2] يوسف دياب ، **مرجع سابق**.

تحرك مجموع الطائفة فإن نموذجا غير مألوف يعرض نفسه ويحاصر الطوائف الأخرى ويدفعها إلى التصرف بالأسلوب نفسه وهذا ما يربك ويكبح مجمل آليات عمل النظام [1].

– ليس فقط التمثيل الأحادي لمكون طائفي يربك ويشل النظام فحسب بل هناك عامل آخر هو وجود تنظيمات مسلحة خارج سلطة الدولة بمعنى خارج نظام الإمرة العسكرية وخارج أي مسألة ممكنة وفقا للآليات المعمول بها في أي دولة فاعلة، إضافة إلى أن تنامي تلك التنظيمات المسلحة مع طائفة بعينها يضاعف من طبيعة المشكلة الديمقراطية بوجه عام والديمقراطية التوافقية بوجه خاص غير ممكنة بوجود كيانات اجتماعية مسلحة وهو ما حرص اتفاق الطائف على تأكيده عندما نص على وجوب حل كل التنظيمات المسلحة وتسليم سلاحها للدولة غير أن هذا كله بقي مجرد حبر على ورق لان معظم التنظيمات المسلحة بقيت محتفظة بالسلاح بل وزادت من تسلحها بحجة أو بأخرى .

– إقامة علاقات عضوية مع دول أو منظمات خارجية هي أيضا من المعوقات الأساسية للديمقراطية التوافقية إذ أن ذلك يمكن أن يعطي لدى شركاء التوافق أولويات تلك الدول والمنظمات على أولويات التوافق الوطني نفسه وتضعف بالتالي استقلالية وفاعلية القرارات والسياسات التي تتخذها مؤسسات الحكم في النظام التوافقي وقدرتها على تكوين ارادة سياسية مشتركة والمقصود بالعلاقات العضوية تلك القائمة على الهرمية التنظيمية والآمرة التنفيذية سواء أكانت تلك العلاقات معلنة ورسمية أو غير رسمية .

– من المعوقات الأساسية اليوم للديمقراطية التوافقية استباحة القوى السياسية المحتكرة للتمثيل الطائفي المذهبي والأفراد والهيئات التابعين لها أو المجتمعين بها الحيز العام لدولة على حساب حقوق المواطنين بحيث بات المجال الوطني ( أي المجال العام لعموم اللبنانيين ) مقسما بين تلك القوى الطائفية إلى حصص حصرية بداية لعبت ظروف الحرب اللبنانية دورا مساعدا في استيلاء قوى الأمر الواقع والمليشيات على مقدرات الدولة وأملاكها العامة والخاصة وصولا إلى اقتسام الإدارات والمرافق والشواطئ[2] ثم ساهم نظام الوصاية السورية في استكمال المحصصات لتشمل الإعلام ومؤسسات التعليم الرسمي وقيادات المؤسسات الأمنية والقضاء والمؤسسات العامة كالكهرباء ومصالح المياه والهاتف الخلوي وسائر الشركات المملوكة من الدولة، وتواصلت تلك الاستباحة وتكرست بعد خروج الجيش السوري من لبنان، واليوم باتت القوى السياسية المحتكرة للتمثيل الطائفي المذهبي

[1] أنطوان حداد . أيمن مهنا ، **خارطة طريق إلى الدولة المدنية**، إدارة التعدد الطائفي داخل نظام الديمقراطية، حركة التجدد الديمقراطي، 2007، ص . 15 .

[2] **المرجع نفسه**، ص . 16 .

الوسيط شبه الحصري في العلاقة بين الدولة ومواطنيها في معظم نواحي الحياة العامة الأمر الذي دفع بالزبانية السياسية أي (البيعة والولاء مقابل الخدمات والامتيازات) والمحاصصة الطائفية أي (تقاسم المرافق والمواقع وعقود الأعمال بذريعة تحصيل حقوق الطائفة ) وبالتاي انتشر الفساد وبشكل خاص الفساد السياسي إلى مستويات غير مسبوقة .

**المبحث الثاني: المبادرات الطائفية وتقييم الديمقراطية التوافقية لحل الأزمة اللبنانية .**

كانت الرؤية اللبنانية لحل النزاع اللبناني الإسرائيلي تتلخص في التطبيق الكامل للقرارات الأمنية وخاصة القرار 425 المتعلق بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية، لهذا السبب طرح لبنان خطة لحل النزاع هذا من جانب ومن جانب آخر كان المجتمع اللبناني يخوض غمار تجربة حرب أهلية أو حتى أزمة سياسية معينة كان الخروج منها يتطلب تدخل قوة خارجية وأحيانا قوى وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث مع تقييم الديمقراطية التوافقية لحل هذه الأزمات .

**المطلب الأول : المبادرات الداخلية لمحاولة حل الأزمة السياسية اللبنانية (أزمة الرئاسة )**

بدأت الأزمة السياسية في لبنان في نوفمبر 2007 عندما انسحب جميع الوزراء الشيعة الخمس ووزير مسيحي واحد من حكومة السنيورة بسب مطالبة المعارضة بتمثيل حاسم يعطيها حق تعطيل القرارات في الحكومة، ثم أعقبتها أزمة انتخاب رئيس جديد خلفا للرئيس المنتهية ولايته أميل لحود ولإنهاء هذه الأزمة كانت هناك محاولات عديدة أهمها المبادرات التالية :-

- **مبادرة ميشال عون** : أعلن زعيم التيار الوطني الحر العميد ميشال عون عن مبادرة وصفها بالإنقاذية يرشح بموجبها مرشحا من خارج تياره لرئاسة الجمهورية على أن يرشح زعيم الأغلبية النيابية سعد الحريري رئيسا للحكومة من خارج تياره أيضا، وجاء في نص المبادرة «أن عون يسمي مرشحا لرئاسة لجمهورية من خارج تكتله وتياره ويلتزم هذا المرشح بمضمون وثيقة التفاهم مع حزب الله ويستحب من مجلس النواب، وأن فترة رئاسة ذلك المرشح تنتهي بعد إجراء الانتخابات النيابية المقبلة على أن يتأمن النصاب الدستوري – الثلثان- حينها لانتخاب خلفه »، وبالنسبة لتيار 14 آذار فعرض عون عليه تسمية رئيس حكومة توافقي ملتزم بالمحكمة الدولية، وطالب زعيم التيار الوطني الحر في مبادرته تشكيل حكومة وفاق ووحدة وطنية نسبية بحسب تكوين المجلس النيابي أي 55 % للمولاة و 45 % للمعارضة [1].

[1] مبادرة رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشان عون ، تم التصفح بتاريخ 2020/03/15 الساعة 21.06 http://www.aljazeratalk.net/forum/showkread.php2t=86254.

في حين وصف عون مبادرته بأنها متوازنة وتحفظ حق الجميع ومخرج مشرف للأزمة بين الأطراف السياسية لاختيار مرشح توافقي خلفا للرئيس أميل لحود رفضت قوى 14 آذار التي تمثل الأغلبية النيابية هذه المبادرة كما أكدت رفضها المطلق لأي تجزئة لولاية رئيس الجمهورية المؤكدة بست سنوات وفقا لنص المادة 49 من الدستور، معتبرة أن أي اقتراح في هذا الشأن هو اعتداء مباشر على موقع الرئاسة الأولى، كما اعتبرت أن أي إجراء على غرار ما يلوح به البعض يصنف في خانة الجرم الدستوري، في إشارة إلى بتشكيل حكومة في حالة عدم الاتفاق على خليفة الرئيس لحود.[1]

- **مبادرة سليم الحص** : أرجع رئيس الوزراء السابق سليم الحص السبب الرئيسي في استمرار الأزمة اللبنانية إلى إصرار الأطراف على تكوين حكومة من 30 وزيرا معتبرا أنه لا يري ضرورة لذلك واقترح الحص مبادرة لحل الأزمة السياسية في البلاد تركز على تكوين حكومة من 16 وزيرا بدلا من 30 وتطبق المبادرة العربية شرط أن يكون رئيس الوزراء محايدا أو توافقيا، وأضاف أنه يهدف أن لا يكون للفريقين المتصارعين حق الاستئثار بالقرارات أو تعطيلها واقترح توزيعها سيشمل ستة وزراء للأكثرية وخمسة وزراء للمعارضة وخمس وزراء للرئيس.
- **مبادرة نبيه بري** : طرح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مبادرة لنزع فتيل الفتنة حسب ما جاء في خطابه وتفضي المبادرة بتنازل المعارضة عن مطالبتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية مقابل تنازل الأغلبية عن احتمال انتخاب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة أي بأصوات 65 نائبا فقط وبالنصاب ذاته خلافا لشرط المعارضة بأن لا يتم انتخاب الرئيس بنصاب أقل من الثلثين[2].

عبر رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة عن تأييده لمبادرة نبيه بري معتبرا أن كل حوار هادئ ومسئول يسهم في السلام ي والتقدم الوطني ويتيح آفاقا واعدة لمستقبل لبنان وتقرير سيادته وحريته وعيشه المشترك، وأضاف السنيورة أنه من المناسب من اجل الشمول وتقرير المصداقية والتواصل أن يتضمن جدول الأعمال الحوار بالإضافة إلى ما اقترحه دولة الرئيس بري الأمور التالية : –

[1] قبل ساعات من انتهاء ولاية لحود والأكثرية ترفض مبادرة عون تم التصفح بتاريخ: 2020/03/16 الساعة 14.06 http://www.arabrenenual.org/blgs/2187/pea_ocuceena_CaEaCAaeaCif,

[2] مصطفى عبد الحي :مبادرة بري، تم التصفح بتاريخ 2020/03/16 الساعة http://www.aljazeratalk.net/forum/showkread.php2t=86254.

1- ضرورة اعتبار العدوان الإسرائيلي على لبنان موضوعا رئيسيا بين موضوعات الحوار التشاوري للبحث في نتائجه وآثاره ودروسه .

2- التأكيد على الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الحوار الوطني السابق والبحث في المعوقات التي حالت دون تجسيدها .

3 - ضرورة التأسيس في التشاور على برنامج النقاط السبع التي أجمع عليها مجلس الوزراء واللبنانيون.

4- متابعة بحث أزمة الحكم في البلاد باعتبار هذا الموضوع مدخلا ضروريا لتحاور الاستقطاب السياسي وترجيح علاقات التوازن والتلاقي الوطني على القواسم المشتركة والتاريخية للبنان شعبا ودولة ونظاما ومؤسسات دستورية[1].

**المطلب الثاني : الدور الخارجي لحل الأزمة اللبنانية .**

من أجل حلحلة الوضع المستعصي في لبنان تمت الاستعانة بعدد من القوى الخارجية وكانت هذه الاستعانة تتم أحيانا بطلب رسمي وأحيانا بطلب من الفئات المتصارعة .

**أولا : المساعي الدولية لحل الأزمة اللبنانية :-**

لقد تعددت المبادرات الدولية لحل الأزمة اللبنانية نظرا لتعقدها وتشابك عناصرها وكذلك تعددها، فكانت محاولات لحل النزاع اللبناني الإسرائيلي وكذلك المشكلات الداخلية اللبنانية، بالنسبة للنزاع اللبناني الإسرائيلي توصلت الولايات المتحدة الأمريكية بوساطتها بين لبنان وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في 31 جوان 1993 إلى ما عرف باسم تفاهم تمور والذي يقضي بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل مقابل تعهد إسرائيل بعد قصف القرى الأهلة والمدنيين اللبنانيين .

أما بالنسبة للمبادرات الدولية التي أثمرت على تفاهم نيسان في 26 أفريل 1996 حيث تضمن أربعة بنود هي

1- لن تنفذ المجموعات المسلحة في لبنان هجمات على إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من الأسلحة .

2- لن تطلق إسرائيل والذين يتعاونون معها أي نوع من الأسلحة على أهداف أمدنية أو مدنيين في لبنان .

[1] رئيس مجلس الوزراء يعلق على مبادرة بري تم التصفح بتاريخ: 2020/03/18 الساعة 18.25

http:// www.pcm.gov.lb

3- بصورة أعم يتعهد الطرفان بعدم تعريض المدنيين أيا كانت الظروف للهجمات وعدم استخدام المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية مركزا لإطلاق الهجمات .

4- من دون انتهاك التفاهم ليس فيه ما يمنع أي طرف من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن النفس[1].

بالنسبة للأزمة في لبنان فقد تواصلت المساعي والمحاولات العربية والدولية لإيجاد مخرج لأزمة الاستحقاق الرئاسي في لبنان عقب أرجاء جلسة انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفا لأميل لجود المنتهية ولايته في نوفمبر 2007 مرات عدة وأبرز هذه المساعي هي المساعي العربية حيث أن فرنسا تعتقد أن سوريا لديها مفاتيح حل هذه الأزمة فقد أوفدت الأمين العام لرئاسة الجمهورية الفرنسية كلود جيان إلى دمشق لبحث أزمة الرئاسة في لبنان مع الرئيس بشار الأسد كما هدد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بوقف الاتصالات مع دمشق ما لم تثبت بالأفعال أنها تغب في أسماء سياسية في لبنان[2].

**ثانيا : دور المنظمات الدولية في حل الأزمة اللبنانية .**

- **دور الجامعة العربية في حل الأزمة اللبنانية** : لعبت الجامعة العربية دورا أساسيا في حل الأزمة اللبنانية سواء من حيث القرارات التي اتخذتها وطبيعتها أو من حيث الوسائل التي جندتها لتطبيق متابعة هذه القرارات، حي تناولت قرارات مجلس الجامعة والقمم المنعقدة مواضيع مختلفة خاصة بالأزمة تتمثل أساسا في موضوع الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على لبنان إضافة إلى الأوضاع الداخلية اللبنانية
- **دور منظمة الأمم المتحدة في حل الأزمة اللبنانية** : كان لهذه المنظمة عدة جلسات بشأن لبنان أسفرت عن عدة قرارات أممية في هذا الشأن نذكر منها :-

1 _ القرار رقم:425 من أهم قرارات مجلس الأمن بشأن الصراع اللبناني الإسرائيلي القاضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية .

2- القرار رقم: 1559 في 02 سبتمبر 2004 أصدره مجلس الأمن بناءا على مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يتضمن القرار أزمة مطالب عامة تندرج في إطار احترام سيادة لبنان ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي تحت السلطة الشاملة والوحدة للحكومة اللبنانية ضمن حدوده المعترف بها دوليا .

---

[1] المصري شفيق ، **تفاهم نيسان في أبعاده القانونية** ، تم التصفح بتاريخ 2020/03/21، الساعة 19.50
http://www.lebarny.gov.IL/article.asp?In=ar@id=1339

[2] اتصالات عربية دولية حثيثة لحل أزمة الرئاسة اللبنانية ، تم التصفح بتاريخ 2020/03/22، الساعة 23.00
http://www.lebarny.gov.IL/article.asp?In=ar@id=1075629.

3- القرار رقم : 1995 في 07 أفريل 2005 أصدره مجلس الأمن لتأسيس لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في قضية اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري بناء على توصية من هيئة تقصي الحقائق وعلى رغبة الحكومة اللبنانية في مساعدتها في التحقيق في الجريمة وذلك في رسالة مؤرخة في 29 مارس 2005 أعربت الحكومة اللبنانية فيها عن موافقتها على قرار مجلس الأمن بشأن لجنة دولية للتحقيق وكذلك استعدادها للتعاون مع اللجنة ضمن آلية سيادة لبنان ونظامه القضائي، ونص القرار1595 على أن وظيفة اللجنة هي مساعدة القضاء والسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي (جريمة اغتيال الحريري) بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه وممولية ومنظميه المتواطئين معهم.

4 – القرار رقم : 1701 :اصدر مجلس الأمن هذا القرار على اثر العدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006 لقد جاء في هذا القرار أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ومن هذا المنطلق طالب مجلس الأمن بوقف فوري لإطلاق النار بين الطرفين (حزب الله، إسرائيل ) مؤكدا على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية ونشر قواتها في الجنوب إلى جانب قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، هذه الأخيرة ولإضافة إلى رصدها لوقف( إطلاق النار ونشر قواتها في الجنوب فإنها سوف تقوم بتقديم مساعداتها لضمان وصول المساعدات السياسية إلى السكان المدنيين والعودة التطوعية والآمنة للمتمردين[1]

- **التحقيق في قضية الحريري :**

**أ- بعثة تقصي الحقائق** : قرر مجلس الأمن إرسال لجنة أو بعثة لتقصي الحقائق برئاسة الضابط الايرلندي "بيتر فيتر جيرالد ميت" بدأت عملها في 25 فيفري 2005، أي بعد 11 يوما من حصول عملية الاغتيال للتحقيق في الأسباب والظروف ونتائج الاغتيال .

وبناءا على هذه اللجنة وتقريرها عقد مجلس الأمن اجتماعا خاصا اتخذ بعده القرار رقم 1595 الذي ينص على تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في هذه الجريمة وتم تكليف القاض الألماني "ديتلييف ميليس " برئاستها[2].

[1] القرار 1701، **شؤون الشرق الأوسط**. ع 123، صيف 2006، ص ص . 90-92 .

[2] قصير قاسم ،**أين وصل التحقيق الدولي في اغتيال الحريري ؟** . **تم التصفح بتاريخ، 2020/03/21 الساعة 00.30**
http://www.aljazera.net/NR/exeres

**ب– لجنة التحقيق الدولية** :– التحقيق في عهد ميليس بدأ عمله المكثف في جوان 2005 وأجرى لقاءات مع مئات الشهود والشخصيات السياسية بالإضافة إلى الكشف المتكرر لمسرح الجريمة وجمع الدلة .

– التحقيق في عهد براميرتز : بدأ التحقيق في 23 جانفي 2006 وبدأ بالعمل في دراسة الملفات واللقاء مع المسئولين اللبنانيين المعنيين بالتحقيق .

– التحقيق في عهد بلمار : تولى التحقيق سنة 2008 حيث نسب عملية اغتيال الحريري إلى شبكة إجرامية

**ج – المحكمة الدولية الخاصة بلبنان** :– طلبت الحكومة اللبنانية في 2005/12/13 من الأمم المتحدة إنشاء محكمة خاصة ذات طابع دولي من أجل محاكمة جميع المسئولين المتورطين في الواقعة التي وقعت (14 فيفري 2005 ) في بيروت وأودت بحياة الرئيس السابق رفيق الحريري، وعملا بقرار مجلس الأمن رقم 1664 الصادر في 29 مارس 2006 تفاوضت الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية على اتفاق إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان .

**و**بعد صدور القرار رقم : 1757 عن مجلس الأمن بتاريخ : 30 ماي 2007 دخلت أحكام الوثيقة المرفقة بالقرار والنظام الأساسي للمحكمة حيز التنفيذ بتاريخ 2007/06/10[1].

**المطلب الثالث : تقييم الديمقراطية التوافقية بين الإخفاقات والنجاحات .**

سوف نقوم بتقييم الديمقراطية التوافقية بين الإخفاقات والنجاحات على مستويين إثنين هما :–

**1– الاستقرار السياسي .**

تتمثل ملامح الاستقرار السياسي في لبنان عبر خصائص الديمقراطي التوافقية التي تتجسد في الائتلافات الكبيرة أين يعتبر التوافقيون أن توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف اللبنانية الرئيسية هي تعبير عن فكرة الإتلاف الكبير بما أن كل رئيس يمثل طائفة ويتفاوض مع الآخر وفق أحكام الدستور[2].

فالدور السياسي في لبنان أسند إلى الزعماء والأفراد المستقلين والتكتلات غير المتماسكة والاغلبيات الغير مستقرة، فاثنان فقط من رؤساء الجمهورية الستة عشر كانا ينتقيان من حزب سياسي عندما تسلما منصب الرئاسة وواحد كان ينتمي إلى الكتلة السياسية، ونلاحظ في هذا الإطار أن عدد قادة الجيش الذين انتخبوا كرؤساء للجمهورية كمل وسط، حيث أن الجيش في لبنان يلعب دورا توافقيا وذلك لاستقرار البلد، فاختيار

[1] وكيلة الأمين العام تتحدث عن عمل المحكمة الخاصة بلبنان ، تم التصفح بتاريخ 2020/03/23 الساعة 01.30
http://www.org/arabic / news//fullstorgnews asp 2 news ID1°747.

[2] عصام فارس ، **مركز الشؤون اللبنانية التوافقية وإدارة التعددية في لبنان**. ط 1،لبنان: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2013،ص.134 .

ميشال سليمان الذي كان قائدا للجيش كرئيس للبلاد كان نتيجة اتفاق الدوحة وجاء بعد فراغ رئاسي دام سنتين من 2006 إلى 2008 على إثر أزمة الرئاسة بعد نهاية فترة الرئيس إميل لحود الذي كان أيضا ينتمي للجيش اللبناني وبد نهاية ولاية الرئيس ميشال سليمان أيضا وجد فراغ رئاسي نتيجة عدم توافق الكتل السياسية في لبنان لانتخاب رئيس للجمهورية وهو ما يشكل عاملا من عدم الاستقرار السياسي على اعتبار أن منصب رئيس الجمهورية منصب سيادي في أي دولة ديمقراطية حديثة .

ويعتبر التوافقيون اليوم الأجواء السياسية رغم التوترات الشديدة الظاهرة على السطح لبناء إتلاف كبير والوصول إلى الاستقرار وذلك لعدة أسباب هي :-

- أن الاستقطاب الطائفي يسمح اليوم بإجراء حوار جدي قصد الوصول إلى شراكة وطنية قائمة على أساس المصالح والمشاعر الحقيقية المشتركة .

- أن لكل طائفة من الطوائف الرئيسية حزبها السياسي أو تكتلها الذي يلقى تأييدا شعبيا واسعا يستطيع التفاوض نيابة عنها ويتحدث باسمها .

- أن التأييد الشعبي يمكن هذه الأحزاب من تسويق مشروع التفاهم والقواسم المشتركة وأسس الشراكة التي تتفق عليها مع الآخرين .

- أما على مستوى الاستقلال الفئوي فتتمتع الفئات الدينية بمقدار واسع من الاستقلالية في الأحوال الشخصية كتسجيل الشخص بهوية الطائفة منذ ولادته .

و أيضا الاستقلالية على مستوى التربية والتعليم وهذا ما دعمه الدستور اللبناني من خلال المادة 10 التي تنص على أن " التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقا للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية ".[1]

وبالتالي تشير هذه المادة إلى ازدواجية التعليم في لبنان بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الاستقلال في التنظيم السياسي ولديها حريات واسعة في إنشاء الأحزاب والجمعيات والهيئات العامة.[2]

[1] الدستور اللبناني ، **مصدر سابق** ، ص.4

[2] عصام فارس ، **مرجع سابق** ، ص.135

**2 – سيادة الدولة :**

لقد عانت الدولة اللبنانية منذ نشأتها إلى اليوم من عدم الثقة بين النخبة السياسية وأفراد المجتمع وهذا راجع إلى الاختلاف بين الطوائف اللبنانية والذي غذته التجارب التاريخية التي مر بها لبنان والعديد من التحولات ألت هيمنت فيها طائفة على آخري .

كان من المفروض على الدستور اللبناني أن يعالج سلبية التمثيل الطائفي لكنه أقره كنظام للنقاش والمشاركة النسبية وهو ما يؤكده التماسك بدستور 1926، رغم أن هذا النظام تعرض إلى العديد من الأزمات التي لم تستطيع الدولة اللبنانية إيجاد حل لها كأحداث 1958 والحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 ثم الأزمة الوطنية التي أعقبت اغتيال الحريري .

يعاني لبنان من خلل في تركيبة نظامه السياسي والدستور القائم على القاعدة الطائفية وقد أثرت هذه التركيبة مع الموقع الجيوسياسي للبنان وتشابك وضعه المذهبي والسياسي مع موقفه ما يجعله في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، واستمرت الانقسامات الموجودة أصلا في الانقسام خاصة بعد اغتيال الحريري والانسحاب السوري من لبنان[1] .

شهدت الساحة اللبنانية انقسامات كبيرة إذ أصبح النموذج التوافقي على المحك خاصة مع التدخلات الأجنبية في شؤون لبنان الداخلية وبروز تكتلات جديدة كقوى 14 آذار المناهضة للوجود السوري في لبنان والتي ترى وجود الجيوش السورية على الأراضي اللبنانية هو انتهاك فاضح لسيادة الدولة اللبنانية عكس قوى 08 آذار المؤيدة للوجود السوري والداعية لإستمراريته معتبرة وجود الجيش السوري في الراضي اللبنانية يساهم في حماية الحدود من الإعتداءات الإسرائيلية[2].

لكن النظام اللبناني أضر بسيادة الدولة اللبنانية وعلى مستويات نذكر منها :-

**أولا : على المستوى الداخلي .**

يركز على الظاهرة وهي سيادة الدولة في لبنان مثل ظاهرة التسلح والسلاح الفلسطيني داخل المخيمات .

---

[1] خالد مرابية ، **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة ماستر، ص.54 .

[2] عصام فارس، **مرجع سابق**، ص.135 .

1- **ظاهرة التسلح** : قد نص البند الأول من اتفاق الطائف على بسط سيادة الدولة وحل جميع المليشيات وتسليم أسلحتها للدولة لكن على الرغم من توقيع اتفاق الطائف إلا أن ظاهرة التسلح بقيت موجودة في للبنان كسلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني بل ونجد أنها زادت حدة وتطورا في بعض الأحيان .

**2- سلاح حزب الله** : أدى سلاح حزب الله إلى انقسام لبنان إلى فريقين، فريق أن سلاح حزب الله هو سلاح ميليشيات يهدد سيادة الدولة وفريق آخر يرى أن هذا السلاح هو خصوصي يجب الاعتراف به وأنه يمثل دفاعا عن الدولة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، بل ويرون ضرورة التنسيق بين الجيش اللبناني وحزب الله وقد أدت هذه الاختلافات إلى اجتياح حزب الله إلى العاصمة بيروت على مرأى من الجيش اللبناني وهو ما يعتبر خرقا لسيادة الدولة اللبنانية[1].

**3- سلاح المليشيات الفلسطينية** : تتولى إدارة الأمن داخل المخيمات الفلسطينية الفصائل الفلسطينية أما القوات اللبنانية لا يمكنها التدخل في هاته المخيمات وهذا يعود إلى اتفاق القاهرة سنة 1996، وقد سببت ظاهرة التسلح داخل هذه المخيمات للدولة اللبنانية أزمة ذات أبعاد خطيرة خاصة مع أحداث "نهر البارد" وظهور حركة فتح الإسلام وذلك باستغلال المتطرفين لحالة للأمن والأوضاع المزية لسكان المخيمات[2].

**ثانيا : على المستوى الخارجي .**

إن لبنان كان من خلال موقعه الجغرافي ساحة للتجاذبات الإقليمية وتتمثل أهم التدخلات الخارجية في لبنان والتي استغلت أوضاع الانقسامات الطائفية فيما يلي :-

1- **التواجد السوري** :

رغم أن التواجد السور في لبنان يكتسي طابعا قانونيا وهو ما أكده اتفاق الطائف إلا أن هذا التواجد لقي العديد من الانتقادات لسيادة الدولة اللبنانية الغير قادرة على فرض سيادتها بمفردها .

**2 – العدوان الإسرائيلي** :

كثرت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان منذ نشأت الدولة اللبنانية ومنها الحرب الأخيرة في صيف 2006 والتي شنتها إسرائيل بحجة نزع سلاح حزب الله اللبناني مستغلة الوضع الانقسامي داخل لبنان وقد اتهمت قوى 08 آذار مارس تيار المستقبل ومؤيديه بالعملة للمشروع العربي، كما يرى حزب الله أنه لن يسلم سلاحه مادام الاحتلال الإسرائيلي قائما على مزارع شبعا اللبنانية وقبل أطلاق سراح جميع المعتقلين اللبنانيين

[1] اتفاق الطائف ، **وثيقة الوفاق الوطني**، تم التصفح بتاريخ 2020/03/20 الساعة 14.30 .http://www.presideney.gov.Ib/Arobic /taifagrevment.aspx

[2] خالد مرابية ، **مرجع سابق**، ص.56 .

في السجون الإسرائيلية وتأسيس دولة لبنانية قادرة على حماية سيادتها وترابها وبالتالي فإن سيادة الدولة في لبنان تهددها عدة مخاطر رغم مرور سنوات على توقيع اتفاق الطائف والذي نص على ضرورة بسط سيادة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية[1].

فبالرغم من انتهاج النظام السياسي اللبناني للديمقراطية التوافقية إلا أنه عجز عن بسط السيادة الكاملة للدولة في جميع الأراضي اللبنانية .

[1] خالد مرابية ، **مرجع سابق** ، ص 57.

**خلاصة الفصل الثالث :**

من خلال هذا الفصل نجد استمرارية الأزمات اللبنانية حيث كانت قبل الحرب الأهلية ثم استمرت بعدها إلى غاية توقيع اتفاق الطائف 1989 الذي رسخ للطائفية السياسية، كما عرفت مرحلة ما بعد الطائف دورا بارزا للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية خصوصا في حالات فراغ منصب رئاسة الجمهورية أين كان قائد الجيش يلعب دور المرشح التوافقي باعتبار قاعدة التمثيل الطائفي في السلطة التنفيذية نفسها تطبق على المؤسسة العسكرية إلا أن الساحة السياسية عرفت انقسامات في 2005 (اغتيل الحريري ) وذلك فيما يتعلق بانقسامات مسألة التحالفات السياسية والولاءات الخارجية .

كما ارتأينا في هذا الفصل إلى تقييم الديمقراطية التوافقية في لبنان وهذا على مستوى الاستقرار السياسي أين توجد هناك حالة الا استقرار وهذا من خلال تكريس النظام السياسي للطائفية السياسية وانتماء المواطن إلى الطائفة لا إلى الدولة، أما على مستوى السيادة فهناك دائما تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للبنان وهذا عائدا إلى أن اللواءات الطائفية للخارج تعد عوامل خاصة منها مذهبية وتاريخية كل هذا شكل مساسا بسيادة الدولة على جميع أراضيها .

# الخاتمـــــــــــة

**الخاتمة**

ختاما فإننا حاولنا في بحثنا تبيان الطائفية وكيف أثرت على مجمل نواحي الحياة اللبنانية وهي عامل هدد من العوامل التي هددت استقرار الدولة اللبنانية وكادت أن تقوض أركانها ولا تزال لبنان إلى حد اليوم تدور في حلقة مفرغة فالطائفة في لبنان بجميع كياناتها ومكوناتها الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية منها تعمل فقط لخدمة المصلحة الطائفية ولو على حساب المصلحة العامة للدولة .

وفي ظل وجود طائفية مذهبية كبيرة في لبنان ونظرا للاختلاف الكبير الذي تعيشه هذه الطوائف من حيث المعتقد أو المذهب العقائدي أو الثقافة أنتجت كل طائفة معطي سياسيا على شاكلتها انعكس على الدولة اللبنانية ومؤسساتها بل وقيد هذه المؤسسات وذهب إلى إلغاء وجودها في معظم الأحيان، حيث نجد أنه ومنذ تأسيس دولة لبنان وحتى اليوم تشكل نظاما بنيوي طائفي سياسي اتفقت فيه قيادات وزعماء الطوائف على تقاسم السلطة ومؤسسات الدولة وفق محاصصة طائفية ومذهبية فتمخض عن ذلك ولاء سياسي وتعصي للطائفة أو المذهب فضلا عن خطاب طائفي مذهبي وصراع على المناصب والمراكز والثروات .

كما أن للفواعل الرسمية والغير رسمية وحتى الإعلام بكل أنواعه المرئي والمسموع والمقروء دور مهم للمشاركة في الحياة السياسية عن طريق التعبئة السياسية والتجنيد السياسي، ومن أبرز هذه الفواعل نجد الأحزاب السياسية أين يمثل كل حزب انتماء طائفي معين من أجل الحصول على أكبر ممثلين للطائفة في الحكومة وكذلك البرلمان حتى تحقق مصالحها وتكرس وجودها، وقد كان لها دورا رئيسيا خاصة بعد الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف 1989، أين عرفت مرحلة ما بعد الطائف دورا بارزا للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية خصوصا في حالات فراغ منصب رئاسة الجمهورية، حيث وفي كل أزمة رئاسة يبرز قائد الجيش ليلعب دور المرشح التوافقي باعتبار أن قاعدة التمثيل الطائفي في السلطة التنفيذية نفسها تطبق على المؤسسة العسكرية .

لقد أمكن في فترة ما قبل حرب لبنان وفي ظل الثنائية المارونية السنية استخدام الديمقراطية التوافقية وتقاسم المناصب والمراكز وفق مبدأ النسبية من أجل الحد من الصراعات والنزاعات، لكن مشكل هذه الديمقراطية أنها تتعطل من حين لآخر وتتسبب بكوارث على لبنان وهذا ما لاحظناه عند تقييمنا لديمقراطية التوافقية في لبنان على مستوى الاستقرار السياسي وكذلك على مستوى السيادة فهناك تدخلات داخلية وأخرى خارجية في الشؤون الداخلية للبنان وبالتالي نكون قد أجبنا على الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة والتي مفادها :-

إلى أي مدى يمكن ان تساهم آلية الديمقراطية التوافقية في إدارة التعددية الطائفية في لبنان ؟

فكما لاحظنا أن النخب السياسية الطائفية في لبنان عملت على تشكيل نظام توافقي فيما بينها يقوم على التوافق والتشاور والتكامل تكون فيه الإدارة بصفة آلية عبارة عن إدارة تعددية طائفية تقتسم فيها الرئاسة الثلاث على الطوائف الرئيسية فيما تمثل الكيانات الأخرى في المجلس النيابي أو مجلس الوزراء كل كيان على حسب حجمه .

هذا دون إهمال الدور المهم للترسبات التاريخية في إبراز الديمقراطية التوافقية وذلك عن طريق اتفاق الطائف بالتوازي مع بعض المبادرات الخارجية لبعض القوى التي تربطها روابط تاريخية بلبنان وهذا للحد من خطر التعددية الطائفية والتقليل من اختلافاتها السياسية للمحافظة على استقرار الوضع السياسي داخل لبنان لما للطائفية من آثار سلبية تتعدى المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي والديني كما تساهم في تفكك المجتمعات .

**النـــتائــج :**

أهم النتائج التي توصلنا إليها في نهاية بحثنا هي : –

– نجد أن لبنان عاش وتعيش في ظل أوضاع صعبة ناجمة عن التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان مما جعله تقع في فخ الطائفية السياسية .

– عندما نشبت الحرب الأهلية لم تكن حربا مباشرة لصالح إحدى الطوائف وإنما كانت حربا مبنية عن أطراف إقليمية قوية وفاعلة بسبب تقاطع المصالح .

– طبيعة النظام السياسي اللبناني على الصعيد التطبيقي هي توليفة بين الدستور يطمح أن يكون ديمقراطيا وبهذا ولدت الصيغة التوليفية التي أرادها اللبنانيون وهي الديمقراطية التوافقية اللبنانية .

– جاءت الديمقراطية التوافقية في لبنان كآلية للتخلص من الطائفية وذلك من خلال أنظمة تقوم على التوافق والتشاور .

– جاء اتفاق الطائف في لبنان ليعيد السلم والأمن الاجتماعي إلى المنطقة بعد الحرب الأهلية الطاحنة .

– نجد أن لبنان فشلت في تقديم صورة ايجابية عن الديمقراطية التوافقية من حيث نتائج الحصاد السياسي والإداري والمالي لذا ارتأينا إدراج بعض الفرضيات والاقتراحات والمتعلقة بالسعي لإنهاء الطائفية أو على الأقل تلطيفها في لبنان :–

– محاربة الطائفية لن يكون إلا عبر إدانة جميع العصبيات وهذا ما يتطلب عمل من المسئولين وتقديم مصلحة البلد واحترام القانون بعيدا عن خانة العصبية الطائفية .

– التوافق على الولاء للوطن والدولة اللبنانية بدلا من الولاء للطائفة والانتماءات العرقية .

– بالتوازي مع الحل التوافقي الذي نراه جديرا ببناء دولة ديمقراطية توافقية يمكن بناء أمل في لبنان على المدى الطويل بتكوين معايير جديدة غبر طائفية للمواطنة لتحويل اهتمام الناس عن النزاعات المذهبية والطائفية إلى مجالات حياتية مختلفة، تصنع قواسم مشتركة بين أفراد الطوائف وتكريس دولة ذات سيادة وهيبة رغم أنه رهان صعب بسبب ضعف الدولة وقوة الطوائف وتدخل العامل الخارجي، رغم أن قطاعات واسعة من المجتمع ضاقت ذرعا بالحياة الطائفية التي رهنت مستقبل الدولة اللبنانية .

# قائمـــة المصـادر

# والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**المصادر:**


1. **الدستور اللبناني**، وزارة الاعلام اللبنانية ، الاحزاب السياسية في لبنان، وزارة الاعلام اللبنانية 2013.
2. الامانة العامة لمجلس النواب اللبناني : **وثيقة الوفاق الوطني اللبناني**، اتفاق الطائف، بيروت، الامانة العامة لمجلس النواب اللبناني، 1959
3. وزارة الإعلام اللبنانية : **الأحزاب السياسية في لبنان**، لبنان، وزارة الإعلام اللبنانية، 2013.
4. مركز رصد النزوح الداخلي:**لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**،جنيف : مركز رصد النزوح الداخلي ،2009.


**المراجع العربية :**


5. إبراهيم محسن : **الحرب و تجربة الحركة الوطنية اللبنانية**، ط 1،بيروت، بيروت المساء 1983.
6. أبير منصور، **الإنقلاب على الطائف**،بيروت، 1993.
7. أرنت ليبهارت :**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد** ، ترجمت حسني ،بغداد بيروت ، الفرات للنشر و التوزيع ،2006 .
8. اسكندر بشير : **الطائفية في لبنان إلى متى ؟**، دراسة تحليلية وثائقية لمنظور الطائفية السياسية و مستقبل إلغائها،القاهرة،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2006.
9. أنطوان حداد . أيمن مهنا : **خارطة طريق إلى الدولة المدنية**، إدارة التعدد الطائفي داخل نظام الديمقراطية، حركة التجدد الديمقراطي، 2007.
10. جلال الدين محمد الصالح:**الطائفية الدينية بواعثها..واقعها..طرق مكافحتها**،جامعة الرياض، درا نايف للنشر، **2016.**
11. جواد بولس : **تاريخ لبنان**، ترجمة جورج حاج، بيروت :دار النهار، **1972** .
12. حسان حلاق :**قضايا و مشكلات العالم العربي**،دار النهضة العربية، بيروت، **2004.**
13. حمدي الطاهري : **سياسة لبنان في الحكم**، القاهرة، المطبعة العالمية، 1979.
14. خليل أحمد خليل : **الطائفة قوة إنقسام و إحتواء**، دراسات عربية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث الدراسات الإسلامية . أكتوبر،1990. .

15. رشيد شقير: **مفاهيم الدولة النزاعات دارسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية"**،بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992

16. زهير شكر : **الوجيز في القانون الدستوري نشأة و مسار النظام السياسي الدستوري و المؤسسات الدستورية**، ج 1،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2006.

17. سعد الدين إبراهيم : **الملل و الدخل و الاعراق : هموم الاقليات في الوطن العربي**،القاهرة : مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية،دار الأمين للنشر و التوزيع ،1994.

18. سعد الدين إبراهيم : **تأملات في مسألة الأقليات**، الكويت،دار سعاد الصباح،1992.

19. سعود المولى:**العلاقات اللبنانية الإيرانية الدور الإيراني في المنطقة بين المصالح و الهيمنة**،القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2008

20. سعيد السامرائي : **الطائفة في العراق**، لندن : مؤسسة الفجر،1993.

21. شوكت اشتى و فارس أشتى : **تطور الأحزاب السياسية في لبنان**،بيروت : المركز اللبناني للدراسات، 2007.

22. عادل سليمان:**دور إيران الإقليمي بين الطموحات و المحددات و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار في المنطقة في المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية و الإنعكاسات الإقليمية**، القاهرة المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية،2006.

23. عاطف عطية : **الدولة المؤجلة**،بيروت، بيسان للنشر و الإعلام، 2000..

24. العبد عارف : **لبنان و الطوائف**، مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

25. عبد فتوتي : **تاريخ لبنان الطائفي** , بيروت , دار الغرابي , 2013

26. عبد الله الغذامي: **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة**، ط 2، المغرب :المركز الثقافي العربي،2009 .

27. عدنان السيد حسين :**الحالة اللبنانية في كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012 .

28. عزمي بشارة :**الطائفة، الطائفية،الطوائف المتخلية**،بيروت: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية،2018.

29. عصام سليمان: **الأحزاب السياسية في لبنان**، المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة،بيروت،الصادر بتاريخ 16 جانفي.

30. عصام فارس : **مركز الشؤون اللبنانية التوافقية وإدارة التعددية في لبنان، ط 1**،لبنان، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2013.

31. عطا محمد و فوزي أحمد تيم : **النظام السياسي العربي المعاصر**، ج 2، ليبيا، جامعة قار يونس بنغازي، 1988.

32. علي فارس حميد: **الديمقراطية التوافقية (رؤية في المفهوم و النشأة )** ، المركز العربي الأمني 2010/10/03

33. علي محمد علوان، خضر عباس عطوان:**آداب البرلمان السياسي**، أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد،مجلة الحكمة، ع1،بغداد،بيت الحكمة،2011.

34. غانم النجار :**القبيلة و الدولة في الكويت و الجزيرة العربية "شؤون إجتماعية**،84 (2004)

35. غسان سلامة : **المجتمع و الدولة في المشرق العربي**،بيروت، 1987

36. قادري حسين : **لبنان الحرب الأهلية و التدخلات الخارجية، ط 1**،باتنة،دار جمانة للنشر و التوزيع، 2008.

37. القرار 1701:**شؤون الشرق الأوسط**، ع 123، صيف 2006.

38. كمال الصليبي : **بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور و الواقع** ،بيروت، مؤسسة نوفل، 272

39. كمال المنوفي : **نظريات النظم السياسية** ،الكويت ، وكالة المطبوعات ، 1975 .

40. لويس معلوف : **المنجد في اللغة العربية** ،ط5،عمان ،دار المشرق ، 1996.

41. مالك حنا:**الأحوال الشخصية ومحاكمها للطوائف المسيحية في سوريا و لبنان،ط 2**،بيروت، دار النهار،1978.

42. محمد عابد الجابري:**العقل السياسي، محدداته و تجلياته**، لنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

43. محمد فاروق النبهان : **الفكر الخلدوني من خلال المقدمة**،بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998 .

44. محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط 2، بيروت : دراسات الوحدة العربية ،2009 .

45. محمود سويد :**الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود و المقاومة،ط 1**،بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1998.

46. مصطفى الحسيني : **جذور الازمة اللبنانية و تعقيداتها**، مصر، شؤون عربية 133، 2008.

47. مصطفى علي معطي : **تاريخ لبنان السياسي و الإجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية 1908 – 1918**، بيروت : مؤسسة غزالدين للطباعة و النشر .1992.

48. معن خليل العمر : **معجم علم الاجتماع المعاصر**،مصر : مكتبة الشروق الدولية،2004.

49. موريس دو فرجيه : **علم الإجتماع السياسي** ، ترجمة سليم مراد ،ط2،بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 2001 .

50. نواف كبارة :**دور رئيس مجلس الوزراء بعد الطائف في وثيقة الوفاق الوطني**، مراجعة نقدية وطنية (عمل مشترك)، بيروت 2000 .

51. نواف كبارة :**دور رئيس مجلس الوزراء بعد الطائف في وثيقة الوفاق الوطني**، مراجعة نقدية وطنية (عمل مشترك)، بيروت 2000.

52. وائل علام : **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، القاهرة : دار النهضة العربية،1994.

**الموسوعات:**

53. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي :**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** ،(د .م . ن ) .

54. أنور وائل:**موسوعة الدساتير العربية و الأنظمة السياسية**،المجلد 4، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي،( د.س.ن) عبد الوهاب الكيالي :**موسوعة الاسياسة** ، سوريا : لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية و حقوق الانسان في سوريا ،2015.

55. عبد الوهاب الكيالي و أخرون : **موسوعة السياسة**،الجزء الثاني، بيروت المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979.

56. مركز رصد النزوح الداخلي:**لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**،جنيف : مركز رصد النزوح الداخلي ،2009.

**المجلات والدراسات:**

57. أنطون نصري : **معضلة المساواة في أنظمة الحكم العربي (الحالة اللبنانية )** لبنان : مجلة المستقبل العربي،119 ( 1989).

58. بيصون أحمد : **نحو دولة الموطن**، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 23 نوفمبر 2008 .

59. رعد قاسم صالح :**تداعيات الطائفية السياسية على الشخصية القانونية للدولة اللبنانية الحديثة** "العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية 34، 2011 .

60. ظاهر مسعود: **قراءة في أمراء الحرب و تجار الهيكل . رجال السلطة و المال في لبنان لكمال اديب**،المستقبل العربي، العدد 341 (2007 )

61. فيصل جلول : **عشر سنوات على الحرب الاهلية في لبنان**، مجلة السياسة الدولية، 82 (أكتوبر 1985 )

62. كريم يقرا دوني:**حكومة وحدة وطنية**، مجلة الحوادث، العدد 2738، نيسان 2009.

63. مصباح، محمد : "**الأنتروبولوجيا الأنغلوسكسونية في المغرب، تقييم الأطروحة الإنقسامية لغيلنر**"، (مجلة إضافات 14 ربيع2011 ).

64. يوسف دياب:**المستقبل و حلفائه يحبون اليوم**، ذكرى اغتيال رفيق الحريري عشية اعلان القرار، مجلة الشرق الاوسط، ع 11766، 2011/2/14 .

65. أحمد عامر كامل:**العلاقات السورية اللبنانية بعد الإنسحاب السوري من لبنان**، دراسات دولية، العدد 35،(بيروت،2006 ).

66. جورج قرم :"**إنتاج الاديولوجيات و صراعات الهوية في المجتمع اللبناني** "، دراسات عربية، العدد 11،بيروت،1978.

**المذكرات:**

67. خالد مرابية :**الطائفية السياسية وأترها على الإستقرار السياسي دراسة حالة لبنان**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة ماستر.

**الكتب الأجنبية:**

68. Feuaz Traboulsi ,**a History of Modern lebanon** , london :Pluto press ,2007.

**المواقع الالكترونية :**

69. اتصالات عربية دولية حثيثة لحل أزمة الرئاسة اللبنانية، تم التصفح بتاريخ 2020/03/22، الساعة 23.00

http://www.lebarny.gov.IL/article.asp?In=ar@id=1075629.

70. اتفاق الطائف :**وثيقة الوفاق الوطني**، تم التصفح بتاريخ 2020/03/20 الساعة 14.30

.http://www.presideney.gov.Ib/Arobic /taifagrevment.aspx

71. أحلام بيضون: **الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الألعاب**،الجامعة اللبنانية . تم تصفح الموقع يوم 11 . 03 . 2020 على الساعة 14:00.

https://akhbasalaoumma.Nordpress.com

72. تشكيل الحكومة اللبنانية :**نجيب ميقاتي يحصل على الاغلبية**،تم تصفح الموقع بتاريخ : 2020/03/11 على الساعة 14.30

http://www.z-zz.com

73. رئيس مجلس الوزراء يعلق على مبادرة بري تم التصفح بتاريخ: 2020/03/18 الساعة 18.25

http:// www.pcm.gov.lb

74. فاروق عبد اللطيف :" **الطائفية قراءة في المفهوم و دلالاته**"، فكر، 18 أوت،2014 ، تم تصفح بتاريخ 2020/03/10 الساعة 16.30

http://fekr-online.com/index.php .

75. قبل ساعات من انتهاء ولاية لحود والأكثرية ترفض مبادرة عون تم التصفح بتاريخ: 2020/03/16 الساعة 14.06

http://www.arabrenenual.org/blgs/2187/pea_ocuceena_CaE , aCAaeaCif

76. قصير قاسم :**أين وصل التحقيق الدولي في إغتيال الحريري ؟** تم التصفح بتاريخ، 2020/03/21 الساعة 00.30

http://www.aljazera.net/NR/exeres

77. للمزيد راجع: **النخب المارقة** ، مقال منشور على الإنترنت على الموقع الالكتروني تم التصفح بتاريخ: 2020/03/11 الساعة 16.25.

http://Critique-Sociale-blogspot-com

78. مبادرة رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشان عون . تم التصفح بتاريخ 2020/03/15 الساعة 21.06

http://www.aljazeratalk.net/forum/showkread.php2t=86254.

79. مرحلة حكومة الانتاج 2 تم تصفح الموقع بتاريخ : 2020/03/11 على الساعة 14.30

http://www.aladiyaraline.com

80. المصري شفيق: **تفاهم نيسان في أبعاده القانونية** ، تم التصفح بتاريخ 2020/03/21، الساعة 19.50

@id=1339http://www.lebarny.gov.IL/article.asp?In=ar

81. مصطفى عبد الحي :مبادرة بري، تم التصفح بتاريخ 2020/03/16 الساعة 22.05

http://www.aljazeratalk.net/forum/showkread.php2t=86254

82. المعاني . الموقع : مذهب تاريخ التصفح 2020/03/18 الساعة 13.55

http/http://www.almaany-com/on/dt

83. الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية تم التصفح بتاريخ 11 مارس 2020 الساعة 21.20

http://www .almanar . com lb

84. الموقع الرسمي لتيار المستقبل تم التصفح بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 12.30

http://www .almustaqbal .org / artickes.php.lang=arxe

85. الموقع الرسمي لحركة التجدد الديمقراطي بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 13.00

http://www. tagadod . com

86. الموقع الرسمي لحزب القواة اللبنانية بتاريخ 10 مارس 2020 على الساعة 13.00

http://www .lebanese – forces . com

87. وكيلة الأمين العام تتحدث عن عمل المحكمة الخاصة بلبنان. تم التصفح بتاريخ 2020/03/23 الساعة 01.30

news//fullstorgnews asp 2 news http://www.org/arabic /

.ID1°747

# الملاحـــــق

## الملحق الأول :

### نص وثيقة اتفاق الطائف التي صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ 05 نوفمبر 1989

**أولاً– المبادئ العامة والإصلاحات**

**1– المبادئ العامة:**

أ –لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب –لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج –لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د –الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ –النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و –النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز –الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح –العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط –أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي –لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

**2– الإصلاحات السياسية:**

**أ– مجلس النواب:**

هو السلطة التشريعية، يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

**1–** ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

**2–** للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها، أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

**3–** كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عليها في الدستور دون أن يبت فيه، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

**4–** الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

**5–** إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

–بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

–نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

–نسبياً بين المناطق.

**6–** يزداد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

**7–** مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

**ب– رئيس الجمهورية:**

هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات التالية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال 15 يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته، يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم، ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة.

أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15 يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

**ج- رئيس مجلس الوزراء:**

هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة 30 يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8 -يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9-يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

**د- مجلس الوزراء:**

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1-وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2 -السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3-هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- حق حل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر رغم دعوته مرتين متواليتين، أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

**هـ- الوزير:**

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه في مجلس النواب.

**و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:**

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ -عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

2- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

**ز- إلغاء الطائفية السياسية:**

هي هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

**-3الإصلاحات الأخرى:**

**أ- اللامركزية الإدارية:**

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائم مقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائم قام تأميناً للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

**ب- المحاكم:**

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عليها في الدستور:

1 -يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عليه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2 -يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3 -للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

1 -الأحوال الشخصية.

2 -حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

**ج- قانون الانتخابات النيابية:**

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

**د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:**

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

**هـ- التربية والتعليم:**

1- توفير العلم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية و الإعمارية، وإصلاح أوضاع

الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

**و- الإعلام:**

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوقائية وإنهاء حالة الحرب.

**ثانياً- بسط سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية**

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم دورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975م في العودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان: الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المدير عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في

المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

**ثالثاً– تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي**

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ– العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب– التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 مارس/آذار 1949م.

ج– اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

**رابعاً– العلاقات اللبنانية السورية**

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما.

استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال.

وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق 2

## الدستور اللبناني

**المـادة 7**

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

**المـادة 10**

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

**المادة 24**

)المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار 129 تاريخ 1943/3/18
وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21(
يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.
وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:
أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب – نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
ج – نسبياً بين المناطق.

**المادة 24 القديمة**

ينتخب أعضاء مجلس النواب وفاقاً للقرار 1307 المؤرخ في 8 آذار سنة 1922 الذي يبقى نافذاً إلى أن تضع السلطة المشرعة قانوناً جديداً للانتخابات.

**المادة 24** كما تعدلت بقانون 1927/10/17
يتألف مجلس النواب:

من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لأحكام القرار 1307 التي تبقى مرعية الإجراء إلى أن يضع المجلس قانوناً جديداً للانتخاب .

من نواب معينين بمرسوم من رئيس الجمهورية يتخذه بمجلس الوزراء بموجب القواعد المنصوص عليها بقانون الانتخاب المعمول به وذلك بما يتعلق بتمثيل الطوائف والمناطق الانتخابية. أما عدد النواب المعينين فيوازي نصف عدد النواب المنتخبين .

المادة 24 من القرار 129
يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين حدد عددهم وكيفية انتخابهم بالقرار عدد 2/ل ر تاريخ 3 كانون الثاني 1934 المحور بالقرار عدد 95/ل ر تاريخ 4 أيار 1934 والقرار 279/ل ر تاريخ 3 كانون الأول 1934 والقرار

/119ل ر تاريخ 29 تموز 1937 والقرار عدد 135/ل ر تاريخ 7 تشرين الأول 1937 وتبقى أحكام هذه القرارات نافذة إلى أن يضع المجلس قانوناً جديداً للانتخابات.

**المادة 24** قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/12

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.

**المادة 24** قبل تطبيقها بالمرسوم رقم 1307 تاريخ 1991/6/7:

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء.

وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب – نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج – نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

**المـادة 49**

)المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17

وبالقانون الدستوري الصادر في 1929/5/8

وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21

وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21(

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز اعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

**المادة 49 القديمة**

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. تدوم رئاسته ثلاث سنوات ولا تجوز اعادة انتخابه مرة ثالثة الا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

**المادة 49** كما تعدلت بقانون 1927/10/17

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات مجلس النواب ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي· وتدوم رئاسته ثلاث سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته· ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة·

**المادة 49** كما تعدلت بقانون 1929/5/8

ينتخب رئيس لجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي· وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانقضاء مدة ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة·

فقرة مؤقتة: لا يستفيد رئيس الجمهورية الحالي من أحكام هذه المادة التي جعلت مدة الرئاسة ست سنوات بدلاً من ثلاث سنوات· بناء عليه فإن مدة رئاسته تنتهي في 26 أيار سنة 1932·

**المادة 49** المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1948/5/22 الرامي إلى إعادة انتخاب رئيس الجمهورية (الشيخ بشارة الخوري) مرة ثانية:

خلافاً لأحكام المادة 49 من الدستور وبصورة استثنائية يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية الحالي مرة ثانية ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ست سنوات لانتهاء مدة ولايته الثانية·

**المادة 49** قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي·وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء مدة ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة·

**المـادة 56**

المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17

وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمّت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها· أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها· وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية· وإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره·

**المادة 56 القديمة**

رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة· أما القوانين التي يتخذ أحد المجلسين قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها فيجب عليه أن ينشرها في خلال خمسة أيام·

**المادة 56** قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة· أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها فيجب عليه أن ينشرها في خلال خمسة أيام·

**المـادة 95**

المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9

وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ – تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب – تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

**المادة 95 القديمة**

بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.

**المادة 95** قبل تعديلها بالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21

بصورة موقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.

## الملحق 3

### خريطة الموقع الجغرافي للدولة اللبنانية

## الملحق 4

### خارطة الانقسام الجغرافي للطوائف في لبنان

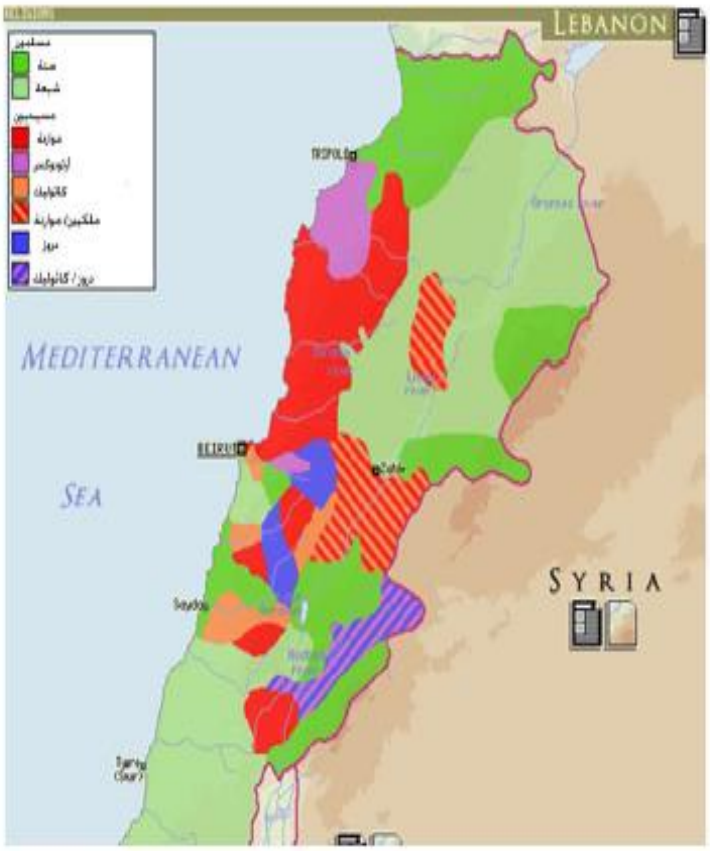


| | | |
|---|---|---|
| مسلمون | 2000000 | 54% |
| شيعة | 1200000 | 32% |
| سنة | 750000 | 20% |
| علويين | 50000 | 1.4% |
| مسيحيين | 1450000 | 39% |
| موارنة كاثوليك | 850000 | 23% |
| ملكيين كاثوليك | 400000 | 11% |
| كاثوليك سوريين | 25000 | 0,7% |
| أرمن كاثوليك | 20000 | 0,5% |
| روم كاثوليك | 20000 | 0,5% |
| كلدانيين كاثوليك | 12000 | 0,3% |
| أرمن أرثوذوكس | 120000 | 3,2% |
| أرثوذوكس سوريين | 2000 | 0,1% |
| روم أرثوذوكس | 1000 | 0.1% |
| دروز | 210000 | 5,7% |
| بهائيين | 4000 | 0,1% |

# فهرس المحتويات

**شكر وعرفان** .....

**إهداء** .....

**ملخص** .....

**مقدمة** .....أ

**الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة** ..... **07**

**المبحث الأول : التأصيل المفاهيمي للديمقراطية التوافقية** .....**08**

المطلب الأول : المفهوم و النشأة.....**08**

المطلب الثاني : مبادئ الديمقراطية التوافقية.....**12**

المطلب الثالث : ضمانات الديمقراطية التوافقية.....**15**

المطلب الرابع : معوقات الديمقراطية التوافقية .....**17**

**المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للطائفية** .....**19**

المطلب الأول : مفهوم الطائفية .....**19**

المطلب الثاني : مفاهيم ذات صلة بالطائفية.....**22**

المطلب الثالث : أسباب الصراعات الطائفية .....**27**

**خلاصة الفصل الأول**..... **31**

**الفصل الثاني : الواقع السياسي في لبنان ضمن التعددية الطائفية** .....**32**

**المبحث الأول : الدولة اللبنانية النشأة المضطربة والانقسام السياسي**.....**33**

المطلب الأول : المراحل التاريخية في تشكيل الدولة اللبنانية الحديثة .....**33**

المطلب الثاني : جغرافية الانقسام الطائفي في لبنان ..... **38**

المطلب الثالث : تأثير البناء الطائفي علي الاستقرار السياسي اللبناني .....**43**

**المبحث الثاني :الديمقراطية التوافقية للتعايش الطائفي** .....**47**

المطلب الأول : الديمقراطية المستحدثة في لبنان .....**47**

المطلب الثاني : البناء التوافقي الهيكلي للنظام السياسي في ظل التعددية الطائفية.....**49**

المطلب الثالث : التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية ..... 51

**خلاصة الفصل الثاني**..... 57

**الفصل الثالث : تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي اللبناني** ..... 58

**المبحث الأول : النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطائف وما بعده (1989 – 2011)**..... 59

المطلب الأول : النظام السياسي اللبناني في اتفاق الطوائف ..... 59

المطلب الثاني : مميزات الديمقراطية التوافقية بعد الطائف للبنان ..... 62

المطلب الثالث : انحراف الديمقراطية التوافقية ( التطبيق الانتقالي لاتفاق الطائف )..... 66

**المبحث الثاني : المبادرات الطائفية وتقييم الديمقراطية التوافقية لحل الأزمة اللبنانية** ..... 68

المطلب الأول : المبادرات الداخلية و محاولة حل الأزمة السياسية اللبنانية ..... 68

المطلب الثاني : الدور الخارجي لحل الأزمة السياسية اللبنانية..... 70

المطلب الثالث : تقييم الديمقراطية التوافقية بين الإخفاقات و النجاحات..... 73

**خلاصة الفصل الثالث** .. ..... 78

**الخاتمة** ..... 80

**قائمة المصادر والمراجع** ..... 83

**الملاحق** ..... 91